المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2014

مذكرة تقديم

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

"إن عزمنا الراسخ على تجسيد خيارنا، في استكمال المؤسسات الدستورية، ومقومات الحكامة الجيدة، في ظل دولة الحق والقانون، لا يعادله إلا عملنا الدؤوب، في سبيل تحقيق مشروعنا، الذي قوامه النمو الاقتصادي المستمر، والتنمية المستدامة، والتضامن الاجتماعي."

مقتطف من نص الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بتاريخ 30 يوليو 2013 بمناسبة عيد العرش

الفهرس

مدخل عام 1
الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية 3
1.1 الإطار المرجعي 3
1.1.1 التوجيهات الملكية السامية 3
2.1.1 البرنامج الحكومي 5
2.1 التوجهات العامة 6
الباب الثاني: المعطيات المرقمة 11
1 - بنية نفقات الدولة 11
2 - الميزانية العامة 13
1.2. النفقات 13
1.1.2 نفقات التسيير 13
2.1.2 نفقات الاستثمار 17
3.1.2. نفقات الدين العائم والدين القابل للاستهلاك 19
2.2. المـوارد 21
1.2.2 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 22
2.2.2 الضرائب غير المباشرة 22
2.3.2 الرسـوم الجمركيـة 23
4.2.2 رسـوم التسجيـل والتمبـر 23
5.2.2 عائـدات ومداخيل أملاك الدولة 24
6.2.2 الاحتكارات والاستغلالات 24
7.2.2 موارد القـروض 24
8.2.2 المـوارد المختلفة 25
3.مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 25
4 . الحسابات الخصوصية للخزينة 26
الباب الثالث: برامج العمل 27
1.3 مواصلة البناء المؤسساتي و تسريع الإصلاحات الهيكلية 27
1.1.3 مواصلة البناء المؤسساتي 27
1.1.1.3 تفعيل المخطط التشريعي للحكومة و توطيد الديمقراطية التشاركية 27
2.1.1.3 الجهوية المتقدمة و اللاتمركز الإداري 29
3.1.1.3 إصلاح القضاء و تعزيز حقوق الانسان 31
2.1.3 تحسين حكامة السياسات العمومية 35
1.2.1.3 إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية 35
2.2.1.3 تحديث الإدارة العمومية 36
3.2.1.3 تحسين حكامة المحفظة العامة 37
4.2.1.3 إصلاح السياسة العقارية 38
5.2.1.3 تقوية الحكامة الأمنية 39
6.2.1.3 إشعاع الدبلوماسية وتعزيز العمل الخارجي للمغرب 40
3.1.3 تسريع الإصلاحات الهيكلية 42
1.3.1.3 إصلاح أنظمة التقاعد 42
2.3.1.3 الإصلاح الضريبي 43
3.3.1.3 إصلاح المقاصة 44
2.3 تحفيز النمو الاقتصادي المستدام، ودعم الاستثمار والمقاولة وتحسين آليات إنعاش التشغيل 46
1.2.3 مواصلة جهود الاستثمار العمومي من خلال سياسة المشاريع الكبرى للبنى التحتية وتطوير النقل 46
1.1.2.3 سياسة الأوراش الكبرى 47
2.1.2.3 تطوير النقل 54
2.2.3 مواصلة تفعيل الاستراتيجيات القطاعية 58

1.2.2.3 الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي..... 58
2.2.2.3 الاستراتيجية الطاقية 63
2.2.3.3 مخطط المغرب الأخضر 66
4.2.2.3 إستراتيجية "هاليوتيس" 70
5.2.2.3 الاستراتيجية المعدنية..... 74
6.2.2.3 رؤية 2020 للسياحة 74
7.2.2.3 مخطط « رواج» 75
8.2.2.3 الصناعة التقليدية – رؤية 2015..... 76
9.2.2.3 استراتيجية المغرب الرقمي 77
2.3.3 انعاش الاستثمار الخاص و تقوية التنافسية..... 79
1.3.2.3 تحسين مناخ الأعمال..... 79
3.1.3.2.3 تحسين فعالية ادارة الجمارك 82
2.3.2.3 تسهيل الولوج للتمويل..... 83
3.3.2.3 تنمية اللوجستيك..... 86
4.3.2.3 تعزيز التكوين المهني..... 88
5.3.2.3 تعزيز البحث والتنمية 89
2. دعم إحداث المجمعات الصناعية المغربية 91
3. إحداث أحياء الابتكار..... 91
6.3.2.3 الآليات الخاصة لدعم تنافسية المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا 92
4.2.3 إنعاش التشغيل..... 94
5.2.3 الاقتصاد الوطني في خدمة التنمية المستدامة..... 95
1.5.2.3 حماية البيئة..... 95
2.5.2.3 المحافظة على الموارد الغابوية ومحاربة التصحر..... 98
3.3 تطوير الرأسمال البشري وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي.....100
1.3.3 تعليم ذو جودة للجميع 100
1.1.3.3 قطاع التربية الوطنية 100
2.1.3.3 التربية غير النظامية 103
3.1.3.3 محاربة الأمية 103
4.1.3.3 تطوير التعليم العالي 104
2.3.3 عرض صحي جيد و متاح للجميع..... 105
3.3.3عرض سكن لائق وتنمية ترابية منسجمة 107
1.3.3.3سياسة تروم تحسين أوضاع السكن وإنعاش السكن الاقتصادي 107
2.3.3.3سياسة ترابية ضامنة للتنوع و التمازج الاجتماعي والتنمية المستدامة.....110
3.3.3.3 تنمية مجالية متماسكة ومنسجمة 111
4.3.3 التنمية البشرية في خدمة إعادة التوازن المجالي والاجتماعي 112
1.4.3.3 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 112
2.4.3.3 تأهيل العالم القروي و المناطق الجبلية.....113
3.4.3.3 صندوق دعم التماسك الاجتماعي 2014 : أداة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.....117
4.4.3.3 برنامج "حساب تحدي الألفية"- المغرب 119
5.4.3.3 صندوق التكافل العائلي 121
6.4.3.3 تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 121
5.3.3 التنمية الاجتماعية الشاملة 122
1.5.3.3 المرأة و الأسرة والطفولة و الأشخاص المسنين..... 122
2.5.3.3 سياسة الشباب: رافعة للتنمية البشرية..... 123
3.5.3.3 المغاربة المقيمون بالخارج 124
4.5.3.3 دعم المقاومين وأعضاء جيش التحرير 125
5.5.3.3 إعادة الادماج الاقتصادي والاجتماعي للسجناء 126
6.3.3 التنمية الثقافية والإعلامية والرياضية. 126

1.6.3.3 سياسة ثقافية لخدمة التنمية الاجتماعية..... 126
2.6.3.3 التنمية الاعلامية..... 127
3.6.3.3 دعم التنمية الرياضية 128
7.3.3 تأطير الحقل الديني..... 130
4.3 المحافظة على الموجودات الخارجية و التحكم في عجز الميزانية.....131
1.4.3إعادة توازن الميزانية.....131
1.1.4.3التحكم في النفقات..... 132
2.1.4.3تحسين المداخيل 134
2.4.3 إعادة التوازنات الخارجية و تحسين الموجودات الخارجية 135
1.2.4.3 الرفع من حجم الصادرات..... 136
2.2.4.3التحكم في تدفق الواردات..... 137
3.2.4.3إنعاش الاستثمارات الخارجية المباشرة 138
4.2.4.3تعبئة احتياطي العملة..... 138
الباب الرابع: تقديم الأحكام المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2014 144
الملحقات..... 160

مدخل عام

يجسد مشروع قانون المالية لسنة 2014 التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي عيد العرش وذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 30 يوليوز و20 غشت 2013، وكذا في الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك يوم 11 أكتوبر 2013 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة الذي ذكر بأن الولاية التشريعية الحالية تعتبر ولاية تأسيسية لكونها ستعمل، من خلال اعتماد مقاربة تنبني على روح التوافق الوطني و المنهجية التشاركية على أوسع نطاق ممكن، على تنزيل جميع القوانين التنظيمية.

ويترجم مشروع قانون المالية لسنة 2014 كذلك الالتزامات المتخذة في إطار البرنامج الحكومي الذي تم تقديمه أمام البرلمان والتصويت عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 26 يناير 2012، والذي حدد، كهدف أساسي، توطيد مسلسل بناء مجتمع متوازن وملتحم ومستقر ومتضامن ومزدهر.

وفي هذا الصدد، سيجعل مشروع قانون المالية لسنة 2014، من هذه السنة، مرحلة أساسية لتفعيل الإصلاحات المهيكلة لبلادنا والتي من المفروض أن تقدم الضمانات الضرورية والحلول المناسبة لتجاوز النواقص والعراقيل التي تحد في الوقت الراهن من تطور نموذجنا الاقتصادي والمجتمعي بغية تمكين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق من الاستفادة، بكيفية عادلة ومتساوية، من ثمار النمو.

ويأتي إعداد هذا المشروع في إطار سياق اقتصادي دولي تميز بانتعاش تدريجي للنمو الاقتصادي العالمي ابتداء من الأسدس الثاني لسنة 2013، مدعوما بحسن أداء الاقتصاد الأمريكي والياباني وبانتعاش طفيف للاقتصاد الأوروبي. وستستمر الدول الصاعدة، رغم تواضع إمكانيات نموها، في الدفع بالاقتصاد العالمي.

كما يأتي هذا المشروع في إطار سياق واعد على المستوى الوطني الذي يتميز بنتائج مشجعة تم تحقيقها خلال الأسدس الأول من سنة 2013 خاصة بفضل مردود فلاحي هام، حيث ناهز المحصول الزراعي 97 مليون قنطار. كما يتميز باستمرار تحسن أداء القطاعات المتعلقة بالمهن العالمية للمغرب و المساهمة الإيجابية للمبادلات التجارية في النمو وتحسين المداخيل المتأتية من السياحة وتحويلات المغاربة القاطنين بالخارج والارتفاع المهم للاستثمارات المباشرة الخارجية الموجهة نحو المغرب بنسبة 23,5% لتصل في نهاية غشت إلى 26,9 مليار درهم وإحداث 243.000 منصب مؤدى عنه شغل ما من شأنه أن يساهم في استقرار نسبة البطالة.

وفي هذا الصدد، يحدد مشروع قانون المالية برسم سنة 2014 أربعة أهداف رئيسية :

- **مواصلة البناء المؤسساتي وتسريع الإصلاحات الهيكلية ؛**
- **تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل؛**
- **تطوير الرأسمال البشري وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي؛**
- **ضمان استقرار الموجودات الخارجية والتحكم في عجز الميزانية.**

بالنسبة للهدف الأول، يتعلق الأمر بتنزيل مقتضيات الدستور عبر القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بمجالس وهيآت الحكامة موازاة مع أجرأة مقتضيات ميثاق إصلاح القضاء وبوضع أرضية ملائمة لتفعيل النموذج التنموي الجهوي، وكذا تسريع وثيرة الاصلاحات الهيكلية ذات الأولوية والتي تخص بالأساس النظام الجبائي و نظام المقاصة وأنظمة التقاعد.

ويعتبر كذلك تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتحسين آليات التشغيل أولوية من أولويات الحكومة من خلال إعطاء الأسبقية لاستكمال تأهيل التجهيزات والبنيات التحتية الكبرى، وذلك موازاة مع وضع أرضية مناسبة لجدب الاستثمارات الخاصة المنتجة والمحدثة لفرص الشغل وتثمين الاستثمارات القائمة بإعطاء أهمية قصوى لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحسين تنافسيتها على المستوى الوطني والدولي.

وفيما يخص تطوير الرأسمال البشري وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي، سيتم التركيز على تقوية برامج محاربة الفقر والهشاشة والتنسيق فيما بينها وكذا تحسين ظروف عيش الطبقات المعوزة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ولاسيما بالعالم القروي والمناطق الجبلية، وذلك موازاة بتطبيق التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتأهيل النظام التربوي لضمان ولوج عادل للمتعلمين، إضافة إلى تعميم برامج محو الأمية وتسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية ذات جودة وإلى السكن اللائق.

وفي الأخير، سيتم تحقيق هدف المحافظة على الموجودات الخارجية وكذا التحكم في عجز الميزانية من خلال مواصلة تحسين العرض التصديري وتقوية منافسته بالموازاة مع التحكم في الواردات في احترام تام للالتزامات الدولية للمغرب بالإضافة إلى تعبئة احتياطات العملة.

ويبقى الهدف هو تقليص عجز الميزانية، في سنة 2014، إلى **4,9%** من الناتج الداخلي الخام، وذلك بالارتكاز على معدل نمو يبلغ **4,2%** ومتوسط سعر صرف الدولار مقابل الدرهم يبلغ **8,5** دراهم ومتوسط لسعر برميل البترول في حدود **105** دولارا.

بالإضافة إلى تقديم الإطار المرجعي والتوجهات العامة التي ارتكز عليها مشروع قانون المالية برسم سنة 2014، تقدم هذه المذكرة المعطيات الرقمية و برامج عمل الحكومة وكذا الأحكام المقترحة في هذا الإطار.

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية

1.1 الإطار المرجعي

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 على أساس التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي عيد العرش وذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 30 يوليوز و20 غشت 2013، وكذا في الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك يوم 11 أكتوبر 2013 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة. كما تم إعداد هذا المشروع بناء على التزامات البرنامج الحكومي الذي تم تقديمه أمام البرلمان بتاريخ 19 يناير 2012 وتم التصويت عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 26 يناير من نفس السنة.

1.1.1 التوجيهات الملكية السامية

ركز جلالة الملك في خطاب العرش الذي ألقاه بتاريخ 30 يوليوز 2013، على النقاط الرئيسية التالية:

- استكمال المؤسسات الدستورية والاستجابة لمتطلبات الحكامة الرشيدة لتحقيق المشروع المجتمعي كما يريده صاحب الجلالة، يجمع ما بين النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة والتضامن الاجتماعي؛

- تهيئة الظروف الملائمة لمواصلة تطوير الاستراتيجيات القطاعية التي تم تنفيذها في مختلف القطاعات من خلال الجهود المتواصلة لإنجاز البنيات التحتية للنقل والتجهيزات الأساسية؛

- توفير مناخ الثقة كمحفز على التنمية والاستثمار وإعطاء الأسبقية للإجراءات والتدابير التي ستمكن من الرفع من النمو وتوفير الشغل، مع الحرص على التكامل ما بين متطلبات الاستهلاك المحلي وقابلية المنتوج الوطني للتصدير لما لذلك من انعكاس إيجابي على ميزان الأداءات؛

- توسيع وتنويع النسيج الصناعي في إطار سياسة إرادوية لتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- الإبقاء على الإعفاء الضريبي بالنسبة للفلاحين الصغار والمتوسطين وإحداث وكالة خاصة تعمل على ملاءمة الاستراتيجية الفلاحية مع محيط المجال الترابي لساكنته؛

- التفعيل الجيد لإصلاح منظومة العدالة لضمان تخليقها وعصرنتها وترسيخ استقلاليتها؛

- تقوية وتوسيع البرامج القائمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال آليات تعطي الأولوية للمشاريع المدرة للدخل لتحقيق الهدف الأساسي المتعلق بالعدالة الاجتماعية التي تعد أساس التلاحم الاجتماعي ؛
- الارتقاء بالمجال الثقافي لصيانة تلاحم وهوية وأصالة بلدنا وتجسيد تنوعه من خلال تشجيع جميع أصناف التعبير الابداعي؛

- تفعيل النموذج التنموي الجهوي لتحقيق مزيد من الحكامة الاقتصادية والاجتماعية الجيدة وتقوية الحكامة الترابية والمؤسساتية، عبر الاستثمار الأمثل للآفاق التي تتيحها الجهوية المتقدمة؛

- حماية الهوية الإسلامية الوطنية في إطار الحقل الديني، من أجل ضمان الأمن الروحي للمملكة.

كما حث جلالة الملك في خطابه الذي ألقاه بتاريخ 20 غشت 2013 بمناسبة ثورة الملك والشعب، على الأولويات التالية:

- الحرص على جعل المواطن في صلب مسلسل التنمية والسياسات العمومية وتمكين المدرسة من الوسائل الضرورية للقيام بدورها في التربية والتكوين مع العمل على تحقيق ملائمة جيدة للبرامج والمناهج التعليمية مع متطلبات الشغل؛

- إيلاء المزيد من الدعم والتشجيع لقطاع التكوين المهني لكونه يمنح لحاملي الشهادات فرصا أوفر للاندماج في الحياة المهنية؛

- استثمار التراكمات الإيجابية التي تم تحقيقها في قطاع التربية والتكوين منذ اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين وإعطاء الانطلاقة لإنجاز البرنامج الاستعجالي؛

- تفعيل المجلس الأعلى للتعليم في صيغته الحالية، وذلك لتقييم منجزات عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتشخيص النواقص والاختلالات، في انتظار تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة، حث جلالة الملك على:

- بلورة وإقرار، خلال الولاية التشريعية الحالية، كل القوانين التنظيمية المقررة في الدستور الجديد مع اعتماد نفس المنهجية التشاركية الواسعة التي ميزت إعداد هذا الأخير؛

- العمل على الحد من الاختلالات التي تشهدها العديد من المدن الكبرى والمتوسطة، والمراكز القروية، مع ضرورة إفراز كفاءات ونخب جهوية جديدة، مؤهلة لتدبير

الشأن العام المحلي، خاصة في ظل ما يخوله الدستور للجماعات الترابية من اختصاصات واسعة، وما تفتحه الجهوية المتقدمة من آفاق، وما تحمله من تحديات؛

- تفعيل المقتضيات الخاصة بالجهة والجماعات الترابية الأخرى وإقرار النصوص القانونية المتعلقة بها والإسراع باعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري.

2.1.1 البرنامج الحكومي

بالإضافة إلى التوجيهات الملكية السامية المذكورة سالفا، فقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014، على أساس التزامات البرنامج الحكومي الذي يتضمن سلسلة من المقتضيات والاجراءات تهدف بالأساس إلى الاستجابة للانتظارات اليومية للمواطن.

فضلا على تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة وتلاحم وتنوع مكوناتها وانفتاحها على الثقافات والحضارات، فإن البرنامج الحكومي يروم ترسيخ دولة القانون والحكامة الرشيدة.

كما وضع البرنامج الحكومي ضمن أولوياته، تفعيل الإصلاحات الهيكلية الضرورية لإعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي وإعادة التوازن الاجتماعي والمجالي خاصة من خلال الجهوية الموسعة و إصلاح الادارة العمومية والعدل.

ومن جهة أخرى، يروم هذا البرنامج مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي محدث لفرص الشغل ومنتج للثروة موزعة بكيفية عادلة. ويتوخى في هذا الصدد، تقوية التوازنات الماكرو اقتصادية وترسيخ الحكامة الاقتصادية والمالية الرشيدة وتطوير القطاعات الانتاجية المحدثة للشغل، وكذا النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

وبالموازاة مع ذلك، فإن البرنامج الحكومي يرمي إلى تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، وتقوية البنيات الأساسية وكذا تأهيل الموارد البشرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا البرنامج يهدف إلى تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية التي تكرس تكافؤ الفرص والتضامن ومقاربة النوع ما بين جميع الشرائح الاجتماعية والأجيال والجهات والتي تضمن للمواطنين الولوج العادل للخدمات الاجتماعية خصوصا التعليم والصحة والسكن.

وأخيرا، تجدر الاشارة إلى أن البرنامج الحكومي يرمي إلى تقوية الخدمات العمومية المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج واعتماد منهجية تنبني على الاستباقية في التعامل مع ما يجري في المحيط الجهوي والعالمي.

2.1 التوجهات العامة

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2014 لبنة جديدة في مواصلة تفعيل أولويات المشروع التنموي لبلادنا، والمستندة إلى التوجيهات الملكية السامية و إلى الالتزامات المحددة في البرنامج الحكومي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة والتضامن الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يشكل هذا المشروع مناسبة متميزة لتعبئة مختلف الإمكانيات والسياسات العمومية المتاحة لتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لبناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي منتج للثروات وللشغل، ولترسيخ وتطوير آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي، ومواصلة الجهود الرامية إلى استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، بما يضمن دعم مناخ الاستقرار والثقة في بلدنا، وتوفير الرؤية اللازمة للفاعلين و الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين داخل المغرب وخارجه.

ويستند مضمون مشروع قانون المالية برسم سنة 2014 على الروافد الأساسية التالية :

مواصلة البناء المؤسساتي وتسريع الإصلاحات الهيكلية

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2014 لبنة مهمة في مسار ترسيخ مسلسل الإصلاحات الذي انخرطت فيه بلادنا. ويتعلق الأمر بمواصلة البناء المؤسساتي وتسريع وتيرة الأوراش الكبرى المهيكلة، من خلال الحرص على تنزيل المقتضيات الدستورية وما يقتضيه من أجرأة للمخطط التشريعي الحكومي، وخاصة القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بمجالس وهيئات الحكامة المنصوص عليها في الدستور باعتبارها دعامة أساسية لدولة القانون والمؤسسات.

وفي هذا الاطار، ستنكب الحكومة على أجرأة مضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة الذي يهدف بالخصوص إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية و تحديث منظومة القضاء والرفع من فعالية الجهاز القضائي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة ستواصل مجهوداتها لتفعيل ورش الجهوية الموسعة التي تم ترسيخها من طرف الدستور.

وفي هذا الصدد، تلتزم الحكومة بتوفير الأرضية المناسبة لتفعيل هذا الورش من خلال إعداد ميثاق اللاتمركز الإداري بهدف ضمان التنسيق والنجاعة على مستوى تنفيذ السياسات العمومية للرفع من وقعها المباشر على المواطن.

أما فيما يخص الاصلاحات الهيكلية، فإن الحكومة عازمة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2014، على تسريع وتيرة الاصلاحات ذات الأولوية. وفي هذا الاطار، سيشكل مشروع قانون المالية لسنة 2014، منطلقا للتفعيل التدريجي والتشاركي لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات من خلال توسيع الوعاء الضريبي وعقلنة الاعفاءات الجبائية واعتماد إصلاح شامل لمنظومة الضريبة على القيمة المضافة وتوطيد آليات الشراكة والصلح ما بين المواطن والإدارة الجبائية.

بالإضافة إلى ذلك، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، فإنه لن يتم الإبقاء على الاعفاء الضريبي الممنوح للقطاع الفلاحي إلا لفائدة الفلاحة المتوسطة والصغرى.

ومن جهة أخرى، وبهدف ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، فإن مشروع قانون المالية برسم سنة 2014 سيشكل منطلقا تجريبيا لتفعيل التوجهات الكبرى لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وذلك في إطار الاستعداد القبلي لتطبيقه وتعميمه عند صدور هذا القانون.

وعلاوة على ذلك، فقد أصبح من الضروري إصلاح نظام المقاصة نظرا لما له من تأثير سلبي على توازن المالية العمومية، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن ما بين الاكراهات الماكرو اقتصادية والمالية الحالية والحفاظ على التوازنات الاجتماعية. وستواصل الحكومة من خلال هذا الاصلاح، دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتنافسية المقاولات في حدود الاعتمادات المالية التي يأذن بها في إطار قانون المالية. ويندرج ضمن التفعيل التدريجي لهذا الإصلاح الإجراءات المتخذة والمتعلقة بتفعيل نظام المقايسة النسبية لأسعار بعض المواد النفطية السائلة الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 16 شتنبر 2013 و كذا اعتماد نظام التأمين ضد تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

وفي نفس الاطار، سيتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المصاحبة للحد من الآثار المحتملة لتفعيل نظام المقايسة النسبية ومواكبة تأهيل قطاع النقل بالإضافة إلى تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لدعم واستهداف الفئات الأكثر هشاشة.

ومن جهة أخرى، وأخذا بعين الاعتبار الاختلالات التي تميز أنظمة التقاعد، فإن الحكومة تلتزم بأخذ الاجراءات الضرورية لضمان ديمومة هاته الأنظمة ومنح المتقاعدين الحد الأدنى للمعاش يضمن لهم مستوى عيش كريم، حيث سيتم في المرحلة الأولى وفي إطار مقاربة تشاركية، اعتماد إصلاح يهم مقاييس نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد ليتم في المرحلة الثانية تفعيل الإصلاح الشمولي لنظام التقاعد.

تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل

إن الاستمرار في تكريس دولة المؤسسات وتسريع وتيرة الاصلاحات المهيكلة ستساهم لامحالة في تعزيز الثقة في اقتصادنا الوطني وتأسيس أرضية ملائمة للإجراءات التي سيتم اعتمادها في إطار مشروع قانون المالية لأجل تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل.

ومن هذا المنظور، سيتم تعزيز دعم الاستثمار العمومي وتوجيهه خصوصا نحو مواصلة تأهيل البنيات التحتية وتنويع مصادر النمو وتحسين الشروط الضرورية لجذب الاستثمارات من خلال دعم الاستراتيجيات القطاعية خاصة تلك المتعلقة بالقطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمحدثة لفرص الشغل.

من جهة أخرى، و من أجل تحسين مناخ الأعمال، ستستمر الحكومة في جهودها الرامية إلى تبسيط المساطر وتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين وخاصة عبر إنشاء نظام إلكتروني

لخلق المقاولات وتفعيل النظام المشترك لأداء الضرائب والرسوم وتسريع معالجة الطلبات المتعلقة بمشاريع الاستثمار المودعة لدى لجان الاستثمار الوطنية والجهوية.
كما أن الحكومة بصدد مراجعة القانون رقم 18-95 بمثابة ميثاق الاستثمار لتحسين إطار التحفيزات الممنوحة للمستثمرين.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم دعم المقاولات و خاصة الصغرى والمتوسطة لتستفيد من حصة 20% من الطلبيات العمومية والتي تم تكريسها بمقتضى المرسوم الجديد للصفقات العمومية بالإضافة إلى التطبيق الفعلي والمعمم للأفضلية الوطنية. كما ستعمل الحكومة على تسريع آجال الأداء واسترجاع الضريبة على القيمة المضافة واعتماد الآليات اللازمة لتسهيل حصول المقاولات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، عبر عصرنة نظام الضمان وتفعيل الآليات المالية الموجهة لمواكبة المقاولات في وضعية صعبة ووضع نظام جبائي يتلاءم مع قدرتها الجبائية.

و من المؤكد أن دعم الاستثمار والمقاولة ينبثق من حرص الحكومة على الرفع من محتوى التشغيل في النمو، وجعله هدفا أفقيا لكل الاستراتيجيات القطاعية والأوراش المهيكلة المفتوحة. وفي هدا الاطار يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2014 إحداث **17.975** منصبا ماليا.

كما ستعمل الحكومة كذلك على الرفع من القابلية لتشغيل الشباب من خلال التكوين وتوفير الموارد البشرية المؤهلة لمواكبة المهن العالمية الحديثة للمغرب، وذلك عبر تأهيل التعليم ودعم التكوين المهني وإعادة النظر في البرامج القائمة لإنعاش التشغيل ووضع برامج جديدة.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة عازمة على ضمان ديمومة مجهوداتها في مجال التنمية الاقتصادية من خلال السهر على إنجاز الاستراتيجيات القطاعية في احترام تام لمتطلبات الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، وطبقا للتوجهات الملكية السامية، تمت المصادقة على مشروع قانون بمثابة ميثاق الاستثمار من طرف مجلس الحكومة.

تطوير الرأسمال البشري و تعزيز آليات التضامن و التماسك الاجتماعي و المجالي

يتجسد التزام الحكومة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال إرادتها لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية، و لتوجيه النمو نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان حق المواطنين في تعليم جيد و حماية اجتماعية وسكن لائق و الولوج إلى التجهيزات الأساسية.

و هكذا تتعهد الحكومة، وفق التوجيهات الملكية السامية، على مواصلة إصلاح قطاع التربية والتكوين من خلال تمكين المدارس من الوسائل الضرورية لإنجاز مهامها، وكذا على تفعيل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة ستتخذ كل التدابير اللازمة لضمان ولوج جميع المواطنين إلى الخدمات الصحية من خلال تسريع تعميم برنامج المساعدة الطبية "راميد" لفائدة المعوزين، وتوسيع نظام التغطية الاجتماعية لفائدة الأشخاص المزاولين للمهن الحرة ومواصلة توفير العلاجات الاستشفائية بالمستعجلات.

كما ستواصل الحكومة بذل جهودها من أجل ضمان ولوج المواطنين للسكن اللائق عبر تركيز الاهتمام على تطوير آليات ضمان السكن و تسريع وثيرة برامج محاربة مدن الصفيح والمباني الآيلة للسقوط.

وفيما يخص السياسات والبرامج الموجهة للفئات المعوزة خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية، ستعمل الحكومة، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2014، على ضمان التكامل والتنسيق بين تدخلات القطاعات الوزارية المعنية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل تعزيز وتوسيع البرامج القائمة وذلك وفقا للإرادة السامية لصاحب الجلالة على جعل هذه المبادرة منفتحة على كل أوراش التنمية قصد تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة ستعطي الأولوية لتعزيز آليات المصاحبة لفائدة أصحاب المشاريع المدرة للدخل ولإحداث بنك وطني للمعلومات الخاصة بالمشاريع الناجحة وذلك مع اعتماد نظام معمق لمراقبة وتتبع وتقييم آثارها.

ومن جهة أخرى، و مراعاة لضرورة التكامل بين المقومات المادية والمعنوية للتنمية البشرية، كما جاء في خطاب صاحب جلالة بمناسبة عيد العرش، ستولي الحكومة عناية أكبر للمجال الثقافي من خلال تثمين التنوع الثقافي واللغوي، وتشجيع جميع أساليب التعبير الإبداعي والحفاظ على الذاكرة و التراث الثقافي وأيضا تعزيز البنية التحتية لضمان قرب الخدمات الثقافية من المواطن.

ضمان استقرار الموجودات الخارجية والتحكم في عجز الميزانية

إن تحقيق نمو قوي وتضامني وتوزيع عادل لثماره على جميع فئات المجتمع يستوجب التعبئة والحزم من أجل الحفاظ على توازناتنا المالية والخارجية خاصة في ظل سياق اقتصادي صعب وبالخصوص لدى شركائنا الأساسيين في الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الإطار، سيكرس مشروع قانون المالية لسنة 2014 تعهد الحكومة لتفعيل مجموعة من التدابير الرامية لدعم استقرار الموجودات الخارجية من خلال دعم الصادرات وضبط الواردات بالإضافة إلى تعبئة احتياطي العملات.

ففيما يخص دعم الصادرات، سيتم العمل على تحسين وتطوير العرض التصديري والرفع من تنافسيته من خلال تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية الموجهة لهذا الغرض، بالموازاة مع تفعيل الإجراءات الكفيلة بإزالة معوقات الاستثمار والمنافسة والمتمثلة في تسهيل الولوج إلى الأسواق الجديدة خاصة منها العربية والإفريقية، عبر وضع برامج للتأمين ضد المخاطر وتطوير وتوسيع عقود تنمية الصادرات، هذا فضلا عن تفعيل آليات جديدة لتمويل المقاولات المصدرة ومواصلة تطوير قطاع اللوجيستيك.

ومن جهة أخرى، ستوجه الحكومة مجهوداتها نحو أجرأة مجموعة من التدابير الرامية لضبط الواردات في إطار احترام الالتزامات الدولية للمغرب والممارسات الدولية في هذا المجال، حيث ستعطى الأولوية لأجرأة الإطار القانوني والتنظيمي لحماية المستهلك ومواصلة تطوير وتطبيق معايير الجودة والسلامة وتفعيل مساطر الدفاع التجاري من خلال محاربة عمليات إغراق

السوق والتقليد والتهريب ومكافحة التصريحات الجمركية الناقصة عند الاستيراد وتسريع إخراج النظام المتعلق بالمستورد.

وبالموازاة، سيتم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الأمن الغذائي والطاقي لبلدنا من خلال تثمين مخطط المغرب الأخضر وتطوير الطاقات المتجددة.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل التحكم في العجز الهيكلي للميزانية، ستعمل الحكومة على تسريع تفعيل الإصلاحات المذكورة أعلاه لأجل الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وضمان ديمومة نموذج النمو ببلادنا وخاصة إصلاح النظام الجبائي والقانون التنظيمي لقانون المالية والمقاصة وأنظمة التقاعد.

بالموازاة مع تفعيل هذه الإصلاحات الهيكلية الضرورية ولضمان استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط، تم الأخذ بعين الاعتبار، أثناء صياغة مشروع القانون المالي لسنة 2014، ضرورة الحد من تفاقم عجز الميزانية من خلال العمل على تعبئة الموارد وتوفير الهوامش الممكنة على مستوى النفقات.

وبفضل الجهود المبذولة من طرف الحكومة، تمكنت بلادنا من الحفاظ على أهليتها للاستفادة من خط الوقاية و السيولة الذي منحه إياها صندوق النقد الدولي. كما سيتم إعطاء أهمية خاصة لتعبئة التمويل الخارجي من خلال الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية العربية والدولية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بالخصوص إلى الاتفاقية الاستراتيجية التي تجمع بلادنا بدول مجلس التعاون الخليجي التي التزمت بمنح المغرب، برسم الفترة الممتدة ما بين 2012 و2015، هبات يصل مبلغها الإجمالي إلى 5 مليار دولار أمريكي.

الباب الثاني: المعطيات المرقمة

يمكن تقديم المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2014 مقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2013 كما يلي:

1 - بنية نفقات الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي للتحملات بحوالي 367 201 285 000 درهم لسنة 2014 مقابل 358 202 755 000 درهم لسنة 2013، بزيادة قدرها 2,51 % و تنقسم كالتالي:

- 306 168 374 000 درهم للميزانية العامة؛
- 3 090 438 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 57 942 473 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة.

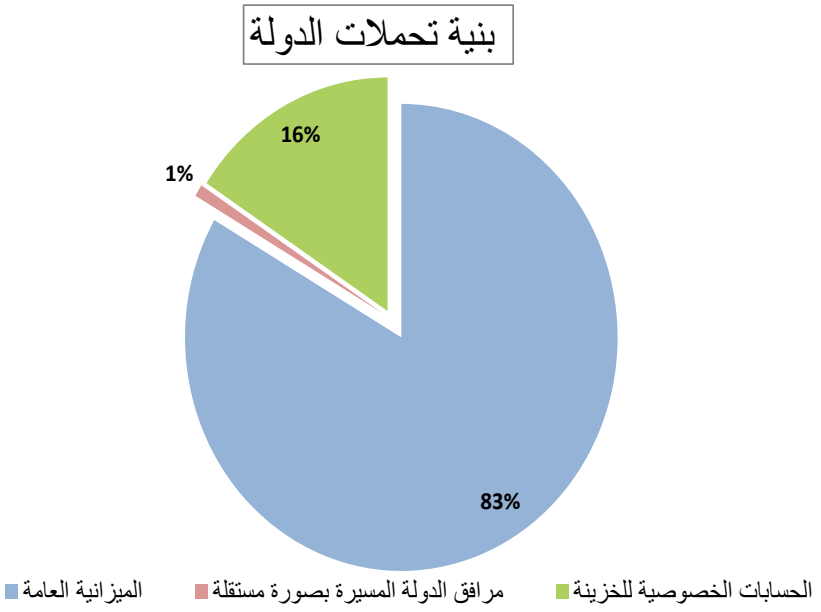

يصل المبلغ الإجمالي للموارد إلى حوالي 335 177 260 000 درهم لسنة 2014 مقابل 345 912 676 000 درهم لسنة 2013، أي بانخفاض قدره 3,1 % و تنقسم كالتالي:

- 264 430 430 000 درهم للميزانية العامة ؛
- 3 090 438 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 67 656 392 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة.

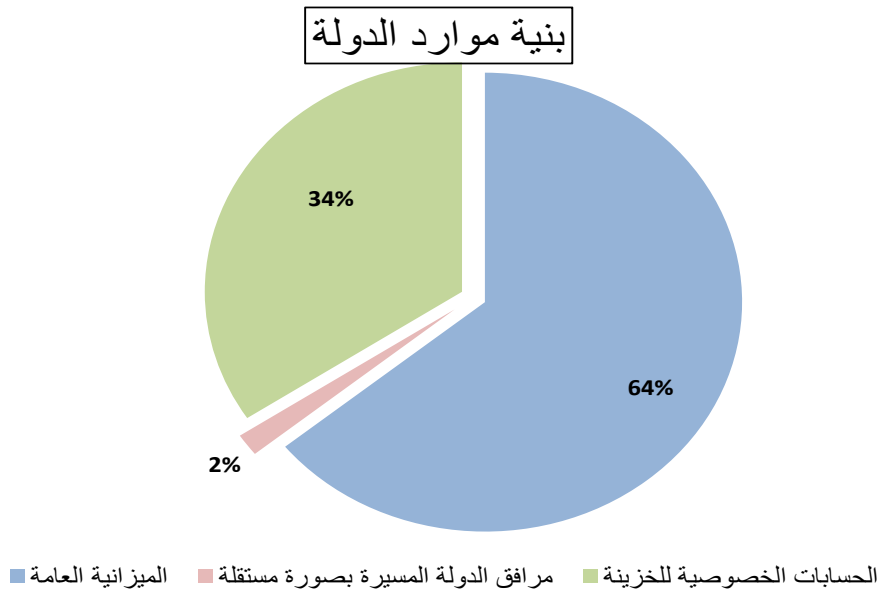

وتبين هذه الأرقام فائضا في التحملات بالمقارنة مع الموارد يقدر ب 32 024 025 000 درهم مقابل 12 290 079 000 درهم لسنة 2013، بزيادة قدرها 160,57 %.

يوضح المبيان التالي تطور الموارد و التحملات على مدى خمس سنوات :

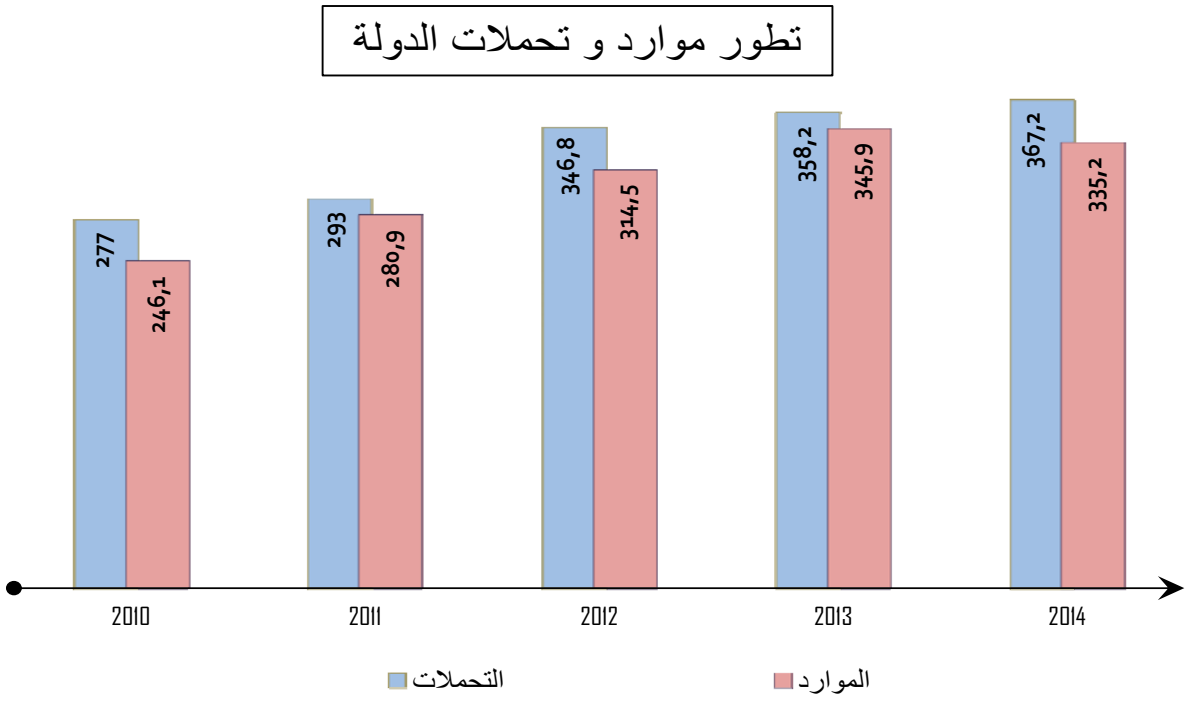

وتتوزع الموارد والتحملات على المكونات الثلاثة لجدول التوازن لمشروع قانون المالية لسنة 2014 كما يلي:

2 - الميزانية العامة

1.2. النفقـات

تتوزع نفقات الميزانية العامة كما يلي:

نفقات التسيير.....	**199 353 163 000** درهم؛
نفقات الاستثمار.....	**49 502 282 000** درهم؛
نفقات الدين القابل للاستهلاك والدين العائم.....	**57 312 929 000** درهم؛
المجموع.....	**306 168 374 000**درهم.

يوضح المبيان التالي بنية نفقات الميزانية العامة:

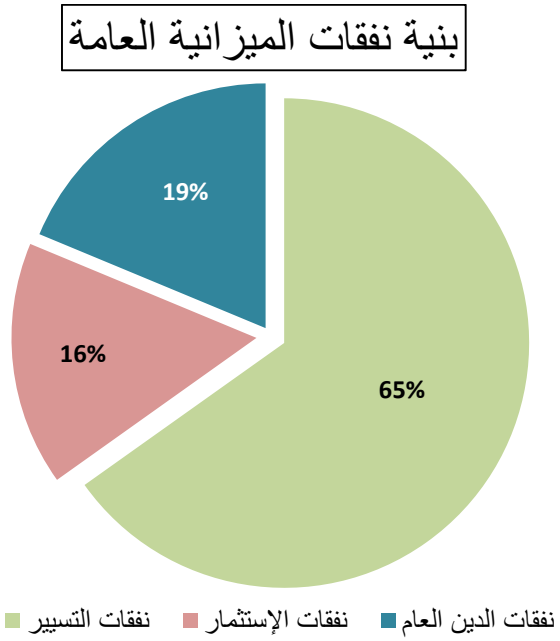

1.1.2 نفقات التسيير

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التسيير 199 353 163 000 درهم مقابل 199 260 123 000 درهم سنة 2013 أي بزيادة قدرها 0,05 %.

نفقات التسيير (بملايير الدراهم)

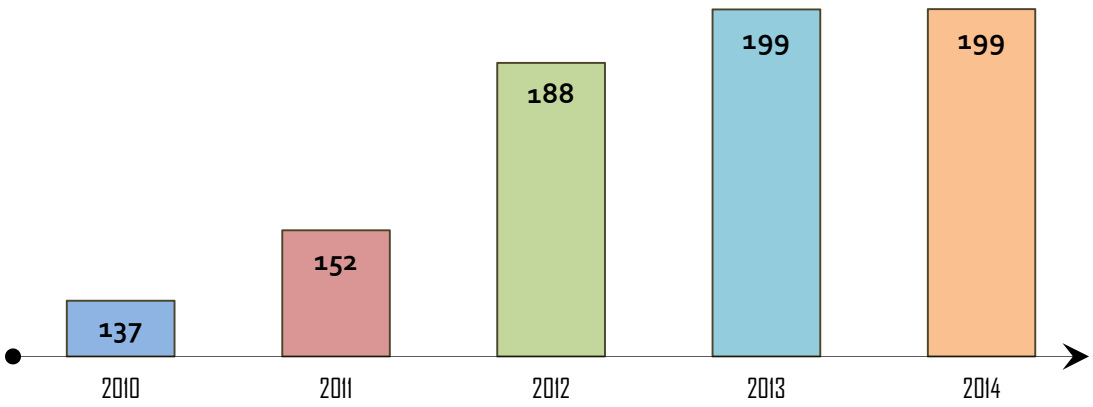

و يوضح المبيان التالي مكونات نفقات التسيير :

بنية نفقات التسيير

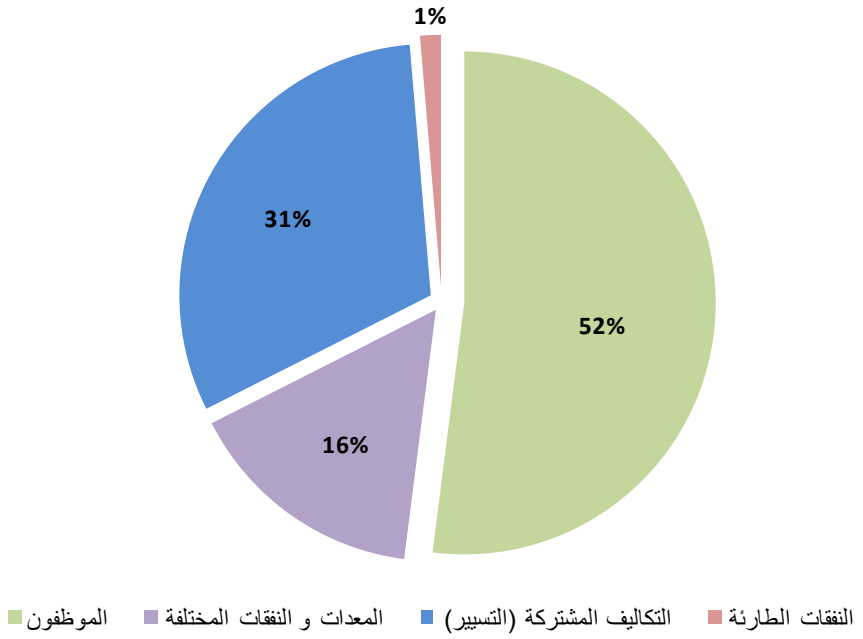

نفقات الموظفيـن:

تبلغ نفقات الموظفين 103 700 000 000 درهم مقابل 98 000 000 000 درهم سنة2013 أي بزيادة قدرها 5,82%.

تطور نسبة نفقات الموظفين مقارنة بالناتج الداخلي الخام

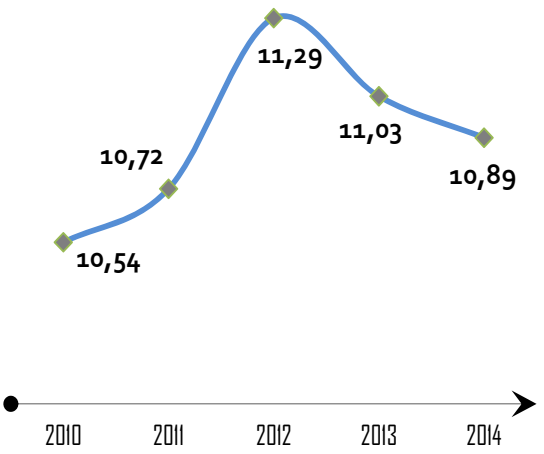

تطور نفقات الموظفين (بملايير الدراهم)

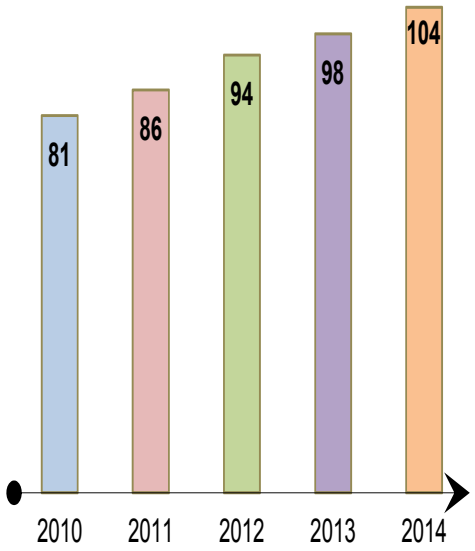

نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة 30 959 163 000 درهم مقابل 30 184 049 000 درهم سنة 2013 أي بزيادة قدرها 2,57%.

تطور نفقات المعدات و النفقات المختلفة
مقارنة بالناتج الداخلي الخام

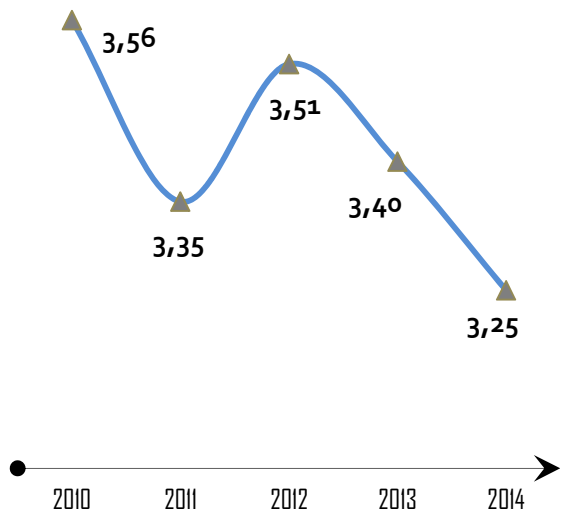

تطور نفقات المعدات و النفقات المختلفة
((بملايير الدراهم

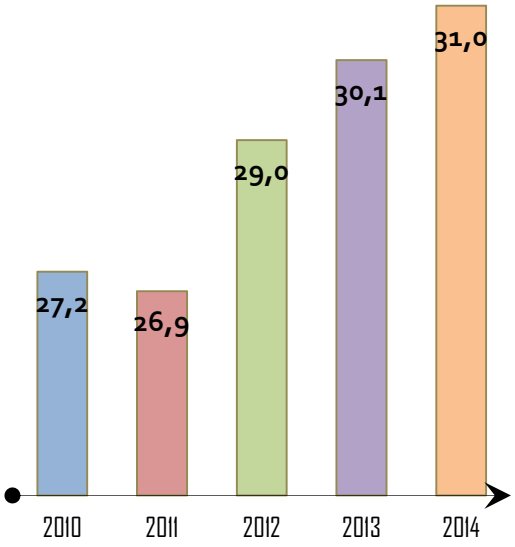

وتتوزع هذه الاعتمادات على الشكل التالي :

البيـــــــان	اعتمادات 2014 (بالدرهم)
أتاوات الماء والكهرباء والاتصالات	1 695 752 216
الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.....	10 667 147 340
نفقات أخرى خاصة بالمعدات.....	18 596 263 444

التحملات المشتركة – التسيير:

تبلـغ الاعتمادات المخصصة للتحملات المشتركة–التسييـر- 62 028 000 000 درهم مقابل 68 410 074 000 درهم سنة 2013 أي بانخفاض قدره 6 382 074 000 درهم أو 9,33% مقارنة مع سنة 2013.

وتخصص هذه الاعتمادات أساسا لتغطية الإعانات المرصدة لدعم أسعار المواد الأساسية والمنتجات الطاقية ولتمويل مساهمة الدولة باعتبارها مشغلا في الصندوق المغربي للتقاعد.

تطور التكاليف المشتركة - التسيير (بملايير الدراهم)

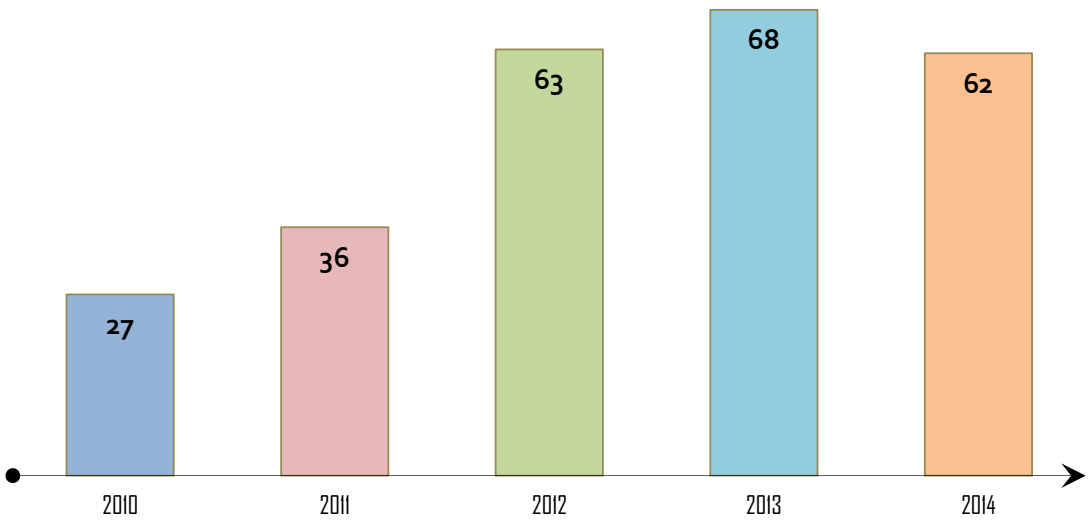

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية :

إستقرت الاعتمادات المفتوحة برسم هذا الفصل فيما قدره 2 666 مليون درهم. تخصص أساسا لتغطية:

- النفقات الاستثنائية والنفقات الطارئة خلال السنة؛
- برنامج تصفية المتأخرات.

2.1.2 نفقات الاستثمار

الميزانية العامة

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار 49,50 مليار درهم.

تطور نفقات الإستثمار للميزانية العامة
(بملايير الدراهم)

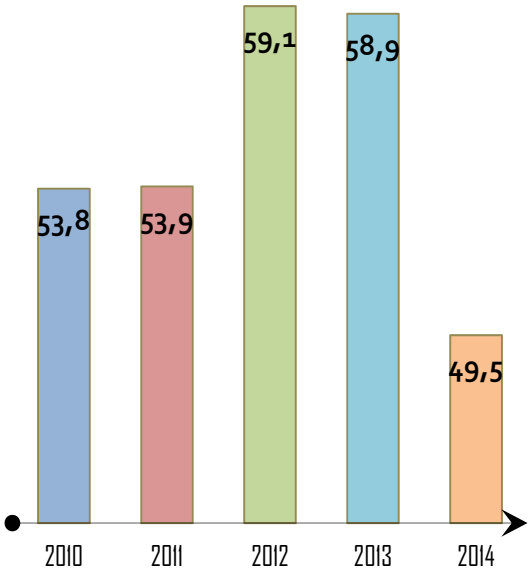

نطور نسبة نفقات الإستثمار للميزانية العامة
مقارنة بالناتج الداخلي الخام

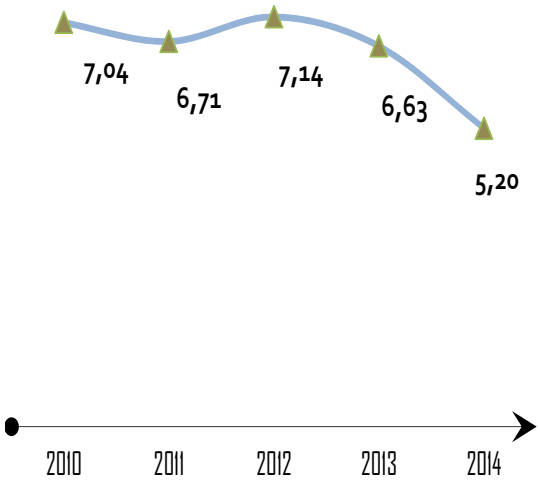

وتضاف إلى هذه الاعتمادات:

- اعتمادات الالتزام للسنة المالية 2015 والسنوات التي تليها والبالغة 37,15 مليار درهم ؛
- الاعتمادات المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانون المالية لسنة 2013، والتي لم يصدر إلى غاية 31 دجنبر 2013 الأمر بأدائها والتي تقدر ب 17,5 مليار درهم.

وبهذا يصل مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات أو المؤسسات برسم نفقات الاستثمـار إلى 104,15 مليار درهم.

وتضاف إلى نفقات الاستثمار المسجلة برسم الميزانية العامة، نفقات الاستثمار الخاصة بالحسابات الخصوصية للخزينة والجماعات الترابية والمقاولات والمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وبهذا يبلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية ما قدره 186,64 مليار درهم برسم سنة 2014 .

تطور الحجم الإجمالي للإستثمارات العمومية (بملايير الدراهم)

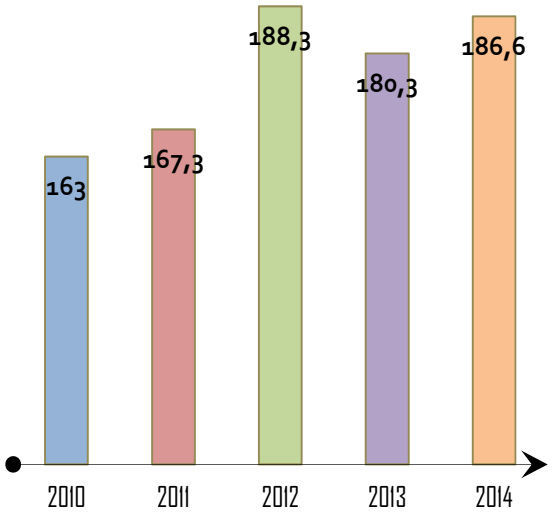

تطور نسبة نفقات الإستثمار العمومي مقارنة بالناتج الداخلي الخام:

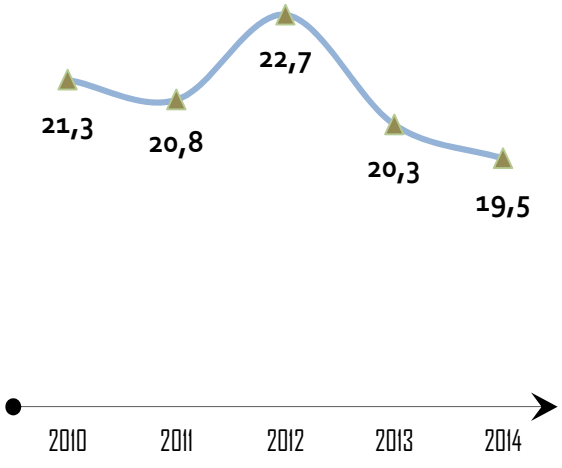

الحسابات الخصوصية للخزينة

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج الاستثمار الممولة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينـة التـي لا تستفيد من التحويلات المالية للميزانية العامة إلى 11,85 مليار درهم، وتهم أساسا تعزيز الشبكة الطرقية الوطنية ودعم البرامج الخاصة بقطاعات الفلاحة والمياه والغابات وتربية المواشي والقطاع السمعي البصري والسكن والعدل والثقافة والرياضة ودعم المقاولين الشباب وكذا برامج اجتماعية و تربوية.

الجماعات الترابية

تخصص ميزانيات الاستثمار المرصدة للجماعات الترابية أساسا لتدعيم البنيات التحتية الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان. وسترتكز الجهود على توسيع وتقوية شبكة التطهير وبناء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والأسواق والبنايات العمومية وتهيئة الحدائق والمساحات الخضراء، وتصل الاعتمادات المخصصة إجمالا لهذه البرامج إلى 12 مليار درهم تقريبا.

المؤسسات والمنشآت العامة

يصل المبلغ الإجمالي للبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمنشآت العامة بما فيها المبلغ المخصص من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية برسم سنة 2014 الى حوالي 126,69 مليار درهم، و يهم على الخصوص قطاعات الطاقة والاتصالات والسكنى والفلاحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والفوسفاط ومشتقاته والطرق السيارة والنقل الجوي والبحري والسككي.

ويبين التقرير الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية تفاصيل هذه البرامج الاستثمارية.

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج استثمار هذه المرافق الى حوالي 905 مليون درهم.
وتوجد التفاصيل الخاصة بهذه البرامج في التقرير المتعلق بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

3.1.2. نفقات الدين العائم والدين القابل للاستهلاك

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم خدمة الدين العمومي والتي تشمل تسديد أصل الدين وتسوية الفوائد والعمولات 57 312 929 000 درهم مقابل 39 269 166 000 درهم برسم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 18 043 763 000 درهم أو 45,96 %.

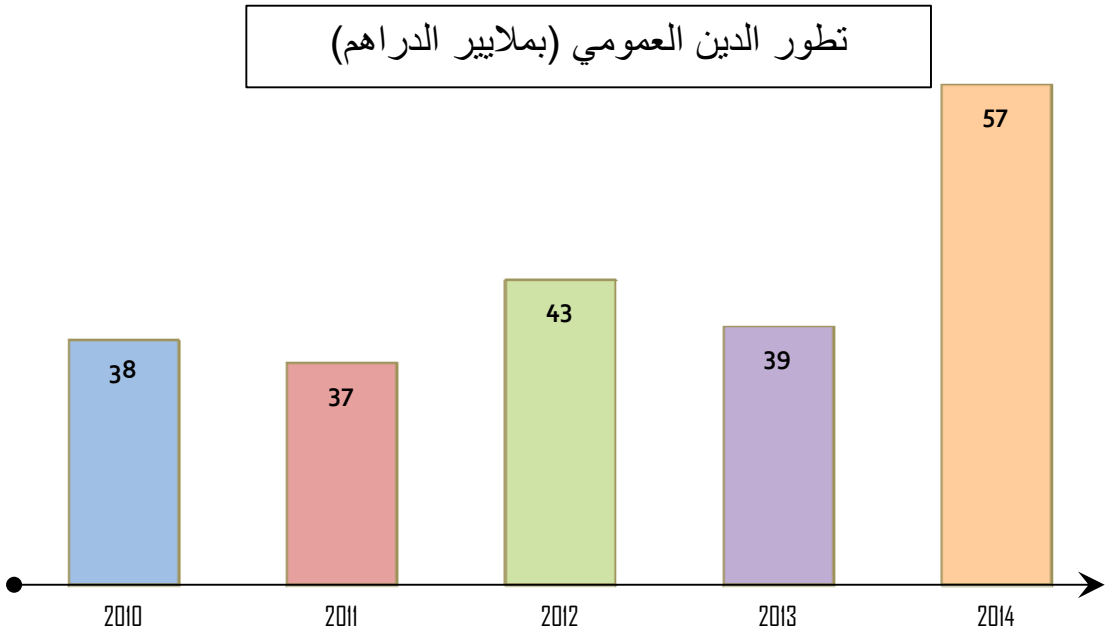

الديـن الخارجـي

تبلغ التحملات الخاصة بالدين الخارجي إجمالا 000 821 665 7 درهم، أي بانخفاض قدره 5,69% بالمقارنة مع سنة 2013 وتتوزع كالتالي :

- 000 612 318 4 درهم بالنسبة لأصل الدين، أي بانخفاض قدره 4,2 %؛
- 000 209 347 3 درهم بالنسبة للفوائد والعمولات، أي بانخفاض قدره 7,54%.

الديـن الداخلـي

تصل التحملات الخاصة بالدين الداخلي إجمالا إلى 000 108 647 49 درهم، أي بزيادة قدرها 59,4 % موزعـة كالتالي :

- 000 650 059 29 درهم بالنسبة لأصل الدين، أي بزيادة قدرها 134,94%؛
- 000 458 587 20 درهم بالنسبة للفوائد والعمولات، أي بزيادة قدرها 9,67%.

و بهذا فإن الاعتمادات المسجلة برسم خدمة الدين العمومي موجهة بنسبة 86,62% لتغطية نفقات الدين الداخلي وبنسبة 13,38% لتغطية نفقات الدين الخارجي.

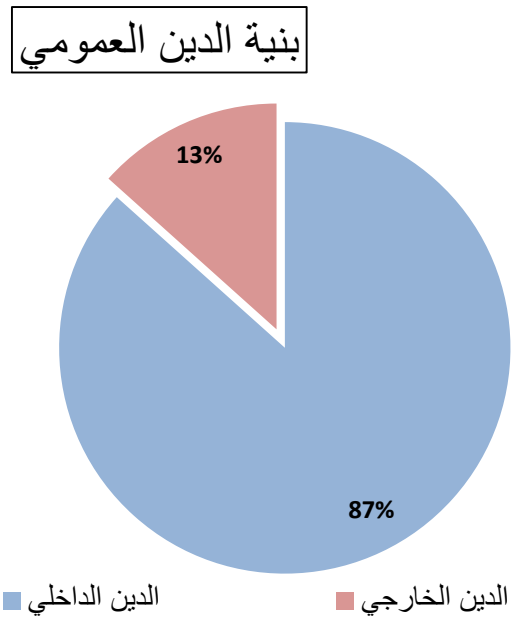

2.2. المـوارد

تبلغ موارد الميزانية العامة ما قدره 000 430 430 264 درهم برسم سنة 2014، مقابل 000 720 504 283 لسنة 2013 أي بانخفاض قدره 6,73 %وتتوزع هذه الموارد كما يلي :

يلخص الجدول التالي تطور مداخيل الميزانية العامة حسب أهم الأصناف:
(بالدرهـــم)

بيان الموارد	مشروع قانون المالية لسنة **2014** (1)	قانون المالية لسنة **2013** (2)	التغيرات ب % (1-2)/2
1 - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.....	79 067 000 000	77 546 000 000	1.96
2 - الرسوم الجمركية.....	7 700 000 000	9 076 000 000	-15.16
3 - الضرائب غير المباشرة	80 830 000 000	78 932 000 000	2.40
4 - رسوم التسجيل والتمبر.....	14 660 500 000	13 843 000 000	5.91
5 - عائدات أملاك الدولة.....	464 500 000	464 500 000	-
6 - حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة.....	10 841 000 000	12 563 039 000	-13.71
7 - موارد الإقتراضات والهبات والوصايا...	66 112 000 000	85 896 000 000	-23.03
8- حصيلة تفويت مساهمات الدولة.....	-	-	-
9- موارد مختلفة.....	4 755 430 000	5 184 181 000	-8.27
المجموع	**264 430 430 000**	**283 504 720 000**	-6.73

و بهذا تحتل الضرائب غير المباشرة المرتبة الاولى في موارد ميزانية الدولة (30.62%)، تليها الضرائب المباشرة (29.95%)، ثم موارد القروض و الهبات(25.05%)، ثم رسوم التسجيل (5.55%)، ثم عائدات مؤسسات الاحتكار (4.11%)، ثم الرسوم الجمركية (2.92%)، كما يوضح ذلك المبيان التالي:

موارد الميزانية العامة حسب أهم الأصناف

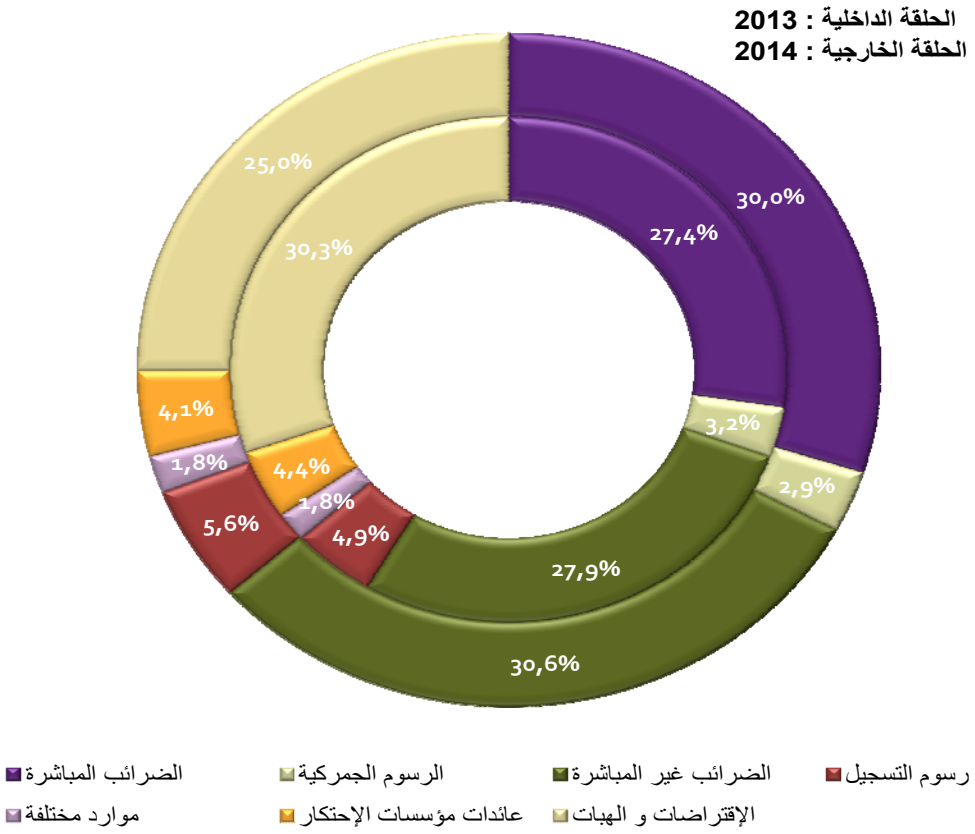

1.2.2 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- تبلغ حصيلة الضريبة على الدخل 35 137 000 000 درهم مقابل 32 947 000 000 درهم برسم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 6,65%؛

- تبلغ حصيلة الضريبة على الشركات 39 710 000 000 درهم مقابل 42 538 000 000 درهم برسم سنة 2013، أي بانخفاض قدره 6,65 %.

2.2.2 الضرائب غير المباشرة

ستعرف العناصر الرئيسية لهذه الضرائب التطورات التالية:

- ستبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها المديرية العامة للضرائب 22 309 000 000 درهم مقابل 21 697 000 000 درهم برسم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 2,82 %؛

- ستبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة 000 000 694 درهم مقابل 000 000 681 درهم برسم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 1,91%؛

- ستبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد 000 400 192 34 درهم مقابل 000 000 290 33 درهم برسم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 2,71%؛

- ستبلغ حصيلة الرسم على المنتجات الطاقية 000 000 621 13 درهم مقابل 000 000 330 13 درهم برسم سنة 2013 أي بزيادة قدرها 2,18 %؛

- ستبلغ حصيلة الضرائب على التبغ والمواد البديلة للتبغ المصنعة 000 600 193 8 درهم؛

- ستبلغ حصيلة الرسم الداخلي على الجعة 000 000 793 درهم مقابل 000 000 768 درهم برسم سنة 2013 درهم أي بزيادة قدرها 3,26%.

2.3.2 الرسـوم الجمركيـة

تتعلق أهم التغييرات بما يلـي:

- حصيلة رسوم الاستيراد التي تبلغ 000 000 700 7 درهم مقابل 000 000 076 9 درهم سنة 2013، أي بانخفاض قدره 15,16 %؛

- موارد الرسم المفروض على أنبوب الغاز الطبيعي التي حددت في مبلغ 000 000 483 2 درهم.

4.2.2 رسـوم التسجيـل والتمبـر

ستعرف أهم عناصر هذه الرسوم التطورات التالية:

- ستبلغ حصيلة رسوم نقل الملكية 000 000 697 7 درهم مقابـل 000 000 300 7 درهم برسم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 5,44 % ؛

- ستبلغ حصيلة رسوم التمبر والورق المقاس 000 000 560 درهم مقابل 000 000 530 درهم برسم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 5,66 %؛

- ستبلغ حصيلة الضريبة السنوية الخاصة على السيارات 000 000 953 1 درهم مقابل 000 000 850 1 درهم برسم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 5,57 %؛

- ستبلغ حصيلة الرسوم المفروضة على التأمينات 000 000 918 درهم مقابل 000 000 850 درهم برسم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 8 % ؛

- ستبلغ حصيلة التمبر على وثائق السيارات 000 000 045 1 درهم مقابل 000 000 990 درهم برسم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 5,56 %.

5.2.2 عائـدات ومداخيل أملاك الدولة

ستبلغ حصيلة عائدات أملاك الدولة 000 000 463 درهم منها:

- عائدات بيع مباني أملاك الدولة القروية..... 000 000 25 درهم؛

- حصيلة مداخيل مبانـي أمـلاك الدولة..... 000 000 430 درهم.

6.2.2 الاحتكارات والاستغلالات

تتوزع أهم المداخيل المتوقعة على الشكل التالي:

- عائدات شركة المكتب الشريف للفوسفاط ..... 000 000 000 3 درهم؛

- عائدات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية..... 000 000 500 2 درهم؛

- أرباح الدولة عن مساهمتها المالية في اتصالات المغرب.000 000 815 1 درهم؛

- عائدات بنك المغرب.....000 000 894 درهم؛

- عائدات صندوق الإيداع والتدبير.....000 000 360 درهم؛

- عائدات الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية.....000 000 35 درهم .

7.2.2 موارد القـروض

- من المتوقع أن تنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي من 000 000 48 درهم برسم سنة 2013 إلى 000 000 000 40 درهم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 16,67%؛

- من المتوقع أن تنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي من 000 000 600 26 درهم سنة 2013 إلى 000 000 000 24 درهم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 9,77 %.

8.2.2 المـوارد المختلفة

ستنتقل الموارد المختلفة من000 181 184 5 درهم برسم سنة 2013 إلى 000 430 755 4 درهم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 8,27 %.

3.مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ الموارد المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2014 ما قدره 000 438 090 3 درهم.

وتتوزع نفقات هذه المرافق كما يلي:

- نفقات الاستغلال..... 000 908 185 2 درهم ؛
- نفقات الاستثمار..... 000 530 904 درهم ؛
- المجموع ..... 000 438 090 3 درهم.

نفقات الإستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (بملايين الدراهم)

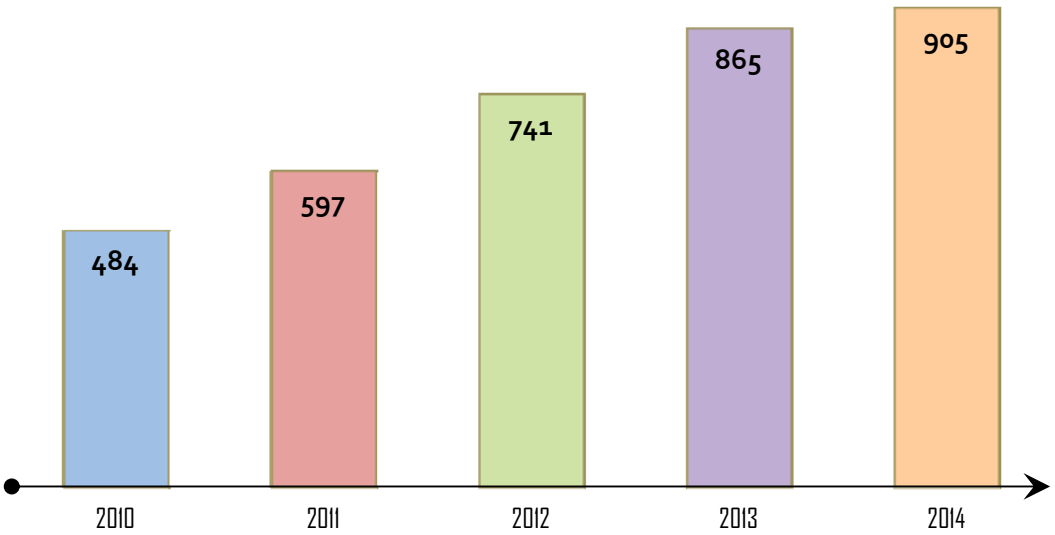

4 . الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بموارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2014 وتطورها مقارنة مع سنة 2013 :

(بالدرهم)

الحسابات	الموارد	التغيرات %	سقف التحملات	التغيرات %
1 - الحسابات المرصدة لأمور خصوصية.....	56 128 568 000	17,01	46 989 228 000	0,09
2 - حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	-	-	478 400 000	14,2
3 - حسابات العمليات النقدية ...	1 000 000 000	-	-	-
4 - حسابات القروض	52 979 000	-17,43	**-**	-
5 - حسابات التسبيقات	**-**	-	-	-
6 - حسابات النفقات من المخصصات.	10 474 845 000	1,89	10 474 845 000	1,89
المجموع	**67 656 392 000**	**14,07**	**57 942 473 000**	**0,47**

الباب الثالث: برامج العمل

1.3 مواصلة البناء المؤسساتي و تسريع الإصلاحات الهيكلية

ستواصل الحكومة، طبقا للالتزامات برنامجها، مختلف الإصلاحات المتخذة على المستوى المؤسساتي و الهيكلي والتي تهم تعزيز مؤسسات الدولة الحديثة في إطار احترام مبادئ الحكامة الرشيدة كما نص عليها الدستور الجديد، كما ستواصل الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها إعادة التوازنات الماكرو اقتصادية وإنعاش النمو الاقتصادي.

1.1.3 مواصلة البناء المؤسساتي

1.1.1.3 تفعيل المخطط التشريعي للحكومة و توطيد الديمقراطية التشاركية

وضعت الحكومة، منذ اعتماد الدستور في سنة 2011، برنامجا يهم المجالين التشريعي والتنظيمي بهدف تنزيل مجموع أحكام ومقتضيات هذا الدستور وعلى الخصوص إرساء مختلف المؤسسات الدستورية والمصادقة على القوانين التنظيمية.

وفي هذا الإطار، و طبقا للمخطط التشريعي للحكومة، واصلت الحكومة سنة 2013 إعداد وتقديم مجموعة من مشاريع القوانين التنظيمية والقوانين تطبيقا لمقتضيات الدستور الجديد. ويتعلق الأمر بالخصوص:

- مشروع القانون التنظيمي رقم 65-13 والذي يتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها طبقا لمقتضيات الفصل 87 من الدستور. ويهدف المشروع إلى تمكين الحكومة من مساطر محددة وواضحة كفيلة بتأطير عملها وتنظيم آليات اشتغالها بما يحقق المرونة والفعالية اللازمتين لعملها، انسجاما مع قواعد الحكامة الجيدة.

- مشروع القانون التنظيمي رقم 66-13 الخاص بالمحكمة الدستورية وذلك في إطار تطبيق أحكام الفصل 131 من الدستور، حيث يهدف إلى ملائمة القانون التنظيمي رقم 93-29 المتعلق بالمجلس الدستوري مع الأحكام والمستجدات التي أتى بها الدستور. ويتعلق الأمر على الخصوص بإناطة هذه المؤسسة اختصاصات جديدة، وتغيير كيفيات تعيين أعضاء الحكومة، وكذا توسيع حالات التنافي لتشمل مزاولة بعض المهن الحرة.

وفيما يتعلق باختصاصات المحكمة الدستورية، نص مشروع القانون التنظيمي على إتاحة الإمكانية لرئيس الحكومة لإحالة كل قضية ذات طابع دستوري على المحكمة الدستورية، واختصاص هذه الأخيرة في مراقبة مطابقة الالتزامات الدولية للدستور.

كما ينص المشروع على تغيير النصاب القانوني اللازم للإحالة على المحكمة الدستورية وتحديده في خمس (1/5) أعضاء مجلس النواب، أو أربعين عضوا من أعضاء مجلس المستشارين طبقا لأحكام الدستور.

- مشروع القانون التنظيمي رقم 128-12 والذي يخص المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي تطبيقا لمقتضيات الدستور الجديد وخاصة الفصلين 152و153 منه مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من التجربة المتراكمة منذ شروع ممارسة المجلس لمهامه.

و يهدف هذا المشروع، الذي أحيل على البرلمان من أجل المصادقة عليه، بالخصوص إلى تأهيل هذا المجلس من أجل الإدلاء برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني و القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة و البيئة، وكذا في جميع القضايا ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي المتعلقة بالجهوية المتقدمة.

إضافة إلى هذا، سينتقل عدد أعضاء المجلس من 99 إلى 106 من أجل ضمان تمثيلية المؤسسات المنصوص عليها في الدستور و من بينها مجلس المنافسة والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والمجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة والمجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعوي والهيئة المكلفة بالمناصفة و محاربة جميع أشكال التمييز والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري و مؤسسة الوسيط.

كما صادقت الحكومة في سنة 2013، على مشروع القانون رقم 20-13 المتعلق بمجلس المنافسة، طبقا للمقتضيات الدستورية و خاصة الفصلين 36 و 166. ويمثل هذا النص خطوة مهمة في مجال استقلالية المجلس و احترام قواعد المنافسة ومحاربة الممارسات المنافية لهته القواعد والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب 20 غشت 2013 الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة ذكرى ثورة الملك و الشعب، صادقت الحكومة على مشروع قانون رقم 102-12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي. يتولى هذا المجلس، بصفته هيأة استشارية، مهمة إبداء الرأي حول كل السياسات العمومية و القضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين و البحث العلمي و كذا حول أهداف و طريقة تسيير المرافق العمومية التي تشتغل في هذا المجال. كما يساهم هذا المجلس في تقييم السياسات و البرامج العمومية التي تخص هذا القطاع.

و بصفة عامة، وطيلة المدة الممتدة بين 05 يناير 2012 و 03 أكتوبر 2013، صادقت الحكومة على 5 مشاريع قوانين تنظيمية، و78 مشروع قانون، و4 مشاريع قوانين تتعلق بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية، و5 مشاريع مراسيم قوانين، و 172 مشروع مرسوم و 67 اتفاقية دولية.

وستواصل الحكومة، خلال سنة 2014، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، العمل على اعتماد النصوص التشريعية والتنظيمية التي تخص المبادئ و المؤسسات الواردة في الدستور وكذا على المصادقة على القوانين التنظيمية المنصوص في الوثيقة الدستورية.

وفي إطار تفعيل المبدئ الدستوري للديمقراطية التشاركية، التزمت الحكومة بوضع سياسة تهدف إلى تنسيق علاقاتها مع جمعيات المجتمع المدني والمنظمات الغير الحكومية التي تهتم بقضايا الشأن العام، وذلك عبر دعم أنشطتها و تعزيز قدراتها في مختلف المجالات القانونية والحكامة من جهة، ومن خلال تعزيز التعاون في هذا المجال مع الهيئات والمنظمات الجهوية و الدولية من جهة أخرى.

ومن أجل توسيع التشاور بخصوص المجتمع المدني، قامت الحكومة بإطلاق حوار وطني حول المجتمع المدني و أدواره الدستورية الجديدة، بقيادة لجنة وطنية مستقلة بهدف صياغة ميثاق وطني للأخلاقيات. كما يطمح هذا الحوار إلى توسيع مشاركة مكونات المجتمع المدني في مجال تنفيذ و تقييم السياسات العمومية.

كما ستتميز سنة 2014 ، بتنظيم أول معرض وطني للمجتمع المدني و أول منتدى إفريقي للفاعلين الجمعويين، لفتح نقاش بين الفاعلين الجمعويين والجهاز التنفيذي وأعضاء الأجهزة التشريعية للدول الإفريقية.

أخيرا، ستساهم الحكومة في إحياء الذكرى الخمسين للعلاقات بين الحكومة و البرلمان خاصة من خلال طبع موسوعة لحصيلة "خمسون سنة من العلاقات بين الحكومة و البرلمان".

2.1.1.3 الجهوية المتقدمة و اللاتمركز الإداري

تتجسد الإرادة الملكية السامية في تزويد المغرب بنظام جديد للحكامة الرشيدة والكفيلة بتجديد وتحديث هياكل الدولة، في إعطاء الانطلاقة لورش الجهوية المتقدمة باعتبارها مدخلا لدينامية جديدة للإصلاحات المؤسساتية.

ويهدف هذا الورش، من جهة، إلى تمكين السكان من المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية والمساهمة في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة، و من جهة أخرى، إلى توفير مناخ تعبوي يقوم على دينامية مجتمعية تمكن من إفراز نخب جديدة لاسيما من النساء والشباب.

ولإنجاح هذا الورش المهيكل، تم بذل جهود متعددة تجلت أهمها في إحداث اللجنة الاستشارية للجهوية و نشر تقريرها ليتم بعد ذلك تكريس خيار الحكامة في دستور 2011 كدعامة أساسية لبرنامج إصلاح و دمقرطة البلاد.

علاوة على ذلك، وانطلاقا من التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 2012، تواصلت مجهودات المغرب من خلال بلورة نموذج تنموي جهوي للأقاليم الجنوبية. ويهدف هذا النموذج بالأساس إلى رفع مختلف التحديات التي تواجهها الجهة ووضع نظام اقتصادي جهوي محفز للنمو يسمح بخلق الثروات

ومحدث لفرص الشغل لاسيما بالنسبة للشباب. و في هذا الإطار، قام المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، بعد إعداده لأول مذكرة تأطيرية للنموذج التنموي المستقبلي للأقاليم الجنوبية في يناير 2013، بتقديم التقرير المؤقت حول مشروع هذا النموذج التنموي في شتنبر 2013.

ويعرض هذا التقرير نموذجا للتنمية المستدامة للأقاليم الجنوبية للمملكة يرتكز على خمسة محاور:

- **المحور الاقتصادي**: يهدف إلى تشجيع انبثاق وديمومة قطاع خاص أكثر دينامية وإلى إرساء قواعد اقتصاد اجتماعي وتضامني مستوحى من أفضل المعايير الدولية معتمدا على الأعراف والخبرات المحلية، وكذا إلى إدماج تدبير الموارد المحلية (صيد بحري، معادن وهيدروكاربورات) وذلك في إطار تضامن جهوي و توازن وطني.

- **المحور الاجتماعي و الثقافي**: يرمي، من جهة، إلى دعم التماسك الاجتماعي وتطوير قدرات الساكنة المحلية، (نساء، أطفال، مسنين،...) و من جهة أخرى، إلى تشجيع عودة السكان الصحراويين المحتجزين في مخيمات تندوف بطرق تحفظ كرامتهم، وإنجاح إدماجهم، وذلك في إطار احترام قواعد العدالة الاجتماعية والإنصاف.

- **محور التنمية البشرية**: يروم إعطاء الأولوية لبرامج الصحة والتعليم والتكوين ومحاربة الفقر والإقصاء من أجل تحقيق تنمية بشرية ومستدامة.

- **محور إعداد التراب والبيئة**: والذي يجب أن يحظى باهتمام خاص من أجل بلورة سياسة جديدة لتدبير المدينة (الطابع المعماري المميز والتوجه الواضح للأحياء وتوفير مرافق عمومية ذات جودة) و كذا حماية الأنظمة البيئية وتثمين الموارد الطبيعية (صيد بحري وفوسفاط ومياه).

- **محور الحكامة**: من خلال وضع تصور حول آليات تنفيذ النموذج التنموي المنشود في الأقاليم الجنوبية على مراحل (الدعامات المؤسساتية، قيادة البرنامج، ...) مع الحرص على انسجام السياسات العمومية التي تهم أقاليم الجنوب عبر تطوير مناخ الثقة بين المؤسسات والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين.

وبالفعل، لا يمكن للجهوية أن تنجح في تحسين القدرات المؤسساتية للدولة إلا بعد اعتماد إصلاح هيكلي للاتمركز. و في هذا السياق، يجب تركيز الجهود على وضع ميثاق للاتمركز الإداري يمكن من إعادة هيكلة الإدارة على المستويين المركزي و الترابي وفقا للتقسيم الإداري في انسجام مع النموذج الجهوي الجديد، حيث يجب أن تضمن هذه الهيكلة مزيدا من التنسيق والفعالية والقرب على مستوى تطبيق السياسات العمومية و بالتالي تحسين آثارها على جودة حياة الموطنين.

3.1.1.3 إصلاح القضاء و تعزيز حقوق الانسان

إصلاح القضاء

اعتبارا لدوره الهام، يحتل إصلاح القضاء صدارة أوراش الإصلاحات التي تم اعتمادها ببلادنا. فالقضاء المستقل، بالإضافة إلى كونه من ركائز دولة الحق والقانون و المؤسسات الديمقراطية، يشكل دعامة أساسية لتشجيع الاستثمار و تحفيز تنمية البلاد.

و تتوفر الحكومة اليوم، بعد المصادقة الملكية على أشغال الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، على ميثاق إصلاح النظام القضائي الذي يمثل خريطة طريق لتفعيل هذا الورش الإصلاحي عبر مقترحات عملية و ملموسة من شأنها تخليق و تحديث ودعم استقلالية النظام القضائي.

و في هذا الإطار، يرتكز عمل الحكومة على المحاور الست التالية:

- **توطيد استقلال السلطة القضائية** الذي يهدف إلى تأمين الشروط الأساسية لقضاء مستقل وضمان السير الجيد للعدالة و تكريس حقوق المواطنين. و في هذا السياق، من المتوقع تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
  - ضمان استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
  - ضمان تمثيلية شاملة و فعالة داخل المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
  - التدبير الأمثل للمسار المهني للقضاة؛
  - تعزيز التفتيش القضائي؛
  - اعتماد آليات تعاون بين المجلس الاعلى للسلطة القضائية و السلطات الاخرى؛
  - تواصل المجلس الاعلى للسلطة القضائية مع محيطه.
- تخليق منظومة العدالة و ذلك باعتماد منهجية تجمع بين المقاربة القانونية، التي تهدف الى تحصين هذه المنظومة من الرشوة و تبني النهج الأخلاقي المرتكز على مجموعة من القيم والواجبات الضابطة لقواعد السلوك المهني. و تتجلى الأهداف الفرعية المنشودة فيما يلي:
  - تعزيز آليات الجزاء لضمان نزاهة و شفافية منظومة العدالة؛
  - تعزيز مبادئ الشفافية و المراقبة و المسؤولية في المهن القضائية؛
  - ترسيخ القيم و المبادئ الأخلاقية لمنظومة العدالة؛

- تعزيز دور القضاء في تخليق الحياة العامة.

- **تعزيز حماية القضاء للحقوق و الحريات** من خلال مراجعة السياسة الجنائية و إصلاح سياسة التجريم و العقاب، و ذلك بغية تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

- نهج سياسة جنائية جديدة و تطوير سياسة التجريم و العقاب ؛

- إرساء سياسة عقابية ناجعة و ذلك عبر اعتماد بدائل عن العقوبات السالبة للحرية؛

- تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة.

- **الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء و تسهيل الولوج الى القانون و العدالة** عبر تطوير التنظيم القضائي و عقلنة الخريطة القضائية والرفع من نجاعة الأداء القضائي و تبسيط المساطر وجودة الأحكام والخدمات القضائية و تسهيل ولوج المتقاضين الى المحاكم. و في هذا الاطار، من المتوقع تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

- إرساء التنظيم القضائي على مبدأي الوحدة و التخصص؛

- دعم فعالية الأداء القضائي؛

- تقريب القضاء من المتقاضين و عقلنة الخريطة القضائية؛

- البت في القضايا و تنفيذ الاحكام خلال آجال معقولة؛

- تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة؛

- الرفع من جودة الأحكام و ضمان الأمن القضائي؛

- تشجيع اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات.

- **إنماء القدرات المؤسساتية،** وذلك عبر تحسين الولوج الى المهن القضائية والقانونية وضمان جودة التكوين الأساسي وكذا دعم آليات تعزيز ثقة المواطنين في هذه المهن، وذلك من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية :

- التأهيل المؤسسي لاحتضان الجودة و ضمان التميز؛

- الارتقاء بمعايير وشروط ولوج و ممارسة مهن منظومة العدالة؛

- الارتقاء بمستوى وفعالية التكوين الاساسي والتخصصي و التكوين المستمر؛

- الرفع من قدرات الموارد البشرية لهيئة كتابة الضبط و كذا المهن القضائية و القانونية الاخرى؛
- دعم الثقة في المهن القضائية و القانونية.

- **تحديث الادارة القضائية و تعزيز حكامتها**، و ذلك عبر تحقيق الاهداف الفرعية التالية:
  - إقامة إدارة قضائية احترافية ومؤهلة؛
  - تأسيس إدارة قضائية قائمة على اللاتمركز الإداري والمالي؛
  - تحديث خدمات الإدارة القضائية و انفتاحها على المواطنين وإرساء مقومات المحكمة الرقمية؛
  - الرفع من مستوى البنيات التحتية للمحاكم.

تعزيز المؤسسات المكلفة بحقوق الإنسان

يتم تنفيذ سياسة الدولة في مجال حقوق الإنسان أساسا من قبل مؤسستين متكاملتين ويتعلق الأمر بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان و المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

إذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان فاعلا دستوريا رئيسيا يساهم في ترسيخ دولة الحق والقانون و في مواكبة العملية الوطنية للعدالة الانتقالية و في تطوير المنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان و إنعاش مختلف الفئات الحقوقية، فإن إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان سنة 2011، تم استجابة لتوصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و لمخطط العمل الوطني في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذا للمطالب الملحة للمجتمع المدني.

يمكن تقديم نتائج مخطط عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2013 كالتالي:

- إعداد التقرير الموضوعاتي للمجلس حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب وإحالته على النظر السديد لجلالة الملك. وفي هذا الصدد، و طبقا للتوجيهات الملكية، تقوم الحكومة بتنسيق مع المجلس بإعداد و وضع استراتيجية شاملة في مجال الهجرة؛
- المشاركة الفاعلة للمجلس في المشاورات الوطنية و خاصة تلك التي تهم إصلاح العدالة وكذا المجتمع المدني؛
- تنظيم عدة أنشطة تهدف إلى إنعاش و تطوير ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية، والإدارات والمنظمات الغير حكومية و دعم المجلس لبرمجة دورات تكوينية مخصصة لحقوق الإنسان بالوسط الجامعي.

ويهدف مخطط عمل المجلس لسنة 2014 أساسا إلى ما يلي:

- استكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة عبر إغلاق الملفات المتعلقة بجبر الأضرار؛
- تعزيز جهاز اليقظة و حماية مختلف الفئات الحقوقية للإنسان؛
- مواصلة برامج رصد ومراقبة حقوق الإنسان مع تتبع تنفيذ توصيات تقارير المجلس لسنتي 2012 و 2013.

من جهة أخرى، تهم حصيلة إنجازات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان منذ إحداثها أساسا ما يلي:

- استدراك التأخير الذي سجله المغرب (7 سنوات في بعض الحالات) فيما يخص إنتاج تقارير وطنية دورية حول تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- إعداد و تقديم والمصادقة على التقرير الوطني برسم الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان؛
- تحضير و إنجاز عملية افتحاص ثلاث مساطر خاصة للأمم المتحدة و خمس دورات لمجلس حقوق الإنسان.

وتعتزم المندوبية مواصلة تنفيذ الإجراءات والأنشطة المعتمدة في برنامج عملها الاستراتيجي لفترة 2012-2016 والتي تتمحور بالخصوص حول النقاط التالية:

- انطلاق دعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية (**PNUD**) بالمغرب خلال سنة 2014 والذي يرمي إلى إدماج مقاربة حقوق الإنسان في البرامج و السياسات العمومية؛
- تعزيز الحوار حول حقوق الإنسان عن طريق تطوير الشراكات مع المنظمات الغير حكومية المغربية، وتقوية تفاعل المجتمع المدني مع آليات الأمم المتحدة و دعم التنسيق والتعاون مع المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان؛
- تقوية التفاعل الحكومي مع نظام الأمم المتحدة و الآليات الجهوية لحقوق الإنسان عبر إعداد تقارير حول مختلف الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك قصد عرضها على مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

2.1.3 تحسين حكامة السياسات العمومية

1.2.1.3 إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

توالت، منذ سنة 2011، التدابير والاجراءات، في إطار المنهجية التشاركية، قصد تسريع وتيرة إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية باعتباره أداة لتوطيد مبادئ وآليات الحكامة الرشيدة، حيث يهدف هذا المشروع بالأساس إلى:

- تقوية فعالية ونجاعة السياسات العمومية و تعزيز تناسقها و التقائيتها و انسجامها وتحسين جودة خدمات المرفق العمومي المقدمة للمواطن والتحكم في تكلفتها ؛
- تقوية شفافية المالية العمومية؛
- تقوية دور البرلمان في مناقشة الميزانية والمراقبة المالية وكذا تقييم السياسات العمومية.

وعلى هذا الأساس، تم إعداد مسودة أولية لمشروع القانون التنظيمي للمالية وفق روح الدستور الجديد ، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية مكنت من إشراك وزارة الاقتصاد والمالية وكافة القطاعات الوزارية في هذه العملية، و الأخذ بأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. و قد تم إغناء هاته المسودة باقتراحات الفرق البرلمانية.

ويمكن تقديم أهم المحطات التي عرفها هذا الورش على الشكل التالي:

- تقديم، بتاريخ 12 فبراير 2013 و 6 مارس 2013 ، المسودة الأولية للمشروع التي تم إغناؤها باقتراحات السادة البرلمانيين، وذلك بالتوالي أمام اللجنتين التقنيتين المشتركتين ما بين وزارة الاقتصاد والمالية ولجنتي المالية بمجلسي النواب والمستشارين التي تم إحداثهما لهذا الغرض ؛
- تنظيم يوم 6 يونيو 2013، لقاء لفائدة الكتاب العامين بكافة القطاعات الوزارية، وذلك لتدارس مضمون مشروع القانون التنظيمي للمالية وكيفية تفعيله.

و سيشكل مشروع قانون المالية لسنة 2014 منطلقا تجريبيا لتفعيل التوجهات الكبرى لهذا الإصلاح، خاصة فيما يتعلق باعتماد هيكلة جديدة للميزانية مبنية على برامج مقرونة بأهداف يتم قياس مدى تحقيقها بواسطة مؤشرات أداء، و كذا إعداد المشروع الوزاري حول الأداء بالنسبة لأربعة قطاعات وزارية و هي التربية الوطنية و الفلاحة و المندوبية السامية للمياه و الغابات و محاربة التصحر و الإقتصاد و المالية، و ذلك في إطار الاستعداد القبلي لتطبيقه و تعميمه عند صدور القانون التنظيمي المقبل.

وتجدر الاشارة إلى أن المشاريع الوزارية حول الأداء المتعلقة بهذه القطاعات سيتم إرفاقها بمشروع قانون المالية لسنة 2014، وذلك لتدارسها من طرف اللجن القطاعية البرلمانية المعنية.

و في إطار الاجراءات المصاحبة التي من شأنها ضمان التفعيل الأمثل لمقتضيات هذا القانون، فإنه سيتم خلال نفس السنة إعداد برنامج للتواصل حول أهداف ومحاور الاصلاح وكذا كيفية تنزيلها. كما سيتم إعداد برنامج للتكوين لفائدة المدبرين الاداريين المعنيين بالإصلاح، حيث ستتمحور محاور هذا البرنامج حول الجوانب النظرية والعملية للتدبير الموازناتي الجديد المبني على النتائج.

وتجدر الاشارة إلى أنه سيتم، خلال سنة 2014، تحضير النصوص التطبيقية للقانون التنظيمي للمالية لعرضها على مسطرة المصادقة بمجرد التصويت على هذا القانون من طرف البرلمان.

ومن جهة أخرى، ولضمان تنزيل وتفعيل المقتضيات المرتقبة في إطار القانون التنظيمي للمالية على مستوى القطاعات الوزارية، فإنه بالإضافة إلى إحداث وحدة إدارية تابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والتي ستتولى القيادة العملية للإصلاح، من المنتظر أن يتم تشكيل لجنتين وهما:

- لجنة الكتاب العامين تتولى القيادة الاستراتيجية للإصلاح؛
- لجنة على مستوى كل وزارة يترأسها مدير الشؤون المالية وتتكون من المدراء المركزيين تعهد لها إدارة هذا المشروع داخل الوزارة.

2.2.1.3 تحديث الإدارة العمومية

يعتبر تحديث الإدارة العمومية من المحاور الأساسية للبرنامج الحكومي حيث يهدف إلى تحسين أداء الإدارة و تقديم خدمات ذات جودة للمواطن و للمقاولة.

في هذا الإطار، ستواصل الحكومة تنفيذ إجراءات ترتكز على المحاور التالية:

- **تثمين الرأسمال البشري من خلال:**

- مواصلة مشروع إحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة من خلال دمج المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة، حيث تمت المصادقة على مشروع القانون المحدث لها في المجلس الحكومي خلال هذا السنة. و يهدف هذا المشروع إلى تزويد المملكة بمدرسة لتكوين أطر للإدارة ذات مستوى متميز؛
- مواصلة المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية لملاءمته مع منطق التدبير بالنتائج و المساءلة؛
- تعميم لنظام موحد للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات في الإدارة العمومية؛
- تعزيز حركية الموظفين من خلال تبسيط مسطرة الإلحاق ومأسسة مسطرة الوضع رهن الإشارة؛

- وضع نظام جديد للتوظيف عن طريق التعاقد يمكن الإدارات من توظيف كفاءات عالية يسند لها إنجاز مشاريع خاصة تحدد من طرف الإدارة.

- **تعزيز الحكامة الجيدة** من خلال اعتماد ميثاق الخدمة العمومية و تطبيق مقتضيات مشروع قانون الحق في الولوج للمعلومة وكذلك وضع الاستراتيجية الحكومية في مجال الوقاية ومكافحة الرشوة.

- **تطوير الإدارة الإلكترونية** والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من مقاربة تبسيط المساطر الإدارية من خلال تطوير خدمات إلكترونية جديدة وقيادة مشاريع مختلف الإدارات.

و من جهة أخرى، أعطت الحكومة الانطلاقة لورش جديد يتعلق ببلورة استراتيجية وطنية لتحديث الإدارة ترمي إلى تحديد رؤية منسجمة لهذا الغرض وكذا ترسيخ مختلف الجهود المبذولة لتأهيل الإدارة لكي تصبح فعالة و قادرة على الاستجابة لانشغالات المواطنين و لمتطلبات الحكامة الجيدة.

3.2.1.3 تحسين حكامة المحفظة العامة

يعتبر إصلاح المحفظة العامة محورا أساسيا من البرنامج الحكومي لتعزيز دور المؤسسات والمنشآت العامة في تنفيذ السياسات العمومية و توفير خدمات عمومية ذات جودة و كذا إنجاز المشاريع المهيكلة بالمغرب.

و تتلخص أهم الإصلاحات والإجراءات المتخذة لتحديث هذا القطاع فيما يلي:

- **إصلاح منظومة الحكامة و الرقابة المالية للدولة على المؤسسات و المنشآت العامة:** ولتحقيق هذه الغاية، تم إنجاز دراسة معمقة في الموضوع وإعداد مشروع قانون يهدف الارتقاء إلى مراقبة ترتكز أساسا على موثوقية و تقييم الأداء تمت إحالته على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 05 يوليو 2013 ؛

- **تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة والحكامة:** منذ إعطاء الانطلاقة لهذا الميثاق يوم 19 مارس 2012، تم إنجاز مجموعة من إجراءات للتواصل حول مقتضيات هذا الميثاق وتعميمها وذلك في إطار مقاربة تشاركية و تدريجية انخرطت فيها هيئات حكامة المؤسسات والمنشآت العامة والوزارات الوصية. و سيتم تكثيف و تنويع هذه الإجراءات خلال سنة 2014؛

- **نشر الدليل المنهجي حول العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العامة**: يعتبر هذا الدليل خارطة طريق للمنهجية التعاقدية التي سيتم تعميمها وفقا لمقتضيات منشور رئيس الحكومة رقم 2013/8 المؤرخ بـ 15 ماي 2013. و قد اتسمت سنتي 2012 و 2013 بإبرام عقد برنامج جديد مع الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمراكش وآخر مع مجموعة بريد المغرب؛

- **التوجه نحو تحقيق المطابقة مع معايير المحاسبة الدولية** ولا سيما من خلال مراجعة المدونة العامة للتنميط المحاسبي؛

- **إعطاء الانطلاقة خلال سنة 2013، لدراسة** تهدف إلى وضع سياسة للتدبير النشيط للمحفظة العامة، فضلا عن وضع تدابير قانونية ومؤسساتية ومساطر جديدة لضمان قيادة أحسن للمحفظة العامة.

وسيتم التطرق بتفصيل إلى هذه الإصلاحات في التقرير الخاص بقطاع المؤسسات والمنشآت العامة المرافق لمشروع قانون المالية.

4.2.1.3 إصلاح السياسة العقارية

يعتبر إصلاح السياسة العقارية للدولة إحدى العوامل ذات الأولوية لمواكبة الدينامية الوطنية للاستثمار وضمان ظروف تنمية منسجمة ومتوازنة لدعم التنمية السوسيو اقتصادية بالمغرب احتراما لشروط الفعالية والسرعة في الأداء. ويتجلى الهدف الرئيسي من هذا الإصلاح في تحديث القطاع وتحسين حكامته.

و هكذا، تميزت سنة 2013 بإنجاز مجموعة من الإجراءات ترمي إلى تحديث القطاع، نذكر منها:

- تصفية الوضعية القانونية للملك الخاص للدولة عبر تسريع المساطر المتعلقة بتسجيله؛

- المحافظة على الأملاك من خلال تأمين رسوم الملكية. وفي هذا الصدد، تم القيام بترقيم الوثائق المرجعية على مرحلتين. استهدفت المرحلة الأولى ما يقارب 300.000 وثيقة تخص 9 مواقع، فيما اعطيت الانطلاقة للمرحلة الثانية سنة 2013، والتي همت 8 مواقع.

- تثمين الأملاك وتحسين التحصيل خاصة عبر الرفع من المداخيل الناتجة عن تدبير الملك الخاص للدولة، وتصفية الباقي استخلاصه بتنسيق مع الخزينة العامة للمملكة، والبيع عبر طلب إبداء الاهتمام ل 3 هكتارات مكن من تحقيق مدخول إجمالي بلغ 45 مليون درهم. كما تم استكشاف مجالات جديدة للمداخيل عن طريق مراجعة الواجبات الكرائية والتعويضات عن الخدمات المنجزة وتثمين المحفظة في إطار مخططات للتهيئة العمرانية و التصاميم المديرية للتعمير.

- التدبير النشيط للأملاك الرامي إلى إعادة تكوين الرصيد العقاري. وفي هذا الإطار، تم القيام بعملية نموذجية استهدفت استرجاع الأوعية العقارية المستغلة من طرف السجون المتواجدة في المجال الحضري و كذا تمويل عملية تشييد مؤسسات جديدة بواسطة الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة؛

- إعداد مشروع منشور يجيز لمديرية أملاك الدولة استرداد الأراضي في حالة عدم إنجاز المشروع الاستثماري وذلك لضمان الاستعمال الرشيد للأملاك المرصودة لمختلف الإدارات؛

- تطهير الأملاك من الاحتلال دون وجه حق أو رسم عقاري. في هذا الصدد، تمت معالجة 4.238 حالة بمساحة إجمالية بلغت 41.850 هكتارا من بين 81.000 هكتارا محتلة وذلك عن طريق الإيجار، أو البيع ، أو الإفراغ، أو إعادة التأهيل، الخ. وبالإضافة إلى ذلك، تم الشروع، إلى غاية نهاية يونيو 2013، في 428 عملية بمساحة تصل إلى 5.061 هكتارا؛

- تحسين الإطار العام للاستثمار على المستوى القبلي، من خلال توحيد معايير الاستفادة من العقار ووضع شبكة للتخفيض للقيمة التجارية للأرض وصياغة دفتر التحملات وعلى المستوى البعدي، عبر وتحسين آليات تتبع المشاريع الاستثمارية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الإجراءات الرامية إلى تحسين حكامة القطاع وموازاة مع الجهود المبذولة لتحسين نظام المعلوميات المرتبط بإدارة الملك الخاص للدولة، تم إطلاق دراسة من شأنها إعداد مشروع مدونة للأملاك المخزنية لتحيين الترسانة القانونية المتعلقة بالملك الخاص للدولة.

وستتم مواصلة أوراش هذا الإصلاح خلال سنة 2014، على الخصوص من خلال الإجراءات التالية :

- مواصلة عملية تسجيل أراضي الدولة وأوراش ترقيم رسوم الملكية ومكافحة الاحتلال دون وجه حق أو رسم عقاري ؛

- تعبئة أراضي الدولة لتشجيع الاستثمار و إنجاز التجهيزات العمومية.

5.2.1.3 تقوية الحكامة الأمنية

يندرج عمل الإدارة الترابية والمصالح الأمنية ضمن مواصلة تطبيق المخطط الخماسي الثاني الممتد من 2013 إلى 2017 والذي تكرس توجهاته الاستراتيجية " القيادة " كأساس للتسلسل الإداري الذي تتمحور حوله المنظومة الإدارية.

- **الإدارة المركزية والترابية**

تهدف الإجراءات المبرمجة لسنة 2014 أساسا اللجوء إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلوميات والربط الشبكي لمراكز القيادة، وذلك بهدف تمكين الإدارة المركزية والترابية من الموارد البشرية المؤهلة والكافية.

كما ستتم مواصلة الإجراءات المتعلقة باستكمال بناء مقرات العمالات الجديدة وتجهيزها وتطوير وتأمين الشبكة المعلوماتية الرابطة بين مراكز القيادة وكذا تزويد المصالح الترابية بوسائل التنقل.

- **الوقاية المدنية**

حددت الحكومة، كهدف رئيسي، تحسين قدرة تدخل الوقاية المدنية خاصة فيما يتعلق بعمليات الإنقاذ والإغاثة و حماية الأشخاص والممتلكات ضد المخاطر والكوارث.

وتميزت سنة 2013 ببناء 11 مركزا للإغاثة ووحدتين متنقلتين للتدخل الجهوي.

أما بالنسبة لمخطط عمل الوقاية المدنية لسنة 2014، فمن المتوقع على وجه الخصوص إنهاء بناء 10 مراكز للإغاثة وإنجاز مشاريع جديدة لبناء خمسة مراكز للإغاثة (العرائش، الزاك، الخميسات، العنزي، عين لورما)، ووحدتين متنقلتين للتدخل الجهوي (الرباط وطنجة) واقتناء مواد الإغاثة وإيواء المتضررين وإنهاء بناء مدرسة الوقاية المدنية.

- **المصالح الأمنية**

في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2014، تم توفير الوسائل الضرورية من موارد بشرية ومادية ولوجستيكية وبنايات إدارية ووضعها رهن إشارة المصالح الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، ويتعلق الأمر بالإدارة العامة للأمن الوطني ومديرية مراقبة التراب الوطني ومفتشية القوات المساعدة، وذلك بغرض تمكينهم من أداء مهامهم في أحسن الظروف وخصوصا في مجال مكافحة الإرهاب وكل أشكال الانحراف والإجرام والإخلال بالنظام العام.

6.2.1.3 إشعاع الدبلوماسية وتعزيز العمل الخارجي للمغرب

في ظل المتغيرات العميقة و الكبرى وكذا الأزمات الدولية والجهوية، تعمل الحكومة في إطار التوجيهات الملكية السامية، للتعريف ببلادنا وتسليط الضوء على الإنجازات الهامة في مجالات الانتماء و الجوار والشراكة على المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. كما تسعى كذلك إلى تسليط الضوء على الإمكانيات الموضوعية والفرص الحقيقية للتعاون مع المغرب .

وهكذا، تستلهم الدبلوماسية الوطنية مهامها الرئيسية من المبادئ الدستورية والتوجيهات الملكية. وفي هذا الصدد، يمكن أن نذكر:

- التعبئة المستمرة للدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب؛
- تسليط الضوء على المميزات الأساسية للمملكة من خلال تموقع منسجم وفعال تماشيا مع القيم والمصالح العليا للبلاد، ومع التطورات الأساسية للعلاقات الدولية؛

- الالتزام الأساسي بدبلوماسية اقتصادية قادرة على حشد الطاقات لتطوير الشراكات، وجذب الاستثمارات، وتعزيز جاذبية البلاد، والحصول على مواقع جديدة وتكثيف المبادلات الخارجية؛

- تشجيع دعم الدبلوماسية الثقافية.

وتتجلى أهم الإنجازات لسنة 2013 فيما يلي:

- دعم قدرات المملكة على مستوى التعبئة الدبلوماسية من خلال تنظيم المؤتمرات الدولية، بما في ذلك " المؤتمر الدولي للدول الصديقة لسوريا " والذي عرف حضور ما يقارب 100 دولة؛

- تنظيم المؤتمر الأول للسفراء؛

- إصلاح النظام الخاص بالأعوان المحليين الممارسين لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية عبر تحسين مستوى الأجور؛

- تعزيز تمثيلية المغرب على المستوى الدولي من خلال افتتاح تمثيليات دبلوماسية جديدة (4 سفارات وقنصليتين) خاصة في غواتيمالا، وسانت لوسيا، وكرواتيا، الخ؛

- تعزيز تواجد المغرب من خلال مساهمته في أكثر من منظمة دولية.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج لسنة 2014 فيما يلي :

- تسريع برنامج " دعم العمل الدبلوماسي" ليصل إلى 90 بعثة في أفق سنة 2017، مقابل 54 بعثة دبلوماسية حاليا؛

- تطوير نظام المعلوميات من خلال المخطط المديري المعلوماتي (2014-2015) لتوفير حماية أفضل و تأمين معطيات القطاع المكلف بالشؤون الخارجية؛

- مواصلة الاستخدام الأمثل لتكاليف الكراء، من خلال برنامج الاقتناءات العقارية (أملاك الدولة الخاصة بالخارج) بتمويل من الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة؛

- تسريع وثيرة برنامج بناء المركبات الدبلوماسية خاصة بكل من واشنطن وأبوظبي وليبروفيل ومالابو ونواكشوط.

3.1.3 تسريع الإصلاحات الهيكلية

1.3.1.3 إصلاح أنظمة التقاعد

بالنظر الى الطابع الاستعجالي الذي يكتسيه إصلاح نظام التقاعد بالمغرب والالتزامات المتعلقة ببرنامج الحكومة، فإن هذه الأخيرة تعتزم القيام بإصلاح مندمج لأنظمة التقاعد بغية ضمان توازنها المالي وديمومتها على المدى البعيد.

وفي هذا الصدد، صادقت اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد برئاسة رئيس الحكومة، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 31 يناير 2013، على اقتراحات اللجنة التقنية التي عرفت توافقا بين مختلف مكوناتها من فرقاء اقتصاديين واجتماعيين ومديري صناديق التقاعد وممثلي الحكومة (وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ووزارة التشغيل والتكوين المهني).

ويتعلق الأمر، على المدى المتوسط، بإصلاح مرحلي في اتجاه خلق نظام ذو قطبين (القطاع العام/القطاع الخاص)، في أفق الالتقاء إلى نظام وحيد على الصعيد الوطني، وذلك من أجل مواجهة الصعوبات التي يعرفها القطاع والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تعدد أنظمة التقاعد؛
- غياب تجانس الإطار المؤسساتي وحكامة الصناديق ؛
- سخاء الأنظمة بالنظر إلى نسبة التعويض غير المرتبطة بمستوى المساهمات المقتطعة؛
- تسجيل عجز قريب لبعض أنظمة التقاعد خاصة منها نظام المعاشات المدنية.

وهكذا، فإن الإصلاح المتوقع يستوجب احترام المبادئ والأهداف التالية:

- ضمان ديمومة واستدامة نظام التقاعد؛
- الأخذ بعين الاعتبار قدرات مساهمة المشغلين والمنخرطين؛
- ضمان نسبة تعويض صافي يمكن المتقاعد من مستوى عيش كريم دون المساس بديمومة النظام ؛
- ضمان حد أدنى للمعاش وإعادة توزيع شفاف وعادل بين الأجيال؛
- منح دور أساسي للفرقاء الاجتماعيين من أجل إنجاح الإصلاح بإشراكهم بشكل مستمر.

في انتظار تفعيل هذا الاصلاح الهام، سيتم اعتماد إصلاح يهم مقاييس نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد بغية تمديد أفق ديمومته، حيث أظهرت الدراسات الأكتوارية المنجزة أنه في حالة عدم القيام بأي إجراء، فإن النظام سيسجل عجزا تقنيا بداية من سنة 2014 وسيعرف نفاذ احتياطاته سنة 2021.

ويجب أن يحترم إصلاح مقاييس نظام المعاشات المدنية المبادئ الكبرى التالية :

- **المبدئ1 :** توجيه إصلاح المقاييس في اتجاه القطب العمومي الذي من المنتظر أن يجمع بين الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛
- **المبدئ2 :** ضمان تعريفة عادلة من أجل ضمان تغطية ملائمة للالتزامات المستقبلية؛
- **المبدئ3 :** تمديد أفق ديمومة النظام ل 10 سنوات على الأقل مع تطبيق مبدأ التدرج في اعتماد الإجراءات.

وعليه، فإن تعديل المقاييس يجب أن يتبلور حول ما يلي :

- الرفع من سن الإحالة على التقاعد؛
- الرفع من نسبة المساهمات ؛
- توسيع قاعدة احتساب المعاش عبر الأخذ بعين الاعتبار معدل الأجور الممنوحة لفترة معينة؛
- مراجعة النسبة السنوية.

ومن جهة أخرى، سيتم إنجاز دراسة تتعلق بتوسيع الاستفادة من المعاش لفائدة الغير المأجورين.

خلال سنة 2014، ستتم مواصلة مجهود الإصلاح من أجل تفعيل هذه التوصيات و كذا تلك المتعلقة باعتماد نظام القطبين والذي انعقدت بشأنه إلى حد الآن 9 اجتماعات للجنة التقنية.

2.3.1.3 الإصلاح الضريبي

عرفت سنة 2013 ووفقا للالتزامات الحكومية، تنظيم المناظرة الثانية حول الإصلاح الضريبي يومي 29 و 30 أبريل بالصخيرات تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك. وتعد هذه المناظرة إنجازا كبيرا ضمن مسلسل الإصلاح الذي يتميز باعتماد مقاربة تشاركية ضمت مختلف الفاعلين (البرلمان، الإدارات، القطاع الخاص، المؤسسات الاستشارية، المنظمات النقابية، الجامعيون الخ...).

وتطرقت هذه المناظرة للمحاور الأساسية التالية:

- اقرار نظام جبائي عادل ؛
- وضع نظام جبائي يدعم تنافسية المقاولات؛
- تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمواطنين.

وتتجلى أهم توصيات واقتراحات هذه المناظرة فيما يلي :

- ملائمة الضرائب مع الإمكانيات المساهماتية للمقاولات والأسر المغربية؛
- إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لتعزيز حياديتها بالنسبة للمقاولة ؛
- تكريس الشراكة بين الملزم والإدارة الجبائية؛
- توسيع الوعاء الضريبي للرفع من المداخيل الجبائية؛
- الإلغاء التدريجي للامتيازات الضريبية الغير مبررة وعقلنة بعض الامتيازات التي سيتم الإبقاء عليها انسجاما مع أهداف السياسة السوسيو-اقتصادية لبلادنا؛
- تبسيط وانسجام النظام الجبائي.

خلال سنة 2014، وتماشيا مع التزامات الحكومة، سيتم التفعيل التدريجي للتوصيات المنبثقة عن المناظرة الثانية للإصلاح الضريبي.

وفي إطار تفعيل التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش، فإن الفلاحة المتوسطة والصغيرة ستستمر في الاستفادة من الإعفاء الضريبي في حين سيتم، ابتداء من فاتح يناير 2014، الحد من هذا الإعفاء بالنسبة للاستثمارات الفلاحية الكبرى.

3.3.1.3 إصلاح المقاصة

يعتبر ورش إصلاح نظام المقاصة من أهم أولويات الحكومة وذلك بهدف دعم القدرة الشرائية للشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة.

وفي ظل سياق دولي يتسم بارتفاع و تقلب أسعار المواد الأولية خاصة المواد البترولية، مكن نظام المقاصة من حماية المواطنين والنسيج الإنتاجي الوطني من تقلبات الأسعار في السوق الدولية. غير أن كلفة هذا الدعم و التي فاقت 55 مليار درهم خلال سنة 2012، كانت لها تأثير سلبي على توازنات المالية العامة و اتساع العجز المالي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 7,3٪ خلال هذه السنة مقابل 2,2 ٪ خلال سنة 2009.

إن ارتفاع تكلفة المقاصة وتراكم المتأخرات و اللجوء إلى الاقتراض لتمويل هذا النظام يحد من مجال الاستثمار كما ينعكس سلبا على التوازنات الماكرو اقتصادية، و بالتالي على النمو والتشغيل. و من تم، فإن الإصلاح المتدرج لنظام المقاصة يشكل أولوية ملحة، وذلك في إطار مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، عبر تحمل ميزانية الدولة لجزء هام من الارتفاع في أسعار السلع المدعمة في الأسواق العالمية، مع التحكم في الميزانية المخصصة لهذا الغرض عبر حصر هذا الدعم في مستوى الغلاف المالي المخصص بموجب قانون المالية.

وإدراكا للدور الهام المنسوب لنظام المقاصة في دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وتنافسية الاقتصاد الوطني وكذلك التحكم في نسبة التضخم، فإن هذا الاصلاح المتدرج لا يقصد تراجع الدولة عن دعمها، بل يهدف أساسا إلى تحسين ترشيد و تدبير النفقات العامة. ويتمحور إصلاح نظام المقاصة حول المبادئ التالية:

- استمرار و مواصلة دعم الدولة للقدرة الشرائية للمواطنين و القطاعات الانتاجية عبر تحمل الميزانية العامة لجزء كبير من ارتفاع أسعار بعض المواد النفطية في السوق الدولية؛

- حصر الدعم الموجه للمواد المعنية بالمقايسة في مستوى فرضيات قانون المالية وذلك للتحكم في مستوى التكلفة المالية للدعم في حدود الاعتمادات المرصودة و عدم اللجوء لفتح اعتمادات إضافية خلال السنة لتفادي تفاقم العجز؛

- اتخاذ اجراءات موازية ومصاحبة لبعض المهنيين وبالخصوص في قطاع النقل؛

- تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لدعم واستهداف الفئات الأكثر هشاشة.

و بذلك، فإن نظام المقايسة الجزئية الذي دخل حيز التنفيذ في 16 شتنبر 2013 يراعي كلا من استقرار الميزانية و التضامن الاجتماعي، إذ يعتمد على حصر الدعم الموجه لبعض المواد النفطية (بنزين، الغازوال والفيول رقم 2) في مستوى فرضيات قانون المالية و عكس الفارق الناتج عن تقلبات السوق العالمية على المستهلكين، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. في هذا الإطار، سيمكن نظام المقايسة من إبقاء نفقات المواد المشار إليها في مستوى الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية و تجنب متأخرات المقاصة عند نهاية السنة.

و يعتمد تفعيل هذا النظام على المحافظة على القدرة الشرائية و الحد من تأثيراته الجانبية عبر عبر اللجوء لأليات التأمين في الأسواق العالمية و دعم بعض القطاعات الحساسة كقطاع النقل. و في هذا النحو تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تغطية المخاطر المرتبطة بالارتفاعات القوية لسعر الغازوال من أجل الإبقاء على الارتفاع السعر الداخلي عند الاستهلاك في مستوى أقصى، و ذلك بإبرام عقود متعلقة بالتحوط أو التغطية؛

- دعم قطاع النقل مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المهنيين.

2.3 تحفيز النمو الاقتصادي المستدام، ودعم الاستثمار والمقاولة وتحسين آليات إنعاش التشغيل

إن الحكومة عازمة، رغم السياق الصعب، على مواصلة هدفها الاستراتيجي لإرساء أسس اقتصاد وطني تنافسي يخلق الثروة ويوفر مناصب الشغل.

يأخذ هذا الهدف بعين الاعتبار نموذج التنمية البيئية المستدامة الكفيلة بضمان دوام رأس المال الطبيعي، مع الاستغلال الأمثل للموارد و المؤهلات الطبيعية للبلاد.

1.2.3 مواصلة جهود الاستثمار العمومي من خلال سياسة المشاريع الكبرى للبنى التحتية وتطوير النقل

لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني و قدرته على مقاومة الأزمات، ستتم مواصلة تعبئة الاستثمار العمومي كخيار استراتيجي للحكومة من خلال تنفيذ وتعزيز سياسة الأوراش الكبرى للبنيات التحتية وتطوير النقل. سيساهم هذا المجهود الحكومي بكيفية مهمة في جلب الاستثمارات الأجنبية و إنعاش و تنمية المقاولات المحلية وفي نهاية المطاف في إعداد التراب الوطني حول أقطاب اقتصادية أكثر تنافسية.

بالنسبة لسنة 2014، من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام بمختلف مكوناته إلى 186,64 مليار درهم موزعة على النحو التالي :

- 47,95 مليار درهم للميزانية العامة للدولة، والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع تجميد مبلغ 14,30 مليار درهم كتحويلات من الميزانية العامة الى المنشآت والمؤسسات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛

- 126,69 مليار درهم للمنشآت والمؤسسات العمومية ؛

- 12 مليار درهم للجماعات الترابية.

يمكن توزيع هذا الاستثمار العمومي الهام في الأوراش الكبرى للبنية التحتية و النقل على النحو التالي :

1.1.2.3 سياسة الأوراش الكبرى

البنية التحتية للطرق والطرق السيارة

أ. الطرق السيارة:

يهدف المغرب في أفق 2015، إلى توفير شبكة من الطرق السيارة يصل طولها إلى 1.800 كلم أنجز منها لحد الأن 1.416 كلم من الطريق السيار مفتوحة أمام حركة السير, وتتواصل المجهودات على مستوى المدار الخارجي لمدينة الرباط (41 كلم) والطريق السيار برشيد- بني ملال (172 كلم)، والجديدة-آسفي (143 كلم) من أجل بلوغ الهدف المنشود.

تطور منجزات البرنامج الوطني الطرق السيار
خلال الفترة 1991-2013

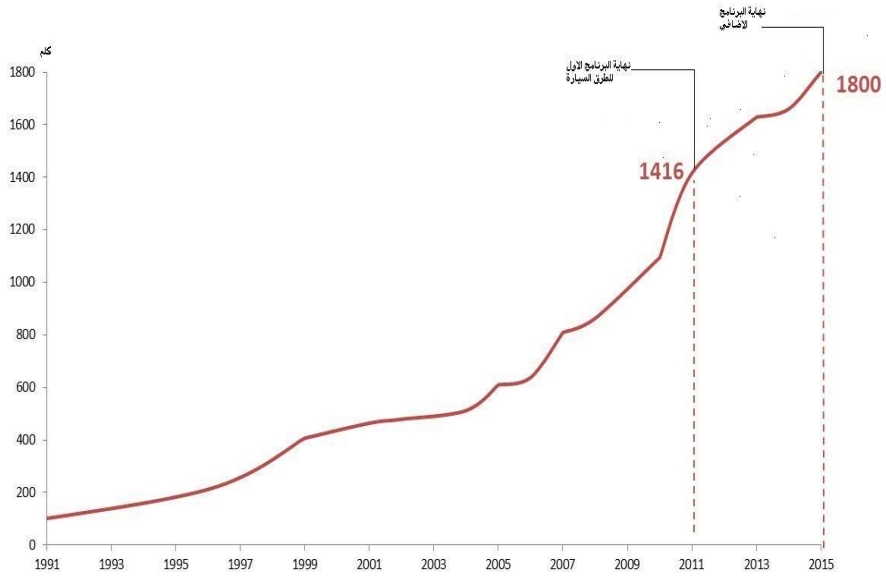

هذا وعرفت سنة 2013 بعد استكمال المخطط الأولي للطرق السيارة، ، مواصلة إنجاز برنامج الطرق السيارة الإضافي الذي يهم :

- مواصلة إنجاز المقطع الرابط بين بني ملال و برشيد على طول 172 كلم بتكلفة تقارب 6,1 مليار درهم. هذا المشروع بانعكاساته الإيجابية والهامة على الصعيد الجهوي، يعد لبنة أساسية فيما يخص التهيئة الترابية، إذ سيمكن من تسريع تنمية المنطقة الوسطى وتمكينها من بنية تحتية ذات مستوى عال من الخدمة وتقريبها من القطب الاقتصادي الأول على الصعيد الوطني، مدينة الدار البيضاء.

- إعطاء الإنطلاقة من طرف جلالة الملك محمد السادس، بتاريخ 21 أبريل 2013، لأشغال الطريق السيار الجديدة-آسفي على طول 143 كلم بغلاف مالي يناهز 4 ملايير درهم ؛

- مواصلة إنجاز الطريق السيار المدارية للرباط بتكلفة تقارب 2,8 مليار درهم، من أجل تسهيل حركة العبور على مستوى ولاية الرباط-سلا و تفادي الدخول إلى العاصمة وتمكين الربط بين الطرق السيارة القادمة من الجنوب والشرق والشمال و التي تلتقي على مستوى المجموعة الحضرية الرباط-سلا.

وستعرف سنة 2014، من جهة، مواصلة وإتمام بعض مكونات برنامج الطرق السيارة الإضافي، وإتمام الدراسات المتعلقة بالطريق السيار الرابط بين مدينة وجدة والحدود الجزائرية من جهة أخرى.

ب. قطاع الطرق

الطرق السريعة :

تعد الطرق المزدوجة، والمسماة الطرق السريعة، مشاريع بنيوية ذات قيمة إضافية اقتصادية واجتماعية عالية تمكن من ربط الأقطاب الاقتصادية الجهوية. ويهدف برنامج إنشاء الطرق السريعة المعد من طرف الحكومة إلى تعزيز شبكة البنية التحتية التي تربط بين شبكة الطرق السيارة والطرق التقليدية.

خلال الفترة 2012-2016، من المتوقع استكمال إنجاز ما يقارب 1600 كلم من الطرق السريعة و و كذا الدراسات المتعلقة ببرنامج جديد لتشييد الطرق السريعة التي تربط محطات الخدمات اللوجستيكية والمحطات الصناعية المندمجة و ذلك تماشيا مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير الخدمات اللوجستيكية .

إلى غاية نهاية سنة 2013، تم فتح 727 كلم من الطرق السريعة أمام حركة السير ويوجد حوالي 180 كلم في طور الإنجاز.

كما ستعرف سنة 2014 مواصلة الأشغال المتعلقة بإنجاز الطريق السريع وجدة-الناظور (102 كلم) ، وتثنية الطريق الرابطة بين تازة والحسيمة (148.5 كم)، وتثنية الطريق الوطنية رقم 2 (RN2) بين أحفير وسلوان (83 كم)، وبناء الطريق المدارية لمدينة بركان (14 كلم) والممر الرابع للكربوز (4 كلم)، وتثنية الطريق الرابطة بين العرائش والقصر الكبير (27 كلم) وإنجاز 7 مداخل إلى الطريق السيار السريع برشيد-بني ملال.

صيانة وتكييف الشبكة الطرقية :

تقدر قيمة استبدال الشبكة الطرقية الحالية بأزيد من 50 مليار درهم. ويعد الحفاظ على هذا التراث أولوية السياسة الطرقية.

في هذا الصدد ، يمكن تقديم الإنجازات التي تحققت في مجال صيانة الشبكة الطرقية خلال الفترة 2005 - 2012 كما يلي :

تطور منجزات برنامج صيانة شبكة الطرق الوطنية
خلال الفترة 2005-2012

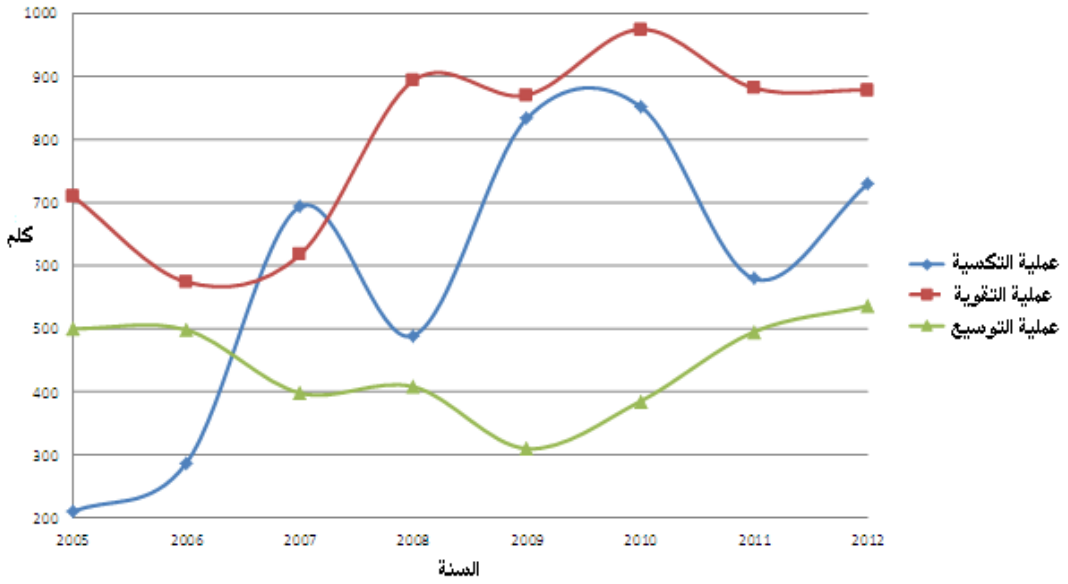

في سنة 2013، يصل طول المقطع المبرمج لصيانة الشبكة الطرقية إلى 2.073 كيلومترا.

وفيما يتعلق بصيانة المنشآت الفنية، ونظرا لأهمية الاحتياجات التي تم إحصاؤها، تركز الاستراتيجية التي تنفذها الحكومة في هذا المجال على تحسين مستوى الخدمة وإعادة بناء المنشآت الفنية المتلاشية. و يرتقب في نهاية عام 2013 إنجاز ما يقارب 50 منشأة فنية.

البنيات التحتية للموانئ

بالنظر الى الإمكانيات المتاحة من طرف النقل البحري الدولي، وكذا التموقع الجغرافي المتميز للمملكة، فإن الاستراتيجية المينائية الوطنية في أفق 2030، التي تم إعدادها بتشاور مع مختلف المتدخلين في القطاعين العام والخاص والتي تم تقديمها أمام جلالة الملك في شهر دجنبر 2012، ترتكز المحاور التالية :

- تثمين البنية التحتية للموانئ و الخطوط البحرية المتوفرة؛
- التموقع في السياق الوطني والجهوي وكذا الدولي ؛
- الاستفادة من الدور المهيكل للموانئ؛
- تعزيز أداء الخدمات اللوجستية؛
- إدماج الأهداف البيئية والحضرية ابتداءا من الإعداد للمشاريع الاستثمارية.

هكذا، فقد تميزت سنة 2013 بالإنجازات التالية:

- **إنجاز الميناء الجديد لآسفي** : بتكلفة تقارب 4 مليار درهم والذي أعطى انطلاقة أشغاله رسميا صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 29 مارس 2013. ويهدف ، في مرحلة أولى، إلى تلبية الاحتياجات المستعجلة للمكتب الوطني للماء والكهرباء من الفحم لتزويد محطة الطاقة الحرارية التي سيتم إحداثها مستقبلا بمدينة آسفي. وفي مرحلة ثانية ، سيلبي الميناء احتياجات المكتب الشريف للفوسفاط والمقاولات الصناعية بالمنطقة، وسيسمح بإعادة تأهيل ميناء آسفي-المدينة، من خلال التوجيه التدريجي للحركة الصناعية إلى الميناء الجديد.

- **توسيع ميناء طرفاية** الذي يهدف إلى التنمية الاقتصادية والسياحية لمدينة طرفاية وذلك بتطوير صناعة صيد الأسماك وتعزيز خطوط النقل البحري مع جزر الكناري. وقد بدأت اشغال هذا المشروع الذي تقدر تكلفته بنحو 500 مليون درهم، في النصف الثاني من عام 2011 ووصلت نسبة تقدم الأشغال به إلى 30 ٪.

- **توسيع الميناء الجديد لمدينة الداخلة** الذي انتهت أشغاله في فبراير 2013 بتكلفة بلغت نحو 370 مليون درهم بهدف رفع طاقته الاستيعابية، وكذا تطوير الصناعة المتعلقة بالمنتجات السمكية والإسهام في خلق فرص الشغل والتنمية الإقليمية؛

- **تحديد الملك العام البحري**: من خلال عملية واسعة النطاق انطلقت في السنوات الأخيرة من أجل تحديد حدوده، بدءا من المناطق التي تعرف طلبا متزايدا. همت عمليات التحديد خلال الفترة 2011-2013 ، مقطع طولي إجمالي يصل إلى حوالي 478 كيلومتر بين كل من الناظور والداخلة .

كما شهدت سنة 2013 مواصلة الأشغال المتعلقة بإنجاز الشطر الأول لميناء طنجة المتوسطي 2 بتكلفة تقدر ب8,9 مليار درهم، والذي بلغت نسبة الأشغال به 85% مع نهاية شهر شتنبر 2013. كما عرفت هذه السنة مواصلة الأشغال المرتبطة بمشروع تحويل منطقة الميناء طنجة المدينة بمبلغ 1,1 مليار درهم.

وسيتم خلال سنة 2014 إعطاء الانطلاقة لإنجاز عمليات جديدة لخلق وتوسيع البنيات التحتية للموانئ المتواجدة حاليا وكذا مواصلة العمليات التي توجد في طور الإنجاز. ويتعلق الأمر بالعمليات التالية :

- إنهاء الشطر الأول من مشروع طنجة المتوسطي 2؛
- مواصلة إنجاز مشروع تحويل منطقة الميناء لطنجة المدينة؛
- إتمام إنجاز الميناء الجديد لمدينة آسفي؛
- إنجاز ميناء جديد بالمهيريز(إقليم وادي الذهب)؛

- مواصلة إنجاز توسيع ميناء طرفاية؛
- توسيع منشآت ميناء الجبهة.

البنيات التحتية المائية :

بذل المغرب مجهودات مهمة في مجال تعبئة الموارد المائية تفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء التي تم عرضها على صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 9 ابريل 2009.

وستمكن هذه الاستراتيجية من تأمين التزود بالماء الصالح للشرب وتفادي نقص المياه وما يترتب عنه من انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خاصة على مستوى الزراعة السقوية التي تعد قطاعا استراتيجيا (أكثر من 1,5 مليون هكتار مسقي).

بفضل الجهود المبذولة لتعبئة المياه السطحية تتوفر بلادنا حاليا على 135 سدا كبيرا وأكثر من 100 سدا صغيرا ومتوسطا بطاقة استيعابية اجمالية تفوق 17,5 مليار متر مكعب.

تطور قدرات التخزين للسدود خلال الفترة 1967-2013

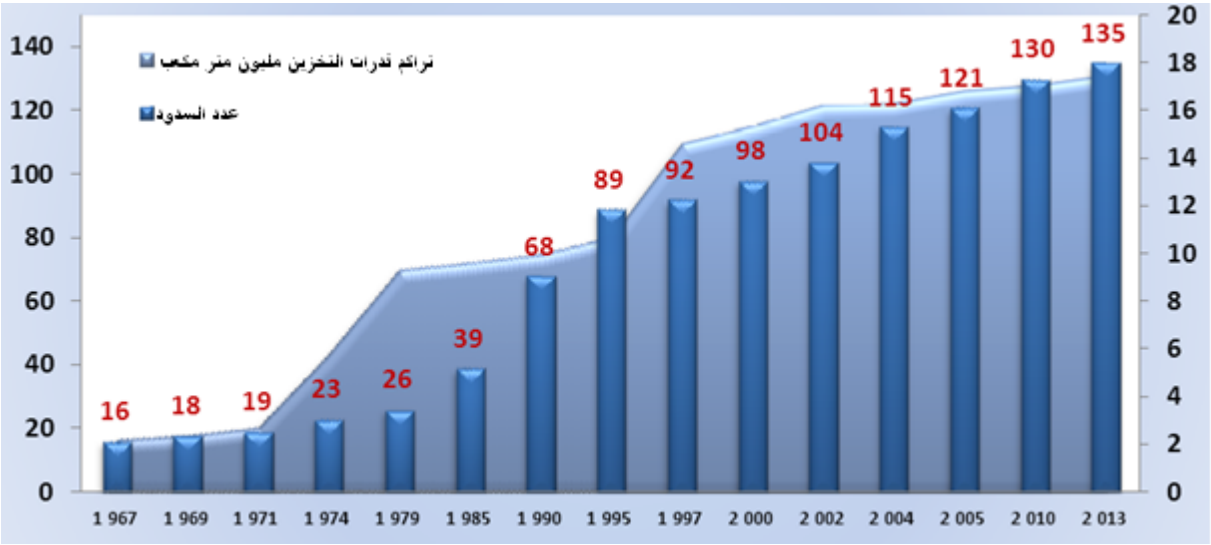

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2013 ، ستتميز بإتمام أشغال بناء سد تيوين على وادي إريري بإقليم ورزازات وسد زرار المتواجد بإقليم الصويرة وسد تمكيت على وادي أسيف نيفر بإقليم الراشدية.

وخلال سنة 2014، سيتم كذلك مواصلة أشغال بناء السدود التالية:

- **سد مولاي بوشتة** والذي يرتقب إنهاء الأشغال به في سنة 2014؛
- **سد مرتيل** الواقع على وادي مهيجرات على بعد 15 كلم من مدينة تطوان والذي من المتوقع أن تنتهي أشغال بنائه سنة 2014؛

- **مركب مدز-عين تيمدرين-أزغار** في أعالي وادي سبو بإقليم صفرو. ويتوقع الانتهاء من الأشغال بهذا المركب سنة 2017؛
- **سد ولجة السلطان** على وادي بهت بإقليم الخميسات ويرتقب إنهاء الأشغال بهذا السد سنة 2015 ؛
- **سد سيدي عبد الله** بإقليم تارودانت على وادي الواعر و**سد دار خروفة** على وادي المخازن بإقليم العرائش ومن المتوقع إنهاء الأشغال بالسدين سنة 2014.
- **سد خروب** على وادي خروب بولاية طنجة ويتوقع أن تنتهي الأشغال بهذا المشروع سنة 2017.

كما ستتميز سنة 2014 بإعطاء إنطلاقة أشغال إنجاز 3 سدود كبيرة ، يتعلق الأمر بالمنشأت التالية:

- **سد قدوسة** على وادي كير بإقليم الرشيدية حيت تقدر الطاقة الإستيعابية الإجمالية للسد ب 220 مليون متر مكعب، والتي ستمكن من توفير 25 مليون متر مكعب سنويا بتكلفة تبلغ 900 مليون درهم ؛
- **سد تركا أومادي** على وادي زوبزيت بإقليم كرسيف ، وتبلغ الطاقة الإستيعابية للسد 250 مليون متر مكعب، والتي ستمكن من توفير 73 مليون متر مكعب سنويا بغلاف مالي يبلغ 900 مليون درهم؛
- **سد تيداس** على وادي ابي رقراق: وتبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية للسد 500 مليون متر مكعب بمبلغ إجمالي يقدر ب 900 مليون درهم .

وأخيراً، سيتم خلال سنة 2014 إنجاز عشرة سدود صغيرة موزعة على مختلف اقاليم المملكة.

البنيات التحتية للمطارات

عرفت سنة 2013 مجموعة من المشاريع من أهمها:

- مواصلة أشغال تهيئة المحطة رقم 1 لمطار محمد الخامس بالدارالبيضاء؛
- إنجاز المحطة رقم 3 لمطار مراكش المنارة وبنياته التحتية وذلك من أجل رفع قدرة الاستقبال الى 8,5 مليون مسافر عوض 4,2 مليون مسافر؛
- إنشاء محطات جديدة بكل من مطار فاس سايس وبني ملال وزاكورة.

وستتميز سنة 2014 أساسا بإنجاز ما يلي:

- إعداد مخطط مديري لتنمية المطارات؛
- تطوير مطارات الناظور وكلميم والراشدية وطنطان؛
- إنشاء مناطق لوجستيكية مخصصة للنقل الجوي للبضائع على مقربة من العديد من المطارات من ضمنها مطار الدار البيضاء والرباط وطنجة والتي يتوخى من ورائها بروز فاعلين في الخدمات اللوجستيكية المندمجة في ميدان النقل الجوي للبضائع .

البنيات التحتية للسكك الحديدية

في إطار العقد-البرنامج الموقع بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية والذي يغطي الفترة 2010-2015، فضلاً على تطوير النقل عبر شبكة السكك الحديدية في ظروف جيدة لسلامة وجودة الخدمات وكذا تحمل المسؤولية الإجتماعية والبيئية، يلتزم هذا الأخير بإنجاز برنامج استثماري مهم بغلاف مالي يقدر بـ 32,8 مليار درهم منها 20 مليار درهم مخصصة لمشروع القطار الفائق السرعة (TGV) والباقي للإستثمارات الأخرى التي تهدف إلى تحديث شبكة السكك الحديدية الحالية.

وللتذكير فقد عرفت سنة 2013 مواصلة إنجاز أشغال المرحلة الأولى لمشروع القطار الفائق السرعة (TGV) بين طنجة والدار البيضاء حيت بلغت نسبة تقدم المشروع إلى غاية نهاية يونيو 2013 إلى 55%.

فيما يخص تحديث شبكة السكك الحديدية الحالية، من المتوقع إنجاز مشاريع على مستوى الخطوط العادية تتعلق خاصة بتثليث خط القنيطرة- الدار البيضاء ، كما سيتم العمل على تثنية خط سطات-مراكش وإعادة تأهيل خط سيدي قاسم-طنجة وكهربة الخط الرابط بين فاس ووجدة (المرحلة الأولى فاس- تازة) وإنجاز الدراسات المتعلقة بتوسيع الشبكة العادية (بني ملال ،طنجة وتطوان).

وستتميز سنة 2014 بإنجاز برنامج العمل التالي :

- مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة ذات الوقع الكبير والهادفة إلى ضمان استمرارية تنافسية السكك الحديدية كإحداث القطار الفائق السرعة بين الدار البيضاء وطنجة والرفع من القدرة الاستيعابية للخط الرابط بين الدار البيضاء والقنيطرة، التثنية الجزئية للسكة بين سطات ومراكش وتأهيل خط الجهة الشرقية ؛
- إنعاش مشاريع التنافسية اللوجستيكية عبر إنشاء محطات جديدة للسلع والبضائع وانجاز طرق فرعية خاصة؛

- إقامة مشاريع الحركية والنقل المستدام خاصة تأهيل البنيات التحتية وتحديث المحطات وتحسين محيط العمل؛

- تسريع وتيرة إنجاز برنامج ازالة الممرات الغير المحروسة.

2.1.2.3 تطوير النقل

من أجل توفير ظروف السلامة على مستوى مختلف وسائل النقل وتطبيق المعايير المتعلقة بها، تهدف استراتيجية تطوير قطاع النقل إلى بلورة منهجية جديدة في مجالات صيانة المعدات والبنيات التحتية الأساسية (المطارات والموانئ والشبكة الطرقية وشبكة السكك الحديدية) ومراجعة الترسانة القانونية من أجل منح ضمانات جودة وسلامة خدمات النقل .

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تولي أهمية بالغة لتحسين النقل العمومي الحضري وذلك لتأمين حركية أحسن للمواطنين وتحسين جاذبية وتنافسية مدننا.

النقل الطرقي والسلامة الطرقية :

أ- النقل الطرقي

يعتبر قطاع النقل الطرقي من أهم العوامل المساهمة في ارتفاع حركية المواطنين ونقل البضائع وكذا في عمليات إنتاج وتطوير المبادلات التجارية على المستويين الوطني والدولي ، سواء تعلق الأمر بتنقل المسافرين أو البضائع . تكمن هيمنة النقل الطرقي في كونه يحقق 75% من حجم نقل البضائع (باستثناء الفوسفاط) و35% من تنقلات الأشخاص بين الحواضر ، كما يساهم هذا النوع من النقل في إحداث حوالي 200.000 منصب شغل مباشر دون إحتساب مناصب الشغل الغير مباشرة.

وفي هذا الإطار ، بذلت مجهودات هامة من خلال :

- إصلاح الترسانة القانونية المنظمة للقطاع بتعديل القانون 05-52 المتعلق بمدونة السير والقانون رقم 05-30 المتعلق بنقل المواد الخطيرة والقانون رقم 99-16 المتعلق بتحرير مهن النقل الطرقي للبضائع من أجل إصلاح شروط الولوج إلى مهن النقل الطرقي للبضائع؛

- إحداث تعويض خاص بتجديد مركبات نقل البضائع خلال الفترة ما بين 2008-2010 (نظام ممتد إلى نهاية 2013). هذا وقد تم إلى غاية 30 شتنبر 2013 ، سحب 1374 مركبة نقل للبضائع من السير بالتزام إجمالي بلغ 144,4 مليون درهم ؛

- تأهيل مختلف خدمات النقل الطرقي ومراجعة إجراءات الولوج إليه وهذا عن طريق تعويض نظام التراخيص بنظام التصريحات وتبني دفاتر التحملات . في هذا السياق ، تجدر الإشارة إلى تبني وأجرأة دفاتر التحملات المرتبطة خصوصاً بالنقل القروي والنقل السياحي والنقل المدرسي لفائدة الغير.

فيما يتعلق بالإجراءات المستقبلية ، سيتم التركيز أساساً على ما يلي :

- تأهيل قطاع نقل المسافرين؛
- تأهيل العنصر البشري العامل في هذا الميدان وذلك عن طريق وضع مخطط عمل طبقاً لنتائج الدراسة حول بلورة إستراتيجية وطنية للتكوين في مهن النقل الطرقي والسلامة الطرقية.

ب - السلامة الطرقية

تشكل حوادث السير التي تشهدها طرقنا آفة خطيرة تحصد يومياً أرواح العشرات من المواطنين وتسبب إعاقة دائمة بالنسبة للعديد من الأشخاص. ويترتب عنها تكلفة اجتماعية واقتصادية باهضة تتمثل في 11 قتيل يوميا و34 جريحا يومياً وما يقارب 13 مليار درهم سنوياً.

ولمواجهة هذه الآفة، تم وضع استراتيجية لمكافحة حوادث السير يتم تفعيلها في إطار مخططات إستراتيجية مندمجة مستعجلة (PSIU) على مدى 3 سنوات تتضمن تدابير تهدف إلى تحسين السلامة الطرقية ببلدنا.

هذا، وبفضل المجهودات المبذولة من طرف المتدخلين في إطار تطبيق المخططات الإستراتيجية المندمجة المستعجلة (PSIU 2011-2013)، سجلت مؤشرات السلامة الطرقية انخفاضا ملحوظا خلال السبع الأشهر الأولى لسنة 2013 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012 على الشكل التالي :

- انخفاض بنسبة 2,37 % في عدد الحوادث (37.680 حادثة)؛
- انخفاض بنسبة 15,40% في عدد الحوادث المميتة (1.654 حادثة مميتة)؛
- انخفاض بنسبة 15,96% في عدد القتلى (1.906 قتيل)؛
- انخفاض بنسبة 16,02% في عدد الجرحى في حالة خطيرة (5.729 جريح)؛
- انخفاض بنسبة 2,29% في عدد الجرحى ذو الجروح الطفيفة (88.166 جريح).

وسيرا على نفس النهج، تم اتخاذ توجهات جديدة للفترة الممتدة لغاية 2016 لتوفير الحلول الملائمة وتهم بالأساس:

- مواصلة مواكبة القيادة العليا للدرك الملكي في اقتناء معدات الرادارات المحمولة للرفع من مراقبة السرعة خارج المجال الحضري ؛

- تكثيف عمل الفرق المتحركة للنقل الطرقي التابعة للأمن الوطني لتعزيز مراقبة احترام قواعد حركة المرور داخل المجال الحضري (علامة قف، أضواء المرور، أسبقية الراجلين ...) ؛

- تطوير العلاجات الأولية المقدمة لضحايا حوادث السير وتأهيل المستعجلات.

النقل البحري

يشكل النقل البحري رهانا للمغرب نظرا لموقعه الجغرافي على مفترق الطرق الرئيسية في التجارة العالمية. هذا الرهان أضحى أكثر أهمية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم التجارة الخارجية التي يتم نقلها عن طريق البحر، والتي تناهز 95 ٪ .

وفي هذا الإطار، أطلقت الحكومة في عام 2006 إصلاح قطاع النقل البحري والذي تمثل في التحرير الكامل للنقل التجاري البحري والتحرير المؤطر لنقل الركاب ما يضمن الولوج إلى هذا المجال الحساس عن طريق احترام الشروط التي وضعتها دفاتر التحملات. إلا أن تطور الأسطول المغربي قد انخفض بشكل ملحوظ، منذ بداية عملية التحرير، حيث انتقل هذا الأسطول من 66 وحدة عام 1980 إلى 24 وحدة منها 9 سفن للركاب غير مستخدمة بسبب الحجز عليها من طرف المحاكم. كما أن تغطية فاتورة الشحن التي كانت بمعدل 35 ٪ لا تكاد تتجاوز حاليا 9٪.

من أجل تصحيح هذا الوضع، تم إطلاق دراسة حول استراتيجية قطاع النقل البحري المغربي. وستحدد هذه الدراسة التي سيتم انجازها على ثلاث مراحل خطة عمل لتطوير الأسطول البحري الوطني لنقل البضائع والركاب.

النقل الجوي

يشكل النقل الجوي وسيلة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بلدنا واندماجه على المستوى الجهوي والدولي. ويتميز هذا القطاع بتطور ملحوظ على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، مما يحتم على المغرب مواكبته لجعل قطاع الطيران المدني الوطني قطاعا فعالا قادرا على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة والمنافسة.

فبعد عقد من الإصلاحات، تميزت خصوصا بتحرير القطاع في سياق اتفاق " OPEN SKY " المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، تعمل اليوم العديد من الشركات على تأمين رحلات جوية من وإلى المغرب، ساعدت على التطور الملحوظ للمسافرين. وهكذا:

- **على مستوى الفاعلين :** تضاعف عدد الشركات في السنوات الأخيرة، من 22 في عام 2004 إلى 41 في صيف 2013. كما مكنت سياسة تحرير القطاع من إحداث شركة طيران مغربية جديدة منخفضة التكلفة في سنة 2009 **"AIR ARABIA MAROC"**، في حين أحدثت شركة ثالثة**"EXPRESS RAM"**، مخصصة للنقل المحلي في مارس 2010 ؛

- **بالنسبة للعرض:** انتقل عدد الرحلات الأسبوعية من **617** في موسم صيف **2004** إلى **1329** في صيف 2013، منها **500** رحلة منها تقدمها شركات الطيران منخفضة التكلفة ؛

- **فيما يخص حركة الركاب :** ازدادت الحركة الجوية الدولية بشكل مطرد في السنوات الأخيرة بمعدل نمو مهم مقارنة مع السنوات الماضية **: 21**٪ في عام 2005، ٪18 في عام 2006 و 20٪ في عام 2007 .في حين عرفت وثيرة هذا النمو انخفاظا في سنوات 2008 **(8.4**٪ بالمقارنة مع عام2007**)** و2009 **(**4.7٪ مقارنة بعام 2008) **.** وقد عرفت سنة 2010 انتعاشا نسبيا اذ بلغ عدد المسافرين الدوليين 13.700.000مسافرا ، بزيادة قدرها **17.6**٪ مقارنة بسنة 2009.

وعلى الرغم من التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية على صناعة النقل الجوي ، سجلت الحركة الجوية الدولية لنقل الركاب ، في المطارات المغربية، ارتفاعا ب 3.4 ٪ في عام 2011 مقارنة مع عام 2010 . في حين، شهد العام 2012 تراجعا في الحركة التجارية للركاب إلى ما يناهز 15,1مليون راكب، أي بانخفاض بنسبة 3,61 % مقارنة مع 2011.

وخلال سنة 2014 سيتم تجميع خلاصات مجموعة من الدراسات المنجزة (دراسة المخطط الوطني الرئيسي للمطارات، دراسة لخطة تطوير النقل الجوي في المغرب ودراسة تطوير الشحن الجوي في المغرب) في استراتيجية جديدة ستحدد الاتجاه المستقبلي لهذا القطاع.

النقل العمومي الحضري

يعرف النقل العمومي الحضري العديد من المشاكل التي لا تمكنه من الاستجابة لتطلعات المواطنين واحتياجات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى آثاره السلبية على البيئة. وتتجلى هذه الاختلالات أساسا في عدم كفاية العرض، وتردي الخدمات وسوء تدبير الطرق و حركة المرور. وتزداد حدة هذه الاختلالات بسبب ضعف الإطار المؤسساتي والتنظيمي.

أمام هذا الوضع، و اعتبارا لحيوية النقل العمومي الحضري واكبت الدولة الجماعات الترابية في السنوات الأخيرة لإنجاز مشاريع مهيكلة في بعض المدن، مثل ترامواي الرباط وسلا وترامواي الدار البيضاء اللذان تطلبا استثمارات اجمالية تقدر ب 9,6 مليار درهم.

وتهدف السلطات العمومية في هذا المجال إلى إيجاد حل شامل لمشكلة النقل العمومي في المناطق الحضرية من خلال بلورة مقاربة منهجية ، إرادية ووطنية تمكن من تجاوز الاختلالات المسجلة.

2.2.3 مواصلة تفعيل الاستراتيجيات القطاعية

1.2.2.3 الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي

يتوخى الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي الذي يهم الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015، والذي تم توقيعه في 13 فبراير 2009، إحداث 220.000 منصب شغل في أفق 2015، وتحسين الميزان التجاري من خلال رفع رقم معاملات الصادرات ب 95 مليار درهم، ورفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي ب50 مليار درهم.

1.1.2.2.3 تطوير المهن العالمية للمغرب

يعتبر تطوير المهن العالمية للمغرب، التي تم تحديدها في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2015، من الأولويات الاستراتيجية لتفعيل السياسة الصناعية الوطنية.

ترحيل الخدمات

تهدف استراتيجية ترحيل الخدمات إلى إنجاز رقم معاملات عند التصدير يصل إلى 20 مليار درهم، واحداث 70.000 منصب شغل والرفع من الناتج الداخلي الخام بـ 13 مليار درهم خلال الفترة 2009-2015.

وقد مكنت الجهود المبذولة في هذا الاطار من رفع رقم المعاملات لهذا القطاع لتصل إلى 7,3 مليار درهم سنة 2012 مقابل 3,6 مليار درهم سنة 2007 والرفع من فرص الشغل المحدثة التي وصلت إلى 57.000 منصب سنة 2012 مقابل 23.000 منصب في سنة 2007. و قد مكنت هذه الإنجازات من منح المغرب في 27 يونيو 2012، جائزة "وجهة ترحيل الخدمات " لسنة 2012، الذي تنظمها الجمعية الأوروبية للاستعانة بمصادر خارجية.

وتجدر الاشارة، الى أنه تم الانتهاء من إنجاز و بداية استغلال خمسة، من بين ست محطات صناعية مندمجة (P2I) مخصصة لترحيل الخدمات في كل من الدار البيضاء، الرباط، فاس، تطوان ووجدة واستقرت بها أكثر من 90 شركة من بينها شركات عالمية على غرار (DELL,CGI,CAPGEMINI ,AXA,PARIBA,BNP,ATOS,GENPACT,WEBHELP)

وبالإضافة إلى ذلك، تم التوقيع على مذكرة تفاهم في عام 2013 بين الدولة و شركة IBM، ذات الشهرة العالمية في مجال ترحيل الخدمات والتي تعتزم فتح مركزها " GLOBAL DELIVERY CENTER " في الدار البيضاء CASANEARSHORE.

ومن المنتظر في سنة 2014 التوقيع على عقد برنامج لتطوير قطاع ترحيل الخدمات على ضوء النتائج والتوصيات الصادرة عن دراسة تقييمية لعرض ترحيل الخدمات بالمغرب، التي أطلقت في عام 2013، والتي تهدف إلى الحفاظ على تنافسية وجهة المغرب الاستفادة من تجربة تنفيذ الاستراتيجية على ضوء التغييرات التي عرفها مجال ترحيل الخدمات على الصعيدين الوطني والدولي.

قطاع صناعة السيارات

تهدف استراتيجية قطاع السيارات تشجيع استقطاب مصنعي المعدات من الدرجة الثانية والثالثة في المغرب ، بالإضافة إلى متخصصين في تجميع العربات (الشاحنات والحافلات وهياكل السيارة والتخصصات الأخرى)، كما يطمح المغرب مستقبلا إلى جلب مصنع رائد آخر في مجال صناعة السيارات.

ويتوقع أن تبلغ الاستثمارات الناجمة عن هذه الاجراءات إلى ما يقارب 12 مليار درهم إضافية من الناتج الداخلي الخام، كما ستمكن من خلق حوالي 70.000 منصب شغل في أفق سنة 2015.

وقد تميزت سنة 2013 أساسا بمتابعة الأشغال من أجل تطوير مختلف مراحل الإنتاج في صناعة السيارات مما مكن من تحقيق رقم معاملات عند التصدير في نهاية أغسطس عام 2013، قدر بأكثر من 19 مليار درهم، بمعدل نمو قدره 19٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012، بالإضافة إلى بداية اشتغال الخط الثاني من مصنع رونو طنجة المتوسط الذي سيرفع من قدرة الانتاج الى 340.000 سيارة سنويا باستثمار يبلغ نحو 4,5 مليار درهم.

وستعرف سنة 2014 استمرار مواكبة مشروع رونو طنجة المتوسط وتطوير سلسلة القيمة لصناعة السيارات.

صناعة الطيران والفضاء

تهدف التوجهات الاستراتيجية للعرض الوطني في مجال صناعة الطيران والفضاء إلى خلق 15.000 منصب شغل ومساهمة إضافية في الناتج الداخلي الخام بحوالي 4 مليار درهم في أفق سنة 2015.

وصل رقم المعاملات عند التصدير متم شهر أغسطس عام 2013، ما قدره 5.8 مليار درهم، مسجلا بذلك معدل نمو قدره 21٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012. ويرجع ذلك أساسا إلى بدء صادرات المصنع المؤقت لشركة BOMBARDIER المغرب، ابتداءا من مايو 2013.

في هذا السياق، دشن صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم 30 سبتمبر 2013، محطة صناعية مندمجة مخصصة لمهن صناعة الطيران والفضاء MIDPARC، كما أعطى جلالته الإنطلاقة لأول مصنع في أفريقيا للمصنع الكندي .BOMBARDIER

وسيتواصل خلال عام 2014 مواكبة وتتبع مشروع BOMBARDIER ، بالإضافة الى تطوير سلسلة القيمة لقطاع الطيران ووضع إطار تحفيزي لتطوير وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع .ومن المتوقع ان تخلق مجموعة BOMBARDIER 180 منصب شغل في نهاية عام 2014 من طرف هذه الشركة.

قطاع صناعة الإلكترونيك

يستهدف البرنامج القطاعي لقطاع الالكترونيك ثلاثة قطاعات فرعية هي :الميكاترونيك، والالكترونيات الصناعية والالكترونيات الخاصة بقطاع السيارات والطيران والفضاء .وتقدر إمكانات النمو في هذا القطاع في المغرب بناتج الخام اضافي يقارب 2,5 مليار درهم من مع إحداث 9.000 منصب شغل مباشر في افق عام 2015.

هذا وبلغ رقم المعاملات عند التصدير متم شهر غشت 2013 حوالي5,17 مليار درهم.

وستعرف سنة 2014 تطورا هاما لهذا القطاع من خلال إنجاز استثمارات وطنية ودولية، فضلا عن إبرام شراكات صناعية.

قطاع صناعة النسيج والجلد

يحظى قطاع النسيج والجلد بأهمية بالغة بالنسبة للصناعة الوطنية، نظرا لدوره الكبير في إحداث فرص الشغل، ومساهمته الهامة في الناتج الداخلي الخام وفي الصادرات الصناعية. وتجدر الاشارة إلى أن القطاع يستفيد من:

- **دعم الاستثمار في مجال صقل القماش والطباعة والدباغة** (FIT) من خلال تقديم منحة تصل إلى**20**٪ من إجمالي الاستثمارات في هذا المجال. وقد عرفت سنة 2013 استمرار تنفيذ هذا البرنامج من خلال تمويل المرحلة الثانية من عقد الاستثمار الأول الموقع سنة 2012 ؛

- **دعم انبثاق ثلاثة نماذج الأعمال في مجال النسيج** في قطاع النسيج ويهم الامر المجمعين والموزعين والمحولين وذلك بهدف الوصول الى خمسة مجمعين وثلاثة محولين و خمسة موزعين.

يتوقع من هذه الإجراءات خلال الفترة 2012-2016 تسجيل رقم معاملات إضافي يقدر ب 3,6 مليار درهم، بما في ذلك 2,75 مليار درهم من الصادرات مع إحداث 786 منصب شغل.

علاوة على ذلك، عرفت سنة 2013 اتمام الدراسة "رؤية النسيج 2025 " والخاصة بتفعيل الاستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع النسيج وكذا إطلاق دراسة إنشاء بورصة لتجارة الجلد.

وستشهد سنة 2014 تفعيل الإجراءات الاولية ل "رؤية النسيج 2025 "وإنهاء دراسة إحداث بورصة لتجارة الجلد.

2.1.2.2.3 تعزيز المحطات الصناعية المندمجة وفضاءات الاستقبال

في اطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، تم إيلاء أهمية كبرى لتوفير للمستثمرين عرض يتوافق مع المعايير الدولية فيما يخص البنيات التحتية المتعلقة بفضاءات الاستقبال. ويتعلق الامر بالمحطات الصناعية المندمجة (P2I) التالية :

المحطات الصناعية المندمجة لصناعة السيارات والطيران والفضاء :

- **محطة السيارات بالقنيطرة (KAC)** : من المتوقع أن تدر هذه المحطة استثمارا يقدر ب **12** مليار درهم و30.000 منصب شغل وستنجز هذه المحطة على مساحة **345** هكتار، بما في ذلك **190**هكتار في منطقة حرة . وقد تم تسليم الشطر الاول (25,3 هكتار) في مارس 2012، ومن المقرر بدء انجاز الشطر الثاني في يناير من عام 2015؛

- **محطة السيارات بطنجة (TAC)** المنجزة على مساحة **260** هكتار، بما في ذلك **178**هكتار في منطقة حرة، وستمكن هذه المحطة من احتضان استثمارات تبلغ 8 مليارات درهم و 30.000 منصب شغل. وسيتم الانتهاء من الشطر الأول البالغ **55** هكتار في سنة 2013؛

- **محطة الفضاء النواصر (AEROSPACE CITY) :** سيتم انجاز هذا المشروع على مساحة **126**هكتار على شطرين . وسيتم تسليم الشطر الأول، على مساحة **64** هكتار في أواخر عام 2013 .أما الشطر الثاني، فسيتم الشروع في إنجازه على مساحة 62 هكتارا بعد أن تصل نسبة تسويق الشطر الأول إلى 50٪.

المحطات الصناعية المندمجة العامة :

- **المحطة الصناعية المندمجة بالمنطقة الحرة لطنجة**، والتي ستعرف انطلاق أشغال تهيئتها أواخر سنة 2013 على مساحة 100 هكتارا.

- **القطب التكنولوجي بوجدة**، والذي سيتم إنجازه على مساحة 220 هكتار منها 107 هكتار برسم الشطر الاول، الذي يضم مجمع صناعي على مساحة 40 هكتار مخصصة للصناعات المتعلقة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية **(CLEANTECH)** ومنطقة مخصصة للمقاولات و المصانع الصغرى والمتوسطة على مساحة 23 هكتارا بالإضافة إلى منطقة مخصصة للأنشطة اللوجستيك على مساحة **20** هكتار.

- **مخطط تطوير وتحسين المناطق الصناعية المحلية :**

يتوقع في هذا الصدد تمويل مشاريع لإنشاء وإعادة تأهيل المناطق الصناعية وفي هذا السياق، عرفت سنة 2013 إنجاز الدراسات والتوقيع على اتفاقية شراكة لإنشاء مجمع صناعي يضم بقعا للتأجير في بني منيار ببرشيد وإعادة تأهيل المنطقة الصناعية كزناية في طنجة وإطلاق اشغال تهيئة قطب الكاكتوبول بكلميم وانطلاق عملية إعادة تأهيل المنطقة الصناعية النخيل بقلعة السراغنة.

ستتميز سنة 2014 بإنجاز المجمعات الصناعية بسطات، برشيد، عين الشكاك وسوق القديم بتطوان، وإنشاء المناطق الصناعية ببوجدور والعيون و السمارة وتزنيت وتازة و إعادة تأهيل المناطق الصناعية بسلا تابريكت والتصنيع بتمارة والتقدم بالرباط وبير الرامي بالقنيطرة ومولاي رشيد في الدار البيضاء.

3.1.2.2.3 تأهيل الموارد البشرية

يعتبر تطوير وتنمية الموارد البشرية عبر التكوين أمرا أساسيا لتحقيق أهداف الميثاق الوطني للاقلاع الصناعي، خصوصا في ما يتعلق بالمهن العالمية للمغرب.

وبالتالي، فقد شرعت الحكومة في سياسة تهدف إلى إنشاء معاهد متخصصة للتكوين في مهن صناعة السيارات والطيران، وتفويض تسييرها إلى القطاعات المهنية المعنية. ويتعلق الامر ب:

- معهد مهن صناعة الطيران بالدار البيضاء، والذي ساهم منذ افتتاحه في أبريل 2011، في تكوين أكثر من 670 شاب من بينهم 520 استفادوا من التكوين الأولي والذين تم تشغيلهم في المقاولات العاملة بالقطاع. و من المتوقع توسيع الطاقة الاستيعابية للمعهد سنة 2014 من أجل استقبال 1150 متدرب في السنة؛
- معاهد التكوين في مهن صناعة السيارات بالدار البيضاء وطنجة والقنيطرة. حيث انطلق التكوين الأولي في أبريل عام 2013 على مستوى معهد الدار البيضاء أما مركز القنيطرة فسيبدأ نشاطه قبل نهاية عام 2013.

وبالإضافة إلى ذلك، تم التوقيع بتاريخ 3 أبريل 2013 على اتفاقية متعلقة باحداث "المدرسة المركزية للدار البيضاء"، بشراكة مع المدرسة المركزية لباريس، وذلك بحضور صاحب الجلالة الملك محمد السادس ومن المقرر افتتاح هذه المدرسة برسم الدخول الجامعي 2014-2015.

4.1.2.2.3 تطوير قطاعات صناعية جديدة:

تم التوقيع، خلال الدورة الثالثة للمناظرة الوطنية حول الصناعة المنظمة بتاريخ 20 فبراير 2013 بطنجة، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على عقدي برنامج: عقد برنامج من أجل تنمية قطاع الكيمياء والشبه كيمياء وعقد برنامج لتنمية صناعة الأدوية.

الصناعة الكيميائية والشبه كيميائية

مكنت أجرأة الدراسة الاستراتيجية حول تنمية الصناعات الكيميائية والشبة الكيميائية من إعداد عقد برنامج بين الدولة والقطاع الخاص.

ويروم هذا العقد برنامج، في أفق 2023، بالأساس الرفع من مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ليصل 47 مليار درهم مقابل 16 مليار درهم حاليا، وتحقيق رقم معاملات يصل إلى 150 مليار درهم مقابل 50 مليار درهم، و إحداث 43.000 منصب شغل جديد وتحقيق استثمار منتج يصل إلى 71 مليار درهم.

وستعرف سنة 2014 تطوير المخطط المديري المتعلق ب CHEM-PARKS، والتواصل حول آليات الابتكار المتواجدة لفائدة المقاولات المشتغلة بالقطاع (انطلاق، تطوير أو خدمة تكنولوجية الشبكة)، وتحديد رؤية و أهداف للبحث والتطوير بالقطاع ووضع آليات لاستقطاب كفاءات في مجالات البحث والتطوير وكذا فاعلين أجانب بالإضافة إلى إعداد مخطط كبير للتكوين في القطاع.

صناعة الأدوية

تروم استراتيجة تطوير صناعة الأدوية تحديد الخطوط الكبرى من أجل إعطاء رؤية واضحة للفاعلين الاقتصاديين بالقطاع للسنوات العشر المقبلة. الأهداف المنتظرة في أفق 2023 تشمل بالأساس إحداث ما بين 20.000 و 25.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، الرفع من رقم المعاملات الموجه للسوق الداخلي من 8 مليار درهم إلى 16,6 مليار درهم والرفع من رقم المعاملات الناتجة عن عمليات التصدير من 332 مليون درهم إلى 9.5 مليار درهم على الأقل.

وستتميز سنة 2014 بالأساس، بمواصلة مواكبة المقاولات الصيدلية المغربية في تأهيل وتقوية أدوات الإنتاج ومنح مساعدة لتسهيل أنشطة البحث والتطوير التي تخص الأشكال الكالينية للأدوية الجديدة، ودعم مقاولات القطاع الصيدلي من أجل وضع اتحاد للتصدير وتحسيس الفاعلين بالقطاع الصيدلي بدور التأمين على الصادرات.

2.2.2.3 الاستراتيجية الطاقية

وفقا للتوجيهات الملكية السامية، تم إعداد الاستراتيجية الطاقية الوطنية والتي تم تبني مضامينها، خلال المناظرة الأولى للطاقة المنعقدة بتاريخ 06 مارس 2009. تهدف هذه الاستراتيجية أساسا إلى تأمين تزويد البلاد بمختلف أنواع الطاقة وتعميم الولوج إليها بأثمنة مناسبة، وترشيد استعمالها مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة.

إن تفعيل هذه الاستراتيجية فيما يخص تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية سيمكن من إحداث 50.000 منصب شغل قار ومباشر في أفق 2020 منها 12.000 في ميادين الطاقة الشمسية والريحية. و يتوقع خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2020، أن تبلغ القدرة الكهربائية

الإضافية المنتجة من كافة مصادر الطاقة 9.246 ميغاواط، باستثمار إجمالي في مختلف المشاريع الكهربائية والنفطية يناهز200 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، تمثل الطاقات المتجددة 42 % من القوة الطاقية المنجزة بالمغرب في أفق 2020. هذا، وقد همت المنجزات الرئيسية، منذ إعطاء إنطلاقة الاستراتيجية الطاقة الوطنية، ما يلي :

- **تقوية العرض الكهربائي** من خلال إنشاء 1.400 ميكاواط كقدرة طاقية إضافية باستثمار إجمالي يصل إلى 14 مليار درهم؛
- **تنمية الطاقات الخضراء** من خلال تفعيل البرامج التالية :

  - **البرنامج المغربي للطاقة الشمسية** : الذي تتكلف بإنجازه الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والذي سيمكن من إنتاج سنوي يبلغ 4.500 جيكاواط في الساعة في أفق سنة 2020، بمبلغ مالي يقدر ب 9 مليار دولار، وذلك من خلال إنشاء خمس محطات بكل من ورزازات (500 ميغاواط)، عين بني مطهر (400 ميغاواط)، سبخة تاه (500 ميغاواط)، فم الواد (500 ميغاواط) وبوجدور(100 ميغاواط).

    وترأس جلالة الملك، بتاريخ 10 ماي 2013، حفل انطلاق أشغال الشطر الأول للمركب الشمسي المندمج "نور1" بقدرة كهربائية تصل إلى 160 ميغاواط والذي تقدر تكلفته المالية بمليار دولار.

  - **البرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية**: يهدف إلى بلوغ قدرة كهربائية تصل إلى 2000 ميغاواط في أفق 2020 سنة بتكلفة مالية تقدر ب 3,5 مليار دولار. وهكذا، ستمثل المحطات الريحية 14 % من القدرة المنشأة لإنتاج الكهرباء. تجدر الإشارة إلى أن المغرب يتوفر حاليا على قدرة ريحية في طور الاستغلال تصل إلى 280 ميغاواط، كما يتم إنجاز قدرة إضافية تصل إلى 720 ميغاواط.

- **تشجيع النجاعة الطاقية**: في هذا الإطار، يهدف البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية إلى إدماج تقنيات الفعالية الطاقية بصفة مستدامة، على مستوى جميع البرامج القطاعية التنموية، وذلك بهدف تحقيق إقتصاد في استهلاك الطاقة بنسبة 12 % بحلول سنة 2020، وبنسبة 15 % في أفق سنة 2030 ؛

  تم خلال سنة 2013 إطلاق دراسة تتعلق بتحديد الحالة العامة النجاعة الطاقية بهدف ترجمة إستراتيجية النجاعة الطاقية إلى مخططات عمل قطاعية على الأمدين المتوسط والطويل ؛

- **تنظيم قطاع الكهرباء**: إن مخطط التنظيم المعتمد بعد الدراسة المنجزة في هذا الإطار، يستجيب لاحتياجات تطور القطاع من جهة، وللإرادة الرامية للشروع في تحرير سوق الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة، للزبناء المستهلكين للتوتر العالي جداً والتوتر العالي(THT/HT) من جهة أخرى. كما يعتزم هذا المخطط الفصل بين

أنشطة الفاعل التاريخي للقطاع "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" على المستويين التنظيمي والمحاسبي وإنشاء مدبر لشبكة نقل الكهرباء.

- **تأهيل الموارد البشرية:** قصد مواكبة الاستراتيجية الطاقية، ونظرا لكون الموارد البشرية تشكل دعامة رئيسية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، التزمت الحكومة بإحداث ثلاثة معاهد للتكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بشراكة مع المنظمات المهنية المختصة .

ستتميز سنة 2014 أساسا بمواصلة العمليات والبرامج التالية :

- **ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي :**

ستتم مواصلة ملائمة الإطار التشريعي والتنظيمي، عبر إعداد القرار المحدد لشروط الولوج إلى الشبكة الوطنية للتوتر المتوسط والقرار المحدث للرسم السنوي لحق استغلال منشآت إنتاج الكهرباء الموجهة للتصدير انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة وكذا النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية.

- **تقوية عرض الكهرباء:** سيتم في هذا الإطار إعطاء انطلاقة تشغيل محطات كبيرة جديدة مبرمجة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2016، ويتعلق الأمر بالمحطات الكهربائية العاملة بالفحم النظيف بما فيها توسيع محطة الجرف الأصفر ومحطة أسفي وتوسيع محطة جرادة والمحطة الشمسية لورزازات والمحطة الشمسية لعين بني مطهر ومختلف الحقول الريحية والمولدات الطاقية العاملة بالديزل بتزنيت والداخلة، مشروعي الطاقة الكهرمائية منزل-مدز وكذا محطة تحويل الطاقة عبر الضخ لسد عبد المومن.

وهكذا، وبنهاية عام 2016، سيتم إنشاء قدرة كهربائية إضافية تبلغ 4.540 ميغاواط بغلاف استثماري إجمالي يصل إلى 91,2 مليار درهم.

- **البرنامج المغربي للطاقة الشمسية**

في هذا الإطار، سيتم مواصلة أشغال بناء الشطر الأول من مركب الطاقة الشمسية بورزازات الذي انطلقت أشغاله سنة 2013، فضلا عن إطلاق طلب العروض الثاني الذي سيمكن من الرفع من قدرة هذا الموقع كي تبلغ 500 ميغاواط.

- **تدعيم برنامج الطاقة الريحية**

سيتم تدعيم هذا البرنامج من خلال الإسراع في أشغال إنجاز مواقع جبل خلادي و تازة والحومة و أخفينير وطرفاية وفوم الواد وفضلا عن إطلاق الدراسات المتعلقة بمواقع صندوق بطنجة والكوديا البيضاء، تسكراد وبوجدور؛

وسيمكن إنجاز هذه المحطات الريحية الجديدة من رفع القوة الكهربائية المنشأة من أصل ريحي إلى 2000 ميغاواط بحلول سنة 2020 مقابل 280 ميغاواط حاليا.

- **مواصلة المخطط الوطني للنجاعة الطاقية**

ستتميز سنة 2014 بتبني الحالات العامة للنجاعة الطاقية التي تم إطلاق الدراسة المتعلقة بها خلال سنة 2013، وضع المقتضيات التنظيمية في إطار مدونة النجاعة الطاقية بقطاع البناء، و تشجيع استعمال سخانات الماء الشمسية وتفعيل إجراءات النجاعة الطاقية بقطاع النقل.

- **تأهيل الموارد البشرية:** ترتكز التدابير المتوقعة في هذا الإطار على إنهاء أشغال بناء وتجهيز معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بوجدة والانتهاء من الدراسات المتعلقة بإنجاز معهدي طنجة و ورزازات.

2.2.3.3 مخطط المغرب الأخضر

يهدف مخطط المغرب الاخضر إلى رفع الإكراهات التي تعيق تنمية فلاحية تنافسية وعصرية ومندمجة وذات قيمة مضافة عالية، قادرة على مواجهة تحديات العولمة والانفتاح من خلال الزيادة في حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من 74 مليار درهم في المتوسط إلى مستوى يبلغ ما بين 144 و 174 مليار درهم وخلق 1.500.000 منصب شغل جديد في أفق سنة 2020.

ويتمحور مخطط العمل الموضوع لهذا الغرض للفترة 2009-2015، على أساس مقاربة التنمية المندمجة، حول الدعامتين التاليتن:

- **الدعامة الأولى**: التي تهدف إلى تطوير فلاحة ذات قيمة مضافة وإنتاجية عاليتين، موجهة بالأساس نحو التصدير، عبر إنجاز ما يناهز 960 مشروعا موزعا على 560.000 ضيعة مستهدفة باستثمار إجمالي يقدر بحوالي 75 مليار درهم؛

- **الدعامة الثانية**: الرامية إلى التأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي لصغار الفلاحين الموجودين بمناطق هشة لفائدة ما يناهز 840.000 فلاح مستهدف من خلال إنجاز 545 مشروعا. و يقدر الغلاف الاجمالي للاستثمار ما يقارب 20 مليار درهم.

وقد همت الإنجازات الرئيسية لهذه الاستراتيجية حتى عام 2013، المجالات التالية:

- **المجال المؤسساتي**: لقد أنجزت عدة إصلاحات لخلق بيئة ملائمة لتنفيذ مخطط المغرب الأخضر، من أهمها:

- التوقيع على 16 عقد فلاحي جهوي تمثل التفعيل الذاتي لكل جهة لمخطط المغرب الأخضر من حيث المشاريع، الاستثمارات، التشغيل والتصدير، وكذا إبرام 19 عقد برنامج لكل سلسلة الإنتاج بين الدولة والمهنيين، فضلا عن إنشاء 17 جمعية بيمهنية تضم جميع الفاعلين في سلاسل الإنتاج ؛

- إنشاء وكالة التنمية الفلاحية و الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان و مركز الموارد للدعامة الثانية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وفي سنة 2013، كما تم إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمديرية المركزية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية ؛

- **المجال التحفيزي:** إصلاح نظام التحفيز الفلاحي الرامي إلى رفع الاستثمارات الفلاحية الخاصة من خلال إنشاء مساعدات جديدة مبرمجة في إطار عقود البرامج السالفة الذكر، و تعزيز المساعدات الممنوحة وكذا التشجيع على التجميع. مع هذا الإصلاح، ارتفع المبلغ الإجمالي للمساعدات الممنوحة من طرف الدولة عبر صندوق التنمية الفلاحية من 1.585 مليون درهم سنة 2009 إلى 2.570 مليون درهم سنة 2012 ويمكن أن يصل إلى ما يربو من 2.800 مليون درهم سنة 2013. هذه المساعدات ساهمت في خلق إستثمار إجمالي يقدر بحوالي 30 مليار درهم خلال الفترة 2008-2012.

- **مجال السقي واقتصاد المياه المستعملة في الفلاحة:** في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى:

- مواصلة دراسات الجدوى والتنفيذ للتحويل الجماعي لمساحة 95.355 هكتارا، مما سيمكن من الرفع من المساحة الإجمالية التي تمت دراستها إلى 175.196 هكتارا أي 80% من مجمل المساحة المتوقعة للتحويل الجماعي في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري؛

- مواصلة و إطلاق أشغال عصرنة شبكات الري على مساحة 61.955 هكتار مما سيمكن من الرفع من المساحة الإجمالية للأشغال إلى 26% من مجمل المساحة المتوقعة للتحويل الجماعي في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري؛

- مضاعفة المساحة المجهزة بالتقنيات الحديثة لاقتصاد الماء من 160.000 هكتار سنة 2007 إلى أكثر من 330.000 هكتار سنة 2013؛

- إطلاق الدراسات المتعلقة ببرنامج توسيع الري في سافلة السدود على مساحة 157.550 هكتار منها 75.680 هكتار ستكون جاهزة في أواخر سنة 2013، أي 48% من مجموع البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، سوف تستمر الأشغال على مساحة 40.350 هكتار حتى أواخر سنة 2013.

- **مجال الفلاحة التضامنية:** تتمحور إنجازات مشاريع الدعامة الثانية بالأساس حول:

  - وضع اللمسات الأخيرة على 292 اتفاقية بين الهيئات الحاملة للمشاريع والدولة حول ما يناهز 76 **%** من المشاريع الموجودة في طور الإنجاز؛

  - زراعة، إلى نهاية أغسطس 2013، مساحة تصل إلى 93.250 هكتار، أي ما يقارب من 80**%** من البرنامج المتوقع حتى أواخر سنة 2012 و 50% من البرنامج المتوقع سنة 2013. و يشكل شجر الزيتون جزءا مهما من المساحة المغروسة بحوالي 54.053 هكتارا ؛

  - التهيئةٍ الهيدروفلاحية على مساحة 14.053 أي ما يعادل مسافة تصل إلى 566 كلم.

- **مجال الفلاحة ذات القيمة المضافة والإنتاجية العاليتين:**

على مستوى مشاريع الدعامة الأولى، تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع بنهاية سنة 2013، انطلاق 134 مشروعا للتجميع يتضمن:

  - 106 مشروعا تم التوقيع على اتفاقيات التجميع الخاصة بهم باستثمار يناهز21,6 مليار درهم لفائدة 161.000 فلاحا مجمعا؛

  - 28 مشروع والتي توجد اتفاقيات التجميع الخاصة بها في طور التوقيع، باستثمار يقدر بحوالي 6,9 مليار درهم لفائدة 80.000 مجمعا.

- **مجال عوامل الإنتاج:** أدت الإجراءات المتخذة في مجال تحسين استخدام عوامل الإنتاج إلى تحقيق النتائج التالية:

  - تعزيز المكننة من خلال الزيادة في عدد الجرارات الذي ارتفع من 5 لكل 1.000 هكتار في 2007-2008 إلى 6,8 لكل 1.000 هكتار في 2012-2013؛

  - الزيادة في استخدام البذور المختارة المعتمدة للحبوب حيث بلغ حجم التسويق 1.3 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2012-2013، مقابل 700.000 قنطارا خلال موسم 2007-2008؛

  - تحسين معدل استخدام الأسمدة التي وصلت إلى 95 كلغ للهكتار خلال موسم 2012-2013، أي ما يمثل زيادة قدرها 36% مقارنة بموسم 2007-2008.

لقد كان للإجراءات المذكورة أعلاه أثر إيجابي من حيث الإنتاج والتصدير على أهم السلاسل الفلاحية كما يتضح ذلك من خلال النتائج التي تحققت سنة 2013:

  - بلغ إنتاج الحبوب حوالي 97 مليون قنطار، مع إنتاج قياسي وصل إلى 52 مليون قنطار بالنسبة للقمح الطري؛

- بلغ إنتاج الزيتون 1,15 مليون طن بينما ظلت صادرات زيت الزيتون مستقرة مقارنة بالموسم 2011-2012 أي 10.500 طن بزيادة في القيمة وصلت إلى 18%؛

- تم تصدير ما يقارب 771.000 طن من الخضروات حتى نهاية يونيو 2013، بزيادة قدرها 5% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية؛

- شهد إنتاج الحمضيات انخفاضا ب 25% بعد موجة البرد التي سجلت خلال شهري فبراير ومارس 2012 والحرارة التي حصلت في شهري ماي ويونيو 2012. وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض في الصادرات بنسبة 21 % وزيادة في أسعار الحمضيات في السوق الوطنية؛

- بلغ الإنتاج الحيواني 490.000 طن من اللحوم الحمراء، بزيادة قدرها 5% بالنسبة لموسم 2011-2012. ويقدر إنتاج اللحوم البيضاء ب 560.000 طن، مسجلا ركودا مقارنة بالفترة 2011-2012 في حين وصل إنتاج البيض إلى 5,7 مليار وحدة. وعلاوة على ذلك، سجل إنتاج الحليب نموا بنسبة 8% مقارنة بالموسم الفارط.

ترتكز الإجراءات المبرمجة لسنة 2014 أساسا على المحاور التالية:

مشاريع الدعامة الثانية: الفلاحة التضامنية

يهدف برنامج العمل مواصلة إنجاز 322 مشروع وإطلاق 57 مشروعا جديدا. وتهم هذه المشاريع الجديدة سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي الأساسية، وسيغطي 13 جهة على مساحة تقارب 60.000 هكتارا باستثمار إجمالي يفوق 1,5 مليار درهم.

دعم الاستثمار الخاص

في هذا الصدد، من المتوقع استمرار جهود الدولة في مجال التحفيز على الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي وفقا للالتزامات التي اتخذتها الحكومة. وتمنح المساعدات المالية لهذا الغرض في إطار صندوق التنمية الفلاحية من أجل تجهيز الأراضي الفلاحية بمعدات الري والمعدات الفلاحية وتثمين الإنتاج النباتي والحيواني وتنويع الأسواق وتشجيع الصادرات وكذا استخدام البذور المختارة للحبوب والتأمين المتعدد المخاطر للحبوب والقطاني.

تطوير الري وتهيئة المجال الفلاحي

سوف يرتكز برنامج العمل برسم سنة 2014 على استكمال إنجاز البرامج المهيكلة لتطوير الري خاصة البرنامج الوطني لاقتصاد ماء السقي وبرنامج استدراك التفاوت في سافلة السدود.

- **البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري:**

ستعرف سنة 2014 مواصلة وإنهاء دراسات الجدوى والتنفيذ لعملية التحويل الجماعي، فضلا عن مواصلة إطلاق أشغال عصرنة الشبكات لتصل إلى 32% من المساحة المتوقعة من البرنامج المذكور.

- **برنامج توسيع السقي بسافلة السدود**

يخص هذا البرنامج توسيع الري على مساحة إجمالية قدرها 157.550 هكتارا باستثمار 20,17 مليار درهم. وهكذا من المنتظر برسم 2014، مواصلة دراسات التنفيذ على مساحة 82.870 هكتار لتصل إلى 100% من إجمالي المساحة المعنية بالدراسات، ومواصلة الأشغال على مساحة تصل إلى 40.350 هكتار، والشروع في الأشغال المتعلقة ب 2.000 هكتار لتصل المساحة الإجمالية المزمع إنجازها إلى 42.350 هكتار، أي 26 % من المساحة الإجمالية.

ويركز برنامج العمل أيضا على إنجاز مشاريع التنمية المندمجة على مستوى التراب الوطني، وكذا برامج تنمية المراعي. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع تحقيق البرامج الدائمة و المتعلقة بتحسين خدمة مياه الري والعمليات المتفرقة للري الصغير والمتوسط في جميع أنحاء المملكة.

- **برامج أخرى أفقية:**

- إعداد الأقطاب الفلاحية من خلال إنهاء بناء وتجهيز القطبين الفلاحيين لمكناس وبركان، ومواصلة بناء القطب الفلاحي لتادلة وانطلاق أشغال بناء قطب سوس ماسة ومواصلة الدراسات لإنجاز القطبين الفلاحيين للغرب والحوز؛

- الترويج للمنتجات المحلية ووضع العلامات التجارية من خلال مواصلة برنامج التأهيل ومواكبة المنتجين، وإنجاز برنامج دعم ومواكبة المنتجين المستفيدين من هذا البرنامج في 14 جهة من جهات المملكة، والانتهاء من بناء وتجهيز أرضيتين لوجيستيكيتين لتسويق المنتجات المحلية بكل من مكناس والحسيمة، فضلا عن تقديم الدعم للفلاحين للنهوض بوضع العلامات التجارية؛

- تنفيذ استراتيجية جديدة للاستشارة الفلاحية من خلال الانطلاقة الفعلية لتدخل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، وذلك من أجل دعم الفلاحين وتمثيلياتهم المهنية في مجال من استعمال التقنيات التجارية والتدبيرية الحديثة.

4.2.2.3 إستراتيجية "هاليوتيس"

تهدف استراتيجية "هاليوتيس"، والتي أعطيت انطلاقتها خلال حفل ترأسه صاحب الجلالة يوم 29 شتنبر 2009 إلى الحفاظ على الموارد السمكية وتأهيل قطاع الصيد البحري وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

يتمحور تنفيذ هذه الاستراتيجية حول ثلاثة مجالات رئيسية :

- **الاستدامة:** يهدف هذا المحور إلى ضمان استمرارية الموارد واستدامة استغلالها للأجيال القادمة؛

- **الأداء**: يهدف إلى تنظيم المهنة وذلك قصد ضمان الجودة المثلى للمنتجات، ابتداء من التفريغ إلى التسويق؛

- **التنافسية**: بهدف تثمين أفضل للمنتجات من أجل الرفع من تنافسيتها على مستوى التصدير.

منذ إنطلاق هذه الاستراتيجية، همت الإنجازات أساسا ما يلي :

- **الانطلاقة الفعلية لبرنامج إبحار II** – بهدف تحديث وتأهيل الصيد الساحلي والتقليدي بتكلفة إجمالية تبلغ 5 مليار درهم، منها 1 مليار درهم كمساهمة من الدولة. ويستهدف هذا البرنامج 16.000 قارب صيد تقليدي و 2600 سفينة للصيد الساحلي ؛

- **تنفيذ خطة العمل الهادفة الى التخلي عن الشباك العائمة والمنجرفة** لضمان الحفاظ على التنوع البحري من أجل المساهمة في التوازن البيولوجي للموارد السمكية واستدامتها، وذلك بتكلفة تصل إلى 256 مليون درهم. في نفس الاطار، تم أيضا تعويض 1857 بحار تخلوا عن استخدام هذه الأداة في الصيد، بمبلغ مالي بلغ 40 مليون درهم؛

- **تحديد وتنفيذ مخطط التهيئة للأسماك السطحية الصغيرة،** تهدف هذه الخطة إلى ضمان الاستغلال المستدام لمخزون الأسماك السطحية الصغيرة من اجل الوصول إلى مردودية قصوى مستدامة بنسبة 95 % للموارد المفرغة مقابل 5 % سنة 2009.

- **تنمية تربية الأحياء البحرية** عن طريق البدء الفعلي، مند سنة 2012، لنشاط الوكالة الوطنية لتنمية وتربية الأحياء البحرية والتي ركزت نشاطها منذ نشأتها على وضع إطار قانوني ينظم قطاع تربية الأحياء البحرية بالمغرب، إعداد مخطط توجيهي لتهيئة الساحل قصد تربية الأحياء البحرية وكذا تنمية تربية الأحياء البحرية في المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط ؛

- **مواصلة المخطط الوطني لتهيئة الساحل** الذي يهدف إلى إنجاز نقط تفريغ مجهزة وقرى الصيادين. وفي هذا الإطار، وتمت برمجة 13 قرية للصيادين ونقطتين للتفريغ مجهزتين منذ 2009، باستثمار يبلغ 1,2 مليار درهم. وقد تم حتى الآن الانتهاء من بإحداث 4 قرى للصيادين و نقطة تفريغ مجهزة باستثمار يقدر ب 400 مليون درهم؛

- **تفعيل استغلال قرى الصيادين المحدثة في المنطقة الجنوبية للمملكة** عقب إبرام اتفاقية إطار بين الدولة والمكتب الوطني للصيد، للفترة 2011-2015، يتم بموجبها تدبير مناطق الصيد على مستوى عشر قرى للصيادين، من طرف المكتب المذكور، بتكلفة قدرها 90,6 مليون درهم؛

- **تدبير موانئ الصيد** : عن طريق تفويض تدبير جميع موانئ الصيد بالمملكة، من طرف الوكالة الوطنية للموانئ، إلى المكتب الوطني للصيد الذي يعتبر "الفاعل الرئيسي" للقطاع. تبلغ التكلفة الإجمالية لهذه العملية 785 مليون درهم؛

- **الحفاظ على جودة المنتجات البحرية** عبر مواصلة البرنامج الخاص بتوفير 5 ملايين حاوية معيارية بكلفة تبلغ 330 مليون درهم ؛

- **تعزيز نظام مراقبة استغلال الموارد السمكية**، عبر وضع نظام تحديد المواقع والرصد الدائم لسفن الصيد بواسطة الأقمار الاصطناعية بكلفة تقدر ب 82 مليون درهم؛

- **تثمين المنتوجات البحرية** عبر اعطاء انطلاقة برنامج يهدف إلى إحداث ثلاثة أقطاب تنافسية بكل من أكادير (هاليوبوليس)، الشمال (مشروع مختلط للفلاحة والصيد) و الجنوب باستثمار إجمالي يبلغ 9,3 مليار درهم.

  وقد تم حاليا التسويق الكلي للشطر الأول (70 هكتار من مساحة إجمالية تصل إلى 150 هكتار) من مشروع أكادير (هاليوبوليس) و يهم 21 مشروعا موزعا على قطاعات التجميد، التعليب و نصف التعليب، الدقيق وزيت السمك و تثمين الطحالب باستثمار إجمالي يناهز مليار درهم سيمكن من خلق 4.600 منصب شغل.

- **تحسين جودة منتوجات الصيد في المناطق الجنوبية للمملكة** خاصة الأخطبوط، الذي يعتبر ركيزة لنشاط الصيد التقليدي في هذه المناطق. في هذا الإطار، تم وضع برنامج لتجهيز 6.600 قارب تقليدي متخصص في صيد هذ النوع بحاويات حافظة للحرارة، بتكلفة إجمالية تبلغ 40 مليون درهم.

هذا، وقد مكنت هذه المجهودات من جعل المغرب يتبوأ مكانة مهمة من بين أهم الدول الرائدة في إفريقيا في مجال إنتاج وتصدير المنتوجات البحرية. وقد بلغت الصادرات المغربية من المنتجات البحرية، برسم سنة 2012 ، ما يناهز 14 مليار درهم مساهمة بذلك بحوالي 58% من الصادرات الغذائية و 6,8% من الصادرات الإجمالية.

تطور صادرات المنتوجات البحرية خلال الفترة 2008-2012 (مليون درهم)

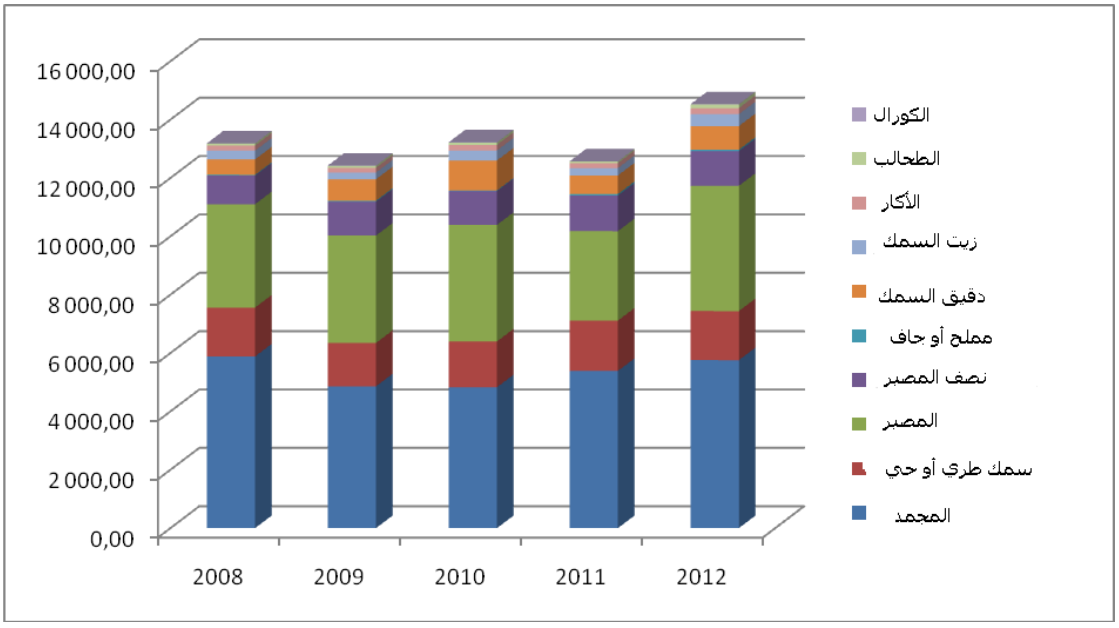

إضافة إلى العمليات والبرامج المذكورة أعلاه، ستتميز سنة 2014 بإنجاز العمليات التالية:

- **دعم الانشطة المرتبطة بالصيد على المستويين القبلي و البعدي** من خلال تهيئة نقط التفريغ المجهزة بأكلو وركونت ومولاي بوسلهام وإنجاز أشغال تدعيم نقطة التفريغ المجهزة لإنوارن ومواصلة الدراسات المتعلقة ببناء نقط التفريغ المجهزة لشملالة، إمسا وتيكرت بالإضافة إلى الشروع في الدراسات الهندسية والجيوتقنية قصد احداث قرى الصيادين بالدويرية، السعيدية، تيبودا ومريزيكا ؛

- **إنعاش تماسك النسيج الاقتصادي والاجتماعي للتجمعات الساحلية المعتمدة على الصيد الصغير**، من خلال مواصلة برنامج تفعيل استغلال قرى الصيادين بالمنطقة الجنوبية للمملكة، إنجاز مشاريع بناء قرى الصيادين بالكوديا بواد يكم (إقليم الصخيرات) وقرى الصيادين بالدالية (جهة طنجة تطوان)، فضلا عن ميناء الصيد الجديد بطنجة؛

- **مواصلة برنامج تنمية الصادرات** من خلال تفعيل فرص وضع العلامات فضلا عن تنظيم عمليات التواصل حول القضايا المتعلقة بتنمية قطب هاليوبوليس والأنظمة الصحية؛

- **تعزيز الإجراءات لإنقاذ الأرواح البشرية في البحر** من خلال تهيئة وتجهيز مركز الإنقاذ ببوزنيقة، وإنجاز دراسة لتقنيات التواصل وتنظيم مختلف الدورات التدريبية والحلقات الدراسية.

5.2.2.3 الاستراتيجية المعدنية

قصد اكتشاف أحواض معدنية جديدة واستغلال أمثل للقيمة المضافة للثروات المعدنية وضمان تنمية مستدامة لهذا القطاع، يتوقع برسم سنة 2014 تنفيذ الإجراءات الرئيسية التالية:

- تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة المتعلقة بتحديد الاستراتيجية الجديدة لتطوير القطاع المعدني الوطني ؛
- مواصلة تنفيذ المخطط الوطني الخرائطي الجيولوجي من أجل تحقيق 100% من التغطية الجيوفيزيائية والجيوكيميائية والجيولوجية. اذ تبلغ معدلات التغطية حاليا 42% فيما يخص التغطية الجيوفيزيائية و34,5% من التغطية الجيولوجية و8% في التغطية الجيوكيميائية؛
- إرساء حكامة جيدة للثروات المعدنية عن طريق تصميم وتفعيل تطبيقات معلوماتية مبرمجة ومتكاملة، تجمع بين كافة العمليات المتعلقة بإدارة التراث المعدني الوطني، وكذا وضع نظام معلوماتي جغرافي؛
- تعزيز وسائل التدبير ومراقبة المخزون المعدني؛ و
- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالمناجم وكذا على نصوصه التطبيقية.

6.2.2.3 رؤية 2020 للسياحة

تروم رؤية 2020 إلى توفر بلادنا على عرض سياحي متين، متنوع ومتوازن وكذا جعل السياحة من بين محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب.

بهدف الرقي بالمغرب إلى مصاف أفضل 20 وجهة سياحية على الصعيد العالمي تتمحور أهداف المندرجة في إطار الإستراتيجية السياحية أساسا حول مضاعفة القدرة الاستيعابية للاستقبال السياحي بإحداث 200.000 سرير إضافي ومضاعفة عدد السياح الوافدين قصد جلب 20 مليون سائح، وإحداث 470.000 منصب شغل مباشر جديد بمجموع التراب الوطني، والرفع من المداخيل السياحية إلى ما يناهز 140 مليار درهم سنة 2020 وكذا تقوية مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام من أجل بلوغ 150 مليار درهم سنة 2020.

وقد سجلت سنة 2013 الانعكاسات الإيجابية لهذه الاستراتيجية على القطاع السياحي المغربي، كما تدل على ذلك النتائج المسجلة الى حدود أواخر شهر غشت مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012، والتي تشهد على انتعاش الأنشطة السياحية بالمغرب بعد سنوات صعبة جراء الازمة الاقتصادية.

وهكذا، بلغ عدد الوافدين 7 ملايين سائح بارتفاع 7%، فيما ارتفعت ليالي المبيت في الفنادق المصنفة ب 9 % لتبلغ 12,8 مليون ليلة، مما مكن من الرفع من عائدات الأسفار ب 2,2% اذ بلغت 38,9 مليار درهم أواخر شهر غشت 2013.

هذا، ويرتكز تنفيذ هذه الرؤية، برسم سنة 2014، حول المحاور الأساسية التالية:

- **تنويع المنتوج السياحي:** في هذا السياق، ستواصل الشركة الوطنية للهندسة السياحية خلال سنة 2014 برنامج عملها المرتكز على تطوير نماذج للمنتوجات السياحية من أجل تحسين تموقع المجالات الترابية المعنية بالمشاريع المهيكلة وتحضير تقارير التخطيط الاستراتيجي وتحديد الوعاء العقاري من أجل إنجاز 46 مشروع وتعبئته لفائدة 11 مشروعا. وذلك بهدف توقيع اتفاقيات للتثمين السياحي على مستوى 31 مدينة عتيقة اضافة الى التنمية المندمجة للسياحة القروية، من خلال برنامجي مدينتي وقريتي على التوالي؛

- **الإنعاش والتسويق الملائم:** في هذا الإطار، سيواصل المكتب الوطني المغربي للسياحة، مواصلة تحقيق النتائج الإيجابية والمشجعة المسجلة سنة 2013، وذلك بتركيز عمله فيما يخص الترويج لوجهة المغرب، أساسا بتعزيز قدرة بلادنا على استقطاب شركات الأسفار السياحية سواء منها الكبيرة، المتوسطة أوالصغيرة الحجم وفقا لهيكلة السوق المستهدف و إطلاق حملة دعائية جديدة للمغرب بمختلف الأسواق وعلى نطاق واسع جداً و كذا وضع استراتيجية جديدة لاستغلال الاليات التي تتيحها شبكة الإنترنت وذلك عن طريق استراتيجية "الكترونية" جديدة.

من جهة أخرى، سيشرع المكتب الوطني المغربي للسياحة في تنمية وجهات ذات قدرات عالية (السعيدية، مزاكان، الصويرة و ورزازات) بالإضافة إلى الوجهات 'الكلاسيكية (مراكش، فاس، أكادير والدار البيضاء) وتعزيز الرحلات الجوية، لا سيما من خلال إنشاء شراكات في مجال الرحلات منخفضة التكلفة.

- **تعزيز تنافسية نسيج الفاعلين:** بغية تعزيز الدينامية التنافسية للشركات السياحة، وتحسين جودة سلسلة القيمة السياحية، ستتم مواصلة تنفيذ الإجراءات المرتقبة في اطار البرنامج الوطني للإبتكار والتنافسية السياحية.

- **التنمية المستدامة** من خلال دعم مكتسبات الاستدامة في الاطار التنظيمي المؤطر للقطاع السياحي، من جهة، ووضع اليات مواكبة الفاعلين السياحيين من جهة أخرى وذلك بهدف تعزيز موقع المغرب كوجهة مرجعية فيما يخص السياحة المستدامة بحوض البحر الأبيض المتوسط.

- **تكوين الموارد البشرية** : في هذا الإطار، يرتقب مواصلة تفعيل المدارس العالية الجودة المتخصصة في الميدان السياحي، وإطلاق الشطر الثاني للشراكة بين المعهد العالي للسياحة بطنجة ومعهد PAUL BOCUSE بفرنسا بهدف مراجعة عرض التكوين المقدم من طرف هذا الأخير وملائمته مع حاجيات المهنيين.

7.2.2.3 مخطط « رواج »

لقد صادقت الحكومة على مخطط رواج كاستراتيجية وطنية لتحديث وتنمية قطاع التجارة والتوزيع. وفي هذا الإطار، تقدم الدولة دعمها المالي للمشاريع المرتبطة بعصرنة تجارة القرب

و مواكبة "الأبطال الوطنيين" ووضع مناطق للأنشطة التجارية وللدراسات ومخططات التنمية الجهوية.

وقد تم التركيز، ما بين سنوات 2008 و 2012 بالأساس على التصور العملي للمشاريع ذات التأثير الاقتصادي والاجتماعي والتي مكنت من بلوغ نتائج مشجعة برسم الشطر الأول من مخطط رواج. وهكذا تمت عصرنة 22.553 نقطة بيع، أي ما يعادل 88 % من الهدف المحدد، كما استفادت 13 علامة مغربية من الدعم المقدم من صندوق رواج من أجل تعبئة الخبرات الضرورية لتنميتها.

وبالمقابل، وتبعا لانتهاء الاتفاقية الأولى المنظمة لمخطط رواج بنهاية سنة 2012، تم التوقيع على اتفاقية انتقالية للفترة 2013-2014 بين الاطراف المعنية، وذلك من أجل ضمان استمرارية تفعيل هذه الاستراتيجية وتهيئ عرض جديد من أجل مواكبة القطاع في أفق سنة 2020، خاصة من خلال تمويل محاور جديدة للمخطط المذكور وإنجاز مشاريع رائدة منبثقة من الإصلاحات المهيكلة ووضع الوسائل الضرورية للحكامة الجيدة وتدبير الأموال المرصودة.

وهكذا، تميزت سنة 2013 بتحديد مشروع جديد يتعلق بمناطق الأنشطة التجارية(ZAC) بالقنيطرة و مواكبة 8 علامات رائدة في اطار دعم الأبطال الوطنيين و تحديد مقاربة جديدة لعرض تحديث تجارة القرب ووضع الصيغة النهائية للدراسة المتعلقة بتقييم وقع هذا المشروع و كذا بدء الدراسة المتعلقة بعلامات تجارة القرب.

و تهدف الإجراءات الأساسية المبرمجة برسم سنة 2014 إلى تحديث 8000 نقطة بيع و دعم مشاريع استخدام المعلوميات في حدود 12.000 درهم لفائدة 1500 مقاولة تجارية جد صغيرة والمساهمة في تمويل الخبرات، في حدود 2 مليون درهم، بهدف مواكبة 5 علامات مستهدفة و انجاز 3 مخططات لتنمية التجارة.

8.2.2.3 الصناعة التقليدية – رؤية 2015

ترمي الإستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية "رؤية 2015"، التي تم اعتمادها في إطار عقد– البرنامج الموقع بتاريخ 20 فبراير2007 تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة، إلى تحقيق 7 ملايير درهم كرقم معاملات عند التصدير، و خلق 300 مقاولة متوسطة وصغيرة في قطاع الصناعة التقليدية وكذا إحداث 115.000 منصب شغل جديد.

هذا، وقد تم خلال سنة 2013 تحقيق الإنجازات الأساسية التالية :

- مواصلة تنفيذ مخططات التنمية الجهوية للصناعة التقليدية لكل من جهة سوس ماسة درعة و مراكش تانسيفت الحوز و فاس بولمان ودكالة عبدة و فيما تم استكمال ثلاث مخططات جهوية أخرى تتعلق بجهات الدار البيضاء الكبرى و الرباط سلا زمور زعير و تادلة ازيلال، وهي الان في مرحلة التوقيع ؛

- تقوية سلسلة الانتاج من خلال تحديث واستدامة تقنيات الإنتاج و كذا دعم المنتجين والجمعيات المهنية من أجل الرفع من جودة منتوجات الصناعة التقليدية المغربية؛

- مواصلة تأهيل التكوين عبر إنشاء مركزين للتكوين بالتدرج في تطوان وتاوريرت، مركز التكوين المهني بآزمور و كذا تأهيل مراكز التكوين المهني في تزنيت وخنيفرة.

- مواصلة تنفيذ المخطط الإستعجالي للتكوين بالتدرج قصد بلوغ 60.000 متدربا في أفق 2015.

و قد بلغ عدد المتدربين 9.706 فيما بلغ عدد خريجي مراكز التكوين 3.804 برسم السنة الدراسية 2012 – 2013.

كما يرتكز برنامج العمل المعتمد، خلال سنة 2014، بشكل أساسي على متابعة إنجاز الأوراش المفتوحة في إطار "رؤية 2015" وكذا على إحداث أوراش جديدة، يتعلق الأمر على الخصوص ب :

- متابعة إنجاز أشغال بناء قرى الحرفيين بالداخلة و دمنات و بزوو بركانو تاوريرت و قرية الخزفيين بآسفي؛

- إعادة تأهيل وتهيئة مجمعات الصناعة التقليدية بالصويرة وطاطا وهضبة الخزفيين بآسفي ومدابغ وفنادق سيدي بوتشيش بمراكش، وكذا المشاركة في برنامج إعادة تأهيل المدينة العتيقة بتطوان؛

- بدء إحداث مناطق من الجيل الجديد لأنشطة للصناعة التقليدية ؛

- بناء مركبات مندمجة للصناعة التقليدية بوجدة، بن جرير، قلعة السراغنة، أصيلة، أيت أورير وزحيليكة وتارودانت وزاكورة وأولاد جلال وفوم زكيد وكذا إعادة تأهيل المركب الحرفي بالدار البيضاء وبناء مركبين إثنين بالخميسات و طنجة.

9.2.2.3 استراتيجية المغرب الرقمي

تهدف استراتيجية " المغرب الرقمي" إلى جعل تكنولوجيا الاتصالات في خدمة التنمية البشرية ومصدرا لتحسين الإنتاجية وتقوية القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية وللإدارة العمومية، و ذلك قصد تموقع المغرب كوجهة تكنولوجية جهوية،

وتتمثل حصيلة تنفيذ محاور هذه الاستراتيجية، والتي بلغت نهايتها سنة 2013، كالتالي:

التغيير الاجتماعي:

- استكمال الربط بشبكة الانترنيت بنسبة ل**2957** مؤسسة تعليمية ؛
- تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامج "إنجاز" (2012 -2013) لفائدة 22.600 طالب من أصل 28.200 طالب مؤهل اي بنسبة **80%** و بميزانية بلغت 81 مليون درهم.

الحكومة الإلكترونية:

منذ إنطلاق هذا البرنامج تم وضع 35 خدمة على الانترنيت فيما توجد 25 خدمة أخرى قيد التطوير. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا البرنامج يهدف إلى تطوير 89 خدمة موجهة للإدارات والمرتفقين والشركات.

إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة:

- شمل دعم المقاولات الصغرى و المتوسطة، برسم برنامج « مساندة - تكنولوجية الإعلام»، 301 مقاولة صغرى و متوسطة، بنسبة **75%** من الأهداف المسطرة ؛
- بيع 439 حزمة معلوماتية من برنامج "إنفتاح" بقيمة إجمالية حوالي 1,6 مليون درهم في نهاية يونيو 2013 ؛
- توقيع اتفاقية شراكة في ماي 2013 بين الدولة، الوكالة الوطنية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والمكتب الشريف للفوسفاط بهدف وضع أرضية للارقمنة الوثائق التجارية.

وقد تميزت سنة 2013 على خصوصا ب :

- إطلاق استشارة تتعلق ببرنامج جديد يرمي إلى ربط 7360 مؤسسة تعليمية بخدمة الانترنت؛
- إطلاق طلب عروض من أجل إنجاز برنامج "نت – يو" الذي يهدف خلال الثلاث سنوات القادمة، إلى تجهيز 108 مؤسسة و25 حي جامعي ببنيات تحتية للأنترنت ذي الصبيب العالي؛

كذلك، وفي انتظار وضع استراتيجية رقمية جديدة، و التي هي موضوع استشارة في طور الإنجاز، سيتم مواصلة إنجاز مختلف محاور الاستراتيجية الحالية، و التي تتعلق ب :

- اطلاق نسخة جديدة من برنامج "انجاز" لفائدة 26.000 طالب؛
- وضع مخطط تواصلي حول برنامج الحكومة الالكترونية؛

- مواصلة تعبئة كبار العملاء لاستخدام أرضية لارقمنة الوثائق التجارية في إطار تحسين إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2.3.3 انعاش الاستثمار الخاص و تقوية التنافسية

بفضل الدينامية الاصلاحية الرامية إلى تقوية تنافسية و تطوير مستدام لمناخ الاعمال، فقد ربح المغرب عدة مراتب في الترتيب على مستوى تسهيل ممارسة الأعمال و تنافسية اقتصاده.

هذه النتائج المشجعة سيتم تعزيزها أكثر خلال سنة 2014 عبر اتخاذ سلسلة من التدابير المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال و بتسهيل الحصول على التمويل و بتطوير وسائل النقل والخدمات اللوجستيكية و بتقوية التكوين المهني والبحث والتطوير وكذا بتطوير البرامج الخاصة بدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

1.3.2.3 تحسين مناخ الأعمال

مكنت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، منذ إحداثها في دجنبر 2009 برئاسة السيد رئيس الحكومة، من تحديد وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بمناخ الأعمال في المغرب. ولأجل ضمان استدامة أعمالها، فقد تم إضفاء الطابع المؤسساتي على هذه اللجنة، التي أحدثت بموجب مرسوم صادر في أكتوبر 2010 من خلال الشراكة المتميزة بين القطاعين العام والخاص.

وقد عملت اللجنة منذ احداثها على تحديد أولويات على أساس المعايير الموضوعية التالية: أهمية شكايات الفاعلين الاقتصاديين و توصيات التقارير الدولية وكذا مستوى التأثير على جودة مناخ الأعمال. وهكذا تم ، خلال سنة 2013 ، اعطاء اهتمام خاص لتبسيط المساطر الإدارية و لتحسين الإطار القانوني للأعمال وتسهيل الحصول على العقار والتعمير.

1.1.3.2.3 تبسيط المساطر الإدارية

يدخل هذا الورش في صميم اهتمامات اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال بالنظر لتأثيره المباشر على المقاولات، حيث شملت إصلاحات الأسدس الأول من سنة 2013 ، المحاور التالية:

- **إحداث المقاولة**

تم تصنيف المغرب في التقرير الأخير ل « DOING BUSINESS 2013 » في المركز 56 عالميا في مؤشر " إحداث المقاولة " ، حيث تقدم ب 38 مركزا مقارنة مع تصنيف سنة 2012. وقد تحققت هذه النتيجة بفضل الإصلاحات التي باشرتها اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال و المتعلقة بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لإنشاء شركة ذات المسؤولية المحدودة. و في نفس السياق ، فقد عرف هذا الورش خلال النصف الأول من سنة 2013 تبسيط ما مجموعه 35 إجراء تراوحت بين تقليص الآجال وعدد الوثائق اللازمة إلى الحذف النهائي لبعض الإجراءات.

أداء الضرائب و الرسوم

تم منح تسهيلات جديدة للشركات لتبسيط أداء الضرائب و الرسوم. و هكذا، أصبح من الممكن التصريح عن بعد TÉLÉ-DÉCLARATION و الأداء عن بعد للضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة TÉLÉ-PAIEMENT بالنسبة للشركات التي تحقق رقم معاملات يساوي أو يفوق 20 مليون درهم. كما أن الشركات التي حققت أرقام معاملات تساوي أو تفوق 50 مليون درهم يمكنها أيضا أداء للضريبة عن الدخل عن بعد.

نقل الملكية

فيما يتعلق بنقل الملكية، فقد تم تخفيض آجال المساطر حيث أصبح من الممكن، تسجيل عقد البيع بالمحافظة العقارية في أجل لا يتعدى يومين بدلا من 3 أيام والحصول على شهادة أداء الرسوم والضرائب المفروضة على المباني في 6 أيام بدلا من 38 يوما.

2.1.3.2.3 تحسين الإطار القانوني للأعمال

تم الانتهاء من صياغة مجموعة من النصوص التنظيمية والقانونية أو توجد في طور الإعداد التي تهدف إلى تعزيز الحكامة الاقتصادية وتحسين وتسهيل ممارسة الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار تحولات السياقات الوطنية و الدولية، وتشتمل أساسا على ما يلي:

دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

تعمل الحكومة على الإنهاء من إعداد الإطار القانوني بهدف تطوير آليات تمويل بديلة لبرامجها الاستثمارية على شكل شراكات بين القطاعين العام و الخاص. وفي هذا الصدد، تمت إحالة مشروع القانون المنظم لهذه الشراكات على البرلمان، مما سيمكن من تعزيز انخراط الفاعلين الخواص في تطوير المشاريع العمومية مع تحسين الحكامة الاقتصادية و مناخ الأعمال من حيث النجاعة و سرعة التنفيذ والشفافية.

كما سيتم العمل على تحديد وإعداد مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص و تقوية التعاون القطاعي ووضع آليات التطوير والمواكبة.

إصلاح مرسوم الصفقات العمومية :

أدخل المرسوم رقم 2-12-349 الصادر في 20 مارس 2013، المتعلق بالصفقات العمومية، و الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2014، مستجدات مهمة فيما يخص الطلبيات العمومية على عدة مستويات ومنها أساسا:

- تكريس الطابع الموحد لقواعد الصفقات العمومية؛
- تبسيط المساطر؛

- تقوية المنافسة؛
- إدخال تدابير مخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، و خاصة بتخصيص من الطلبيات العمومية **20%** ؛
- تعزيز الشفافية والأخلاقيات ؛
- تكريس تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات كوسيلة لتحديث تدبير الطلبيات العمومية؛
- تبسيط آليات التقاضي بين المقاولات المتنافسة؛
- الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة.

تقوية صلاحيات مجلس المنافسة و وسائل عمله و إصلاح قانون تحرير الأسعار و المنافسة

في هذا الاطار، تميزت سنة 2013 بالمصادقة من طرف المجلس الحكومي على مشروع قانون تحرير الأسعار و المنافسة بالإضافة الى انجاز أربعة تحقيقات في السلوكيات المتعلقة باللاتنافسية في السوق المغربي.

سيتم خلال سنة 2014، المصادقة على مشروع قانون المنافسة من قبل البرلمان و التواصل والتوعية بشأن إصلاح قوانين المنافسة والأسعار على مستوى الإدارات والفاعلين الاقتصاديين، وكذا وضع برامج لتدريب المحققين و الموظفين المعنيين بقضايا المنافسة والتقنين.

إصلاح ميثاق الاستثمار

يهدف الإصلاح الجاري للقانون رقم 95-18 المتعلق بميثاق الاستثمار، إلى وضع إطار شامل للاستثمار في المغرب للمستثمر ووضع نظام تعاقدي منسجم يقدم للمستثمرين إطارا تحفيزيا مبنيا على دعم تمويلي و موازناتي من قبل الدولة مرفقا بإجراءات واضحة ومبسطة. كما أن المرسوم التطبيقي لهذا القانون سيعمل على تدقيق نمط تسيير هيئات الحكامة و المساطر المعتمدة.

إصلاح قانون الشركات مجهولة الاسم :

تم اعتماد مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون 95-17 المتعلق بالشركات مجهولة الاسم في ماي 2013 من طرف مجلس الحكومة لملء الفراغ التنظيمي المسجل على مستوى حماية المستثمرين ، حيث تتمثل مستجداته الرئيسية في :

- إدخال تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات خصوصا ما يتعلق بالاستدعاءات إلى الجموع العامة؛

- ضمان الشفافية وتحسين حماية مصالح المساهمين؛
- تحسين الحكامة؛
- إصلاح نظام الاتفاقيات المنظمة؛
- تشجيع مشاركة الأجراء و المسيرين؛
- تبسيط عملية إنشاء شركة مجهولة الاسم؛

إصلاح القانون المتعلق بالإنذار القضائي بالدفع :

صادق مجلس الحكومة في ماي 2013 على مشروع قانون يتعلق بالإنذار القضائي بالدفع. و يهدف هذا المشروع إلى تمكين الدائنين من استرداد ديونهم عن طريق مسطرة قضائية سريعة وبسيطة و تقليص مراحل مسطرة الإنذار القضائي من خلال تعويض الاستئناف بالتعرض. كما أن مشروع القانون يسمح بتعميم التنفيذ المؤقت أمام المحاكم الابتدائية كما هو الشأن بالنسبة للمحاكم التجارية.

3.1.3.2.3 تحسين فعالية ادارة الجمارك

ستواصل الحكومة العمل على تبسيط المساطر الجمركية لتسهيل المبادلات و مواكبة المقاولات لتحسين مردوديتها. و هكذا ستعمل ادارة الجمارك على استكمال الاجراءات و المشاريع المدرجة في استراتيجية 2015 و التي تهدف الى :

محاربة الغش من خلال تحسين تقنيات التدخل و تقوية قدرات تحليل المخاطر باستهداف الإرساليات التي تشكل خطرا و ذلك عبر الوقاية من الغش مع تسهيل المرور بالجمرك و تطوير المبادلات الخارجية وإحداث قاعدة معطيات خاصة بتحديد القيمة على المستوى الوطني من أجل محاربة المحاولات التي تهدف إلى النقص من القيمة.

تبسيط المساطر من خلال الاستجابة لانتظارات المتعاملين الاقتصاديين الذين يعتبرون تسهيل المرور بالجمرك دعما مهما لتقوية تنافسيتهم عبر اتخاذ الإجراءات التالية :

- **إحداث المسلك الأخضر** عبر التجريد الكامل من الطابع المادي للتصريح الجمركي و ذلك في إطار مواصلة الجهود المنجزة في مجال تطوير و عصرنة خدمات إدارة الجمارك مع مراعاة العدالة الجبائية و فعالية المراقبة وتقليص مدة مكوث البضائع بالجمرك و تكريس مبدأ الثقة بين الإدارة و المقاولات الجادة؛
- **تصنيف المقاولات من خلال الانتقال إلى صفة المتعامل الاقتصادي** المعتمد بهدف إدماج الشق المتعلق بالأمن و السلامة وكذا تتميم لائحة المتعاملين المصنفين عبر إدراج الناقلين البحريين و الجويين؛

- **مأسسة تدبير العلاقة مع الزبناء والجمعيات المهنية** عبر إحداث برنامج معلوماتي لاستقبال و معالجة الشكايات و طلبات المعلومات و يمكن من تتبعها و معالجتها و بالتالي الرفع من تنافسية الإدارة وخلق مناخ الثقة مع المتعاملين الاقتصاديين و وضع أجندة للقاءات المؤسساتية.

4.1.3.2.3 تسهيل الولوج إلى العقار والتعمير

تمثلت الإجراءات الأساسية المتخذة لتسهيل الولوج إلى العقار في تنميط منح العقار و وضع شبكة لتخفيض القيمة التجارية للأراضي و إصلاح دفتر التحملات.

فيما يخص التعمير ، صادق مجلس الحكومة في سنة 2013 على مرسوم يهدف الى تبسيط وتنسيق إجراءات الحصول على تراخيص للبناء. و تتمثل أهم تدابير التبسيط المعتمدة في هذا المرسوم في :

- توحيد و تجانس أشكال و إجراءات الترخيص المعتمدة على المستوى الوطني؛
- إنشاء الشباك الوحيد على مستوى الجماعات التي يتجاوز عدد سكانها 50.000 نسمة؛
- التحكم في الآجال المحددة لكل مرحلة من مراحل هذا الاجراء (رخص السكن ، شهادات الامتثال ...) ؛
- تمكين المواطن من تتبع مسار ملفه ؛

وعلاوة على ذلك، و من أجل تقوية الشفافية و الولوج إلى المعلومة ، فقد تم وضع بوابتين على الانترنيت :

- بوابة إلكترونية مخصصة لتكوين ملفات رخص البناء: WWW.AUTORISATIONDECONSTRUIRE.MA؛
- و بوابة إلكترونية مخصصة للمناطق المفتوحة للتعمير : WWW.MAROCURBA.GOV.MA.

2.3.2.3 تسهيل الولوج للتمويل

تتمثل جهود تسهيل الحصول على التمويل بشكل أساسي في تنشيط السوق المالية وتقوية عرض الضمان و وتطوير القروض الصغرى.

1.2.3.2.3 دينامية السوق المالية

في إطار تحقيق دينامية القطاع المالي وتعزيز إطاره التشريعي والتنظيمي، تم خلال سنة 2013 ، وضع مجموعة من التدابير و التي ستتواصل خلال سنة 2014.

وتهدف هذه الاجراءات إلى تمكين هذا القطاع من مواكبة و تعزيز النمو الاقتصادي. مما سيمكنه من توفير لفائدة الفاعلين المحليين والأجانب خدمات مالية وفقا للمعايير الدولية وكذا للقطب المالي للدار البيضاء من تعزيز موقعه كمركز جهوي.

و تتمثل هذه التدابير في:

- **تنويع الأدوات المالية المتاحة للمستصدرين والمستثمرين وذلك من خلال :**

- وضع الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم السوق الآجلة للأدوات المالية. سيسمح هذا الاطار من تحديد شروط إصدار وتداول هذه الأدوات و تحديد الآليات الاحترازية والرقابية المرتبطة به. كما سيمكن أيضا من إنشاء شركات السوق و هي شركة تدبير السوق الآجلة وغرفة المقاصة.

- وضع الإطار التشريعي المنظم لاقتراض الأوراق المالية من خلال المصادقة بقرار لوزير المالية على الإطار النموذجي لاتفاقية الإطار التي تنظم العلاقات بين المقرضين والمقترضين؛

- اعتماد خلال سنة 2013 الإطار القانوني الجديد لتسنيد الأصول من خلال تعديل القانون رقم 33.06 ، حيث تم بموجب هذا النص، وضع الإطار التنظيمي و الضريبي لإصدار الصكوك.

- وضع الإطار القانوني للسندات المؤمنة **(COVERED BONDS)**، باعتبارها أدوات الدين الصادرة عن مؤسسات الائتمان و مؤمنة بالرهون العقارية أو قروض من قبل القطاع العام. ويتوخى من وضع هذه الآلية للتمويل على المدى الطويل منح الأبناك آلية جديدة لتدبير الأصول و الخصوم **(ACTIF/PASSIF)** وتوفير قدر أكبر من الأمان للمستثمرين. و قد أعدت الحكومة لهذا الغرض خلال سنة 2013، مشروع قانون يتعلق بالسندات المؤمنة .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعداد الإطار التشريعي المنظم لنوع جديد من الآليات المالية يوجد في مراحله الأخيرة، ونذكر منها على الخصوص الأموال المتداولة بالبورصة و صناديق الاستثمار الجماعي في العقارات.

- **إصلاح القانون البنكي وتحسين آلية الإشراف على القطاع المالي و شفافيته**

فيما يتعلق بالقطاع البنكي، فقد تميزت سنة 2013 بمواصلة إعداد مشروع القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المماثلة .

ويهدف هذا المشروع أساسا إلى تعزيز الوقاية ضد الأزمات المالية وتدبيرها وكذا الإشراف على أنشطة مؤسسات الائتمان وخلق ظروف مواتية لامتثال البنوك للمعايير الدولية.

كما يهدف هذا المشروع إلى توسيع نطاق تطبيقه ليشمل الأحكام التي تنظم ترخيص و نشاط الأبناك التشاركية بالنظر للفوائد التي يمكن أن توفرها المنتجات والخدمات المالية التشاركية في مجال توفير الادخار و توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية و تمويل الاقتصاد الوطني .

كما عرفت سنة 2013 المصادقة على القانون 43.12 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل التي تفتح آفاقا مهمة في مجا ل تقوية سلط هذه الهيئة وتوطيد استقلاليتها.

و في مجال تحسين شفافية الاسواق المالية ، فإن اعتماد القانون رقم 12.44 المتعلق بالطلب العمومي للادخار و المعلومات المطلوبة من الاشخاص المعنويين الذين يلجؤون الى الطلب العمومي للادخار، يمثل نقلة نوعية من شأنها تعزيز ثقة المستثمرين وتحسين شفافية وأمن السوق.

تحسين الإطار التشريعي المنظم لتدبير محفظات الآليات المالية

إن المصادقة على مشروع القانون بشأن تدبير المحفظات لحساب الغير في شقه الفردي و الجماعي تهدف إلى تأطير هذا النشاط. وكذا تأطير نشاط مستشاري الاستثمار وبشكل عام مقدمي الخدمات الاستثمارية.

تحديث الإطار التشريعي المنظم لبورصة القيم

يمر هذا التحديث عبر محورين رئيسيين، يتعلق الأمر بوضع مشروع فتح رأسمال الأسهم لمساهمين جدد من غير شركات البورصة و كذا بتعديل القانون المنظم للبورصة بشكل يسمح بفتح أسواق جديدة من شأنها انبثاق فرص أخرى للنمو.

و من بين ما جاء به مشروع هذا القانون، احداث سوق رئيسي وسوق بديل مخصص للمقاولات الصغرى والمتوسطة، فضلا عن أقسام مخصصة للمفاوضة المتعلقة بالصناديق الجماعية خاصة صناديق الاستثمار المتداولة (ETF) والصناديق العقارية.

مراجعة الإطار التشريعي المنظم للقطب المالي للدار البيضاء

يهدف هذا الإجراء الى تعزيز التموقع الاستراتيجي للقطب المالي للدار البيضاء كمركز مالي جهوي، حيث ترمي المحاور الاساسية للتحسين الى توسيع أنشطة هذا القطب لفائدة مقدمي خدمات الاستثمار وللشركات العاملة في مجال الأعمال المتعلقة بالتدبير الجماعي والفردي للمحفظة، وكذا إعادة النظر في الشروط المؤهلة لاكتساب صفة "القطب المالي للدار البيضاء".

2.2.3.2.3 تقوية عرض الضمان

تقوية عرض الضمان

تمت الموافقة على مخطط التنمية 2013- 2016 من قبل مجلس إدارة صندوق الضمان المركزي في يوليوز 2013. ويهدف هذا المخطط لاستكمال عرض المنتجات المتوفرة من خلال

تحمل متطلبات التمويل المتعلقة بالتأجير ونقل المقاولات. و يشمل كذلك تطوير منتجات جديدة مخصصة للشركات الصغرى، ويتعلق الأمر ب :

- ضمان قروض الشرف (مواكبة)؛
- صندوق رأسمال المخاطر موجه للشركات المبتدئة و الناشئة و المبتكرة؛
- منتوج ضمان "إليك" لانعاش المبادرة المقاولتية النسائية؛
- منتوج "ميزانين تصدير" لتشجيع الاستثمار الموجه للتصدير؛
- منتوج "ضمان تصدير" لدعم مالية الشركات المصدرة؛
- "ضمان أسواق التصدير" لتقوية الولوج إلى الأسواق الدولية.

إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي الخاص بنظام تأمين الأصول المنقولة في المغرب

من أجل تسهيل ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل البنكي، يتم الإعداد لمشروع إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي لنظام تأمين الأصول المنقولة في المغرب. و يندرج مشروع هذا الاصلاح في المبادرة المسماة "مبادرة المعاملات المضمونة العربية (ASTI)" التي أطلقها صندوق النقد العربي والشركة المالية الدولية للتمويل و التي تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني الجديد للمقاولات الصغرى والمتوسطة لاستخدام الأصول المنقولة كضمان.

3.3.2.3 تنمية اللوجستيك

تهدف الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية، التي تم اطلاقها مند سنة 2010 ،على أساس مقاربة تشاركية بين الدولة والقطاع الخاص ، والتي توجت بالتوقيع على عقد- برنامج (2010- 2015) ، إلى ايجاد الحلول اللازمة لتنمية قطاع اللوجستيك وكذا لمشاكل تدبير تدفق السلع، بالإضافة إلى الاستجابة للحاجيات المستقبلية لمختلف الاستراتيجيات القطاعية التي تم إطلاقها أو التي هي في طور الإنجاز على المستوى الوطني (مخطط المغرب الأخضر، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، مخطط هاليوتيس ، مخطط رواج، والاستراتيجية الطاقية، الخ ...).

إن تفعيل هذه الاستراتيجية، التي تتوخى تقليص التكاليف اللوجستيكية إلى 15٪ من الناتج الداخلي الإجمالي وإحداث 36.000 منصبا مباشرا للشغل في أفق سنة 2015 ، و 96000 منصبا في أفق 2030، ترتكز على المحاور التالية:

- تنمية شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجستيكية القريبة من الأماكن الكبرى للاستهلاك، و مناطق الإنتاج و النقاط الرئيسية للمبادلات والبنيات التحتية الكبرى للنقل (الموانئ ، الطرق السيارة ، والسكك الحديدية ، ...)، و ذلك على مساحة 3.300 هكتار، منها 2080 هكتار في أفق سنة 2016 ؛

- أجرأة تدابير التثمين والتجميع الخاصة بتدفق كل نوع من السلع والبضائع (الحاويات، والحبوب، و منتجات الطاقة ، والصادرات ، ...) ؛

- انبثاق فاعلين وطنيين مندمجين وفعالين في اللوجستيك سواء من القطاعين العام أوالخاص ؛

- تنمية الكفاءات من خلال مخطط وطني للتكوين في مهن الخدمات اللوجستيكية (أطر وتقنيين و فاعلين متخصصين) ؛

- إرساء إطار خاص بالحكامة على مستوى هذا القطاع من خلال الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية وتدابير تقنينية ملائمة.

ومنذ إنطلاق هذه الاستراتيجية ، تم اتخاذ الإجراءات الرئيسية التالية:

- تدشين صاحب الجلالة الملك لمعهد التكوين المهني المتخصص في مهن النقل الطرقي و اللوجستيك بتاوريرت في يونيو 2013 ؛

- متابعة أشغال بناء المقطع البحري من الطريق الرابط بين ميناء الدار البيضاء ومنطقة الخدمات اللوجستيكية زناتة بكلفة إجمالية تبلغ 700 مليون درهم ؛

- مواصلة أشغال بناء المنطقة اللوجستيكية للمكتب الوطني للسكك الحديدية "ميطا-الدار البيضاء" .

و لقد ساهمت كل هذه الإجراءات في تحسين ترتيب المغرب على سلم مؤشر النجاعة اللوجستيكية (مؤشر صادر عن البنك الدولي) و رفع تصنيفه من الرتبة 94 سنة 2007 إلى الرتبة 50 سنة 2012 .

هذا وسيتم مواصلة تفعيل هذه الاستراتيجية في سنة 2014 ، من خلال:

- إحداث والشروع في تشغيل المرصد المغربي لتنافسية اللوجستيك؛

- إبرام عقود تنفيذية جهوية وقطاعية تتعلق على التوالي بتعبئة العقار والتكوين في مهن الخدمات اللوجستيكية اللازمة لتطوير المناطق اللوجستيكية بالجهات أخرى للمملكة (على غرار جهة الدار البيضاء) من خلال التركيز على الأقطاب التالية : الرباط - القنيطرة و أكادير و طنجة – تطوان و فاس- مكناس؛

- إطلاق الدراسات التقنية و تحديد موارد تمويل لبناء الجزء الأرضي من الطريق الرابط بين منطقة زناتة اللوجستيكية وميناء الدار البيضاء ؛

- القيام بدراسات السوق و الدراسات التقنية و الهيكلة المؤسساتية و المالية المتعلقة بالمناطق اللوجستيكية في مختلف جهات المملكة لأجل الشروع في انجاز مشاريع المناطق اللوجستيكية على المدى المتوسط خلال الفترة 2014-2015.

4.3.2.3 تعزيز التكوين المهني

نظرا للدور الذي يلعبه التكوين المهني في تطوير الموارد البشرية الوطنية، عملت الحكومة خلال سنة 2013 بتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين على بلورة رؤية استراتيجية قصد تنمية التكوين المهني في أفق 2020. و ترتكز محاور تعزيز هذا القطاع حول التدابير التالية:

- إحداث آليات بيداغوجية تهدف إلى التكفل بالشباب بين سن 12 و15 سنة مما سيمكن من معالجة مشكل الهدر المدرسي للصغار وكذا إيجاد حلول لمساعدة الشباب والمساهمة في إعادة إدماج الذين غادروا المدرسة؛

- إحداث نظام تكوين يستمر على مدى الحياة وذلك عبر إضافة مستويات جديدة إلى نظام التكوين المهني خاصة الإجازة والماستر المهنيين، وكذا مأسسة مسارات تسمح بالانتقال من التكوين المهني إلى التعليم العالي؛

- وضع آليات لتوقع الاحتياجات وربط عملية التكوين بالشغل؛

- مواكبة إحداث نظام حكامة جديد للتكوين المهني؛

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر مضاعفة المؤسسات الموكل تسييرها للمهنيين وكذا تنمية المؤسسات ذات الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص.

ومن جهة أخرى عرفت سنة 2013 مجموعة من الإنجازات الموازية منها:

- مواصلة إنجاز ورش إعادة هندسة نظام التكوين المهني وفق مقاربة الكفاءات باعتبارها مقاربة تتوخى اكتساب الكفاءات. وفي هذا الإطار، تم، في بداية سنة 2013، إبرام اتفاقية مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية من أجل توفير الدعم لهذا المشروع؛

- وضع ميكانيزمات موجهة لتنمية التكوين في طور الشغل خاصة في القطاعات التي تعرف إقلاعا وفي القطاعات المصدرة مع مواصلة ورش تحسين الحكامة لأنظمة العقود الخاصة بالتكوين.

إضافة إلى ذلك، شرع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في إنجاز الشطر الثالث من مخططه التنموي الهادف إلى تكوين مليون شاب في أفق 2015-2016، حيث بلغت، برسم السنة الدراسية 2012 - 2013 ، أعداد المتدربين 310000 متدربا في حين وصل عدد المؤسسات إلى 327 مقابل 184 خلال سنة2001-2002 .

و تميزت سنة 2013 بتدشين صاحب الجلالة للمعهد المتخصص في مهن الطيران ولوجستيك المطارات بالنواصر. ويتوفر هذا المعهد الجديد للتكوين و التميز على طاقة استيعابية تصل الى 2000 متدربا ستمكن من توفير الموارد البشرية لتلبية حاجيات المصنعين في مجال معدات الطائرات الموجودة بالمغرب.

كما ستتميز سنة 2014 ب:

- المصادقة على استراتيجية تنمية التكوين المهني في أفق 2020 وكذا برامج العقود المتعلقة بها؛
- مواكبة حاجيات الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي و الاستراتيجية الطاقية من الموارد البشرية؛
- تفعيل التكوين بالتدرج المهني وذلك عبر توفير الإعانات الضرورية من أجل إنجاز برامج التكوين؛
- مواصلة دعم الدولة للتكوين المهني الخاص وذلك من خلال تحمل جزء من مصاريف تكوين المتدربين المسجلين بالمؤسسات الخاصة المعتمدة.

5.3.2.3 تعزيز البحث والتنمية

1.5.3.2.3 تطوير البحث العلمي الجامعي

تندرج السياسة الحكومية في مجال البحث العلمي في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير البحث العلمي في أفق 2025، والتي تهدف إلى جعل البحث العلمي رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتمثل هذه الاستراتيجية التي انطلقت منذ سنة 2006، خارطة طريق تمكن من وضع خطط عمل سنوية ومتعددة السنوات لأجل النهوض بالبحث وتثمينه. وترتكز هذه الاستراتيجية على ثمانية محاور رئيسية منها تحسين جودة العيش و تنمية الزراعة في ظروف صعبة و الحفاظ وتثمين الموارد الطبيعية و انعاش التكنولوجيا الحيوية و تقنيات الإعلام و التواصل و تدبير المخاطر و الابتكار وتنافسية المقاولات.

في هذا الإطار، ستعمل الحكومة على مواصلة إنجاز برامج متعددة تهدف إلى النهوض بالبحث العلمي والتقني، و يتعلق الأمر ب:

- برنامج دعم البحث العلمي؛
- البرامج الموضوعاتية لدعم البحث العلمي؛
- برامج تنمية البحث القطاعي والبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛
- برنامج تنمية وحدات البحث المرتبطة بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني وأقطاب الكفاءة.

وأخيرا، وضعت الدولة فيما يتعلق بالبنى التحتية للبحث، بنيات تحتية وطنية لدعم التعليم والبحث العلمي والابتكار، منها : المركز الوطني للمعلومة العلمية و التقنية و مختبرات الدعم التقني للبحث العلمي والشبكة المعلوماتية بين الجامعات "مروان".

ونتيجة للمجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة، عرفت نسبة الناتج الداخلي الخام المخصصة للبحث العلمي ارتفاعا بنسبة 0,8 % سنة 2012.

2.5.3.2.3 استراتيجية مغرب ابتكار

تهدف استراتيجية مغرب ابتكار إلى جعل الابتكار عنصرا رئيسيا للتنافسية ومن المغرب بلدا جاذبا للمواهب ولمشاريع الأبحاث ومنتجا للتكنولوجيا. ويتمثل الهدف المنشود في إنتاج 1000 براءة اختراع مغربية وإحداث 200 مقاولة ابتكارية ناشئة في أفق 2014. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول النقاط التالية:

1. **"مبادرة مغرب ابتكار"** التي تم اعتمادها في يونيو 2009 والتي تهدف إلى خلق قيمة مضافة ومناصب شغل مؤهلة داخل المقاولات المغربية وذلك عبر رافعة الابتكار وتثمين البحث والتنمية وتحفيز الملكية الفكرية والصناعية.

وقد تم وضع ثلاث آليات لتمويل الابتكار. ويتعلق الأمر ب:

- **"انطلاق"** والذي يستهدف المقاولات الناشئة التي لا يتعدى عمرها سنتين وذات مؤهلات كبيرة والحاملة لمشاريع تستخدم نتائج الأبحاث والمشاريع المبتكرة القابلة للاستغلال التجاري. ويغطي الدعم المقترح النفقات المرتبطة بمشروع التنمية في مرحلة ما بعد الإنشاء بنسبة 90% وفي حدود سقف 1 مليون درهم؛
- **"الخدمات التكنولوجية الشبكية"** التي تستهدف الشركات ومجموعات أو اتحادات الشركات المؤهلة والتي تعمل في قطاعات الصناعة وتكنولوجيات الاعلام والتواصل والتكنولوجيات المتقدمة، وذلك من أجل تمويل التشخيص التكنولوجي أو الخدمات التي تدخل في إطار عملية الابتكار أو ذات محتوى تكنولوجي. وسيغطي الدعم المقترح في هذا الإطار المصاريف الخاصة بخدمات الخبراء بنسبة 75 % وفي حدود 100.000 درهم؛

- **"تطوير"** الموجه لدعم التنمية، والذي يغطي، في حدود 4 ملايين درهم، ما يناهز 50% من النفقات الملتزم بها في إطار مشاريع البحث والتنمية المنجزة من قبل الشركات العاملة في قطاعات الصناعة وتكنولوجيات الاعلام والتواصل والتكنولوجيات المتقدمة التي توجد في طور التطوير من قبل اتحادات أو تجمعات الشركات العاملة في المجمعات الصناعية.

وقد تم خلال سنة 2013 اختيار 10 ملفات، في إطار النسخة الأولى لطلبات عروض مشاريع آليات تمويل الابتكار كما تم التوقيع كذلك على 12 اتفاقية للتوزيع.

ومن المتوقع برسم سنة 2014، إطلاق أربعة طلبات عروض لإنجاز مشاريع و مواصلة مواكبة المقاولات التي تم اختيارها في النسخ السابقة.

2. دعم إحداث المجمعات الصناعية المغربية

تم تجسيد دعم الدولة لإحداث المجمعات الصناعية من خلال الدعم المالي المحدد في سقف 2 مليون درهم سنويا خلال فترة قصوى تصل إلى 5 سنوات.

و تهدف المجمعات الصناعية إلى تنشيط وتوحيد أنشطة مختلف الفاعلين، (المقاولات ومراكز التكوين ووحدات البحث)، المتعلقة بالمشاريع التعاونية ذات النفع الكبير على البحث والتنمية وذلك في مجالات ومواضيع محددة وتوفير محيط تكنولوجي وتكامل يشجع على تطوير مشاريع البحث والتنمية والابتكار.

كما تميزت سنة 2013 بانطلاق 4 مجمعات صناعية استفادت من الدعم المالي للدولة وذلك في إطار اتفاقيات تم توقيعها سنة 2012 وكذا توقيع عقدي برنامج مع مجمعين صناعيين جديدين تم اختيارهما بعد إعلان جديد عن طلبات مشاريع.

و من المرتقب أن تعرف سنة 2014 مواصلة المجهودات المبذولة لتعزيز مفهوم "المجمعات الصناعية" خاصة على مستوى القطاعات المتعلقة بالمهن العالمية للمغرب، وذلك بهدف منح الرمز التجاري لسبع مجمعات صناعية جديدة خلال سنة 2014.

3. إحداث أحياء الابتكار

سيتم، في أفق 2017، إحداث وتطوير 14 حضيرة تكنولوجية، تسمى "أحياء الابتكار" التي تم إحداثها بشراكة مع الجامعات حيث ستمكن من توفير بنية تحتية للاستقبال وإطار تكنولوجي ملائم لمشاريع البحث والتنمية والمقاولين الشباب حاملي مشاريع مبتكرة.

تميزت سنة 2013 بانطلاق أشغال بناء حي للابتكار بمراكش كما تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين الدولة وجامعة سيدي محمد بن عبد الله من أجل إحداث حي للابتكار بمدينة فاس وكذا الشروع في إعداد المخطط التمويلي " BUSINESS PLAN " لحي الابتكار بالرباط.

و ستعرف سنة 2014 إنهاء أشغال تهيئة حي الإبتكار بفاس ومراكش وكذا إتمام المخطط التمويلي " Business Plan " لمدينة الإبتكار بالرباط، بالإضافة إلى إعطاء الانطلاقة لمشاريع جديدة لإحداث أحياء للإبتكار بشراكة مع الجامعات المعنية بمدن سطات ومكناس و وجدة.

6.3.2.3 الآليات الخاصة لدعم تنافسية المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا

آليات دعم المقاولات المتوسطة والصغرى

يتوقع في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي تفعيل المخطط الذي يهدف إلى تنمية المقاولات المتوسطة والصغرى وتعزيز تنافسيتها . و يرتكز هذا المخطط على البرامج التالية:

- **برنامج "امتياز"** الذي يمكن من دعم المشاريع التنموية المنجزة من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تمكينها من منح الاستثمار تمثل 20% من المبلغ الاستثماري الإجمالي في حدود 5 ملايين درهم؛

- **برنامج "مساندة"** الذي يهدف إلى إحداث برامج وظيفية واقتناء أنظمة معلوماتية لفائدة المقاولات المتوسطة والصغرى المستفيدة من تمويل يصل إلى 60% من تكلفة هذه البرامج في حدود 1 مليون درهم.

تتمثل أهم منجزات الآليات السالفة الذكر فيما يلي:

- بالنسبة **لبرنامج "امتياز"**، تمت الموافقة على 116 مشروعا تنمويا في إطار6 طلبات للمشاريع التي تم الإعلان عنها خلال الفترة 2010-2012؛

وعلى مستوى الانعكاسات المنتظرة من هذا البرنامج ، ستتمكن 116 مقاولة على مدى خمس سنوات، من تحقيق لرقم معاملات إضافي يصل إلى 26 مليار درهم وقيمة مضافة إضافية تصل إلى 8,5 مليار درهم وكذا إحداث 8.721 منصبا للشغل والمساهمة بأكثر من 2.630 مليون درهم برسم الضريبة على الشركات أي حوالي 5 مرات مبلغ المنحة التي تقدمها الدولة.

- أما بخصوص **برنامج "مساندة"**، فقد تم إطلاق حوالي 1.224 مشروعا لمواكبة المقاولات منذ سنة 2010 إلى غاية نهاية يونيو 2013.

بعد انتهاء أجل الإطار التعاقدي الأول بين الدولة والوكالة الوطنية للمقاولات المتوسطة والصغرى مع نهاية سنة 2012 ومن أجل ضمان استمرارية تفعيل برامج الدعم لفائدة المقاولات المتوسطة والصغرى، تم التوقيع بين الطرفين على إطار تعاقدي جديد خلال سنة 2013 للفترة الممتدة ما بين 2013 و2015 يهدف إلى المواكبة السنوية ل80 مقاولة متوسطة وصغرى التي تتوفر على مؤهلات عالية في إطار برنامج "إمتياز" و700 مقاولة متوسطة وصغرى في إطار برنامج "مساندة".

وتجدر الإشارة إلى أنه برسم الدورة الأولى من برنامج "إمتياز" 2013 (التي انطلقت في 4 أبريل وانتهت في فاتح يوليوز من هذه السنة)، يتم حاليا تقييم منحة إجمالية تصل إلى 197 مليون درهم بالنسبة ل 58 طلبا للترشيح. وقد انطلقت الدورة الثانية بتاريخ 19 يوليوز 2013.

أما بالنسبة لبرنامج "مساندة" فبلغ عدد المستفيدين إلى غاية يونيو 2013 ، 192 مقاولة متوسطة وصغرى تمثل 224 عملية مواكبة منجزة.

و ستعرف سنة 2014 مواصلة تفعيل الإطار التعاقدي الجديد بين الدولة والوكالة الوطنية للمقاولات المتوسطة والصغرى من أجل دعم تنافسية هذه المقاولات خاصة عبر توسيع الدعم ليشمل قطاعات جديدة ويتعلق الأمر بمجال الكيمياء والمواد شبه الكيماوية والصيدلة التي تم التوقيع على عقود البرامج بشأنها بمناسبة المناظرة الوطنية حول الصناعة في فبراير 2013.

الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا

من بين الأهداف التي حددتها الحكومة، وضع استراتيجية وطنية لتشجيع المقاولات الصغيرة جدا والتي تهدف أساسا إلى إنجاز ما يلي:

- دعم ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا والمُهيكَلة والتي تعمل في إطار القانون من أجل تطويرها وتحقيق إقلاعها؛
- مواكبة "الوحدات الواضحة"" UNITÉS VISIBLES" الخاضعة للضريبة المهنية لإضفاء الطابع الرسمي على أنشطتها وهيكلتها بشكل يمكنها من الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للوحدات المنظمة؛
- التحفيز المستمر على إحداث المقاولات من طرف النساء والرجال وتعزيز طموحاتهم في مجال الأعمال.

تعمل هذه الاستراتيجية على بلوغ أهدافها من خلال نهج مقاربة شمولية ترتكز على المحاور التالية:

- **النظام الضريبي:** ملائمة و تحسين النظام الضريبي لجعله أكثر استجابة لمتطلبات المقاولة الصغيرة جدا؛
- **الولوج إلى التمويل:** الرفع من فعالية الضمانات الممنوحة من قبل الدولة بشكل يشجع المؤسسات البنكية على تطوير الخدمات الموجهة لهذه الفئة من المقاولات؛
- **التغطية الاجتماعية:** توفير نظام للتغطية الاجتماعية يتماشى ومتطلبات المقاولة الصغيرة جدا ؛
- **المواكبة:** عبر إيلاء اهتمام خاص عن قرب لفائدة هذه المقاولات.

4.2.3 إنعاش التشغيل

يعتبر انعاش التشغيل إحدى أولويات البرنامج الحكومي بهدف تقليص نسبة البطالة لتصل إلى 8% في أفق 2016 خاصة عبر تعزيز تدابير إنعاش التشغيل وتعزيز ملاءمة التكوين للتشغيل وكذا دعم إحداث المقاولات. اضافة الى ذلك تعمل الحكومة على تعزيز الإطار القانوني للعلاقات المرتبطة بالشغل وتطوير الحوار الاجتماعي وكذا تعزيز جودة خدمات الحماية الاجتماعية.

وتتجلى أهم المنجزات المسجلة برسم سنة 2013 في إطار البرامج الأساسية لإنعاش التشغيل فيما يلي:

- **برنامج إدماج:** مكنت مواصلة تفعيل هذا البرنامج، خلال الفترة الممتدة من يناير 2013 إلى غاية متم شهر غشت 2013 من إدماج 34.626 باحثا عن العمل منها 2.398 في إطار التوظيفات الأجنبية؛

- **برنامج تأهيل:** الذي استفاد منه 101.537 باحثا عن العمل خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2007 إلى غاية متم شهر غشت من سنة 2013، منهم 14.753 مستفيدا خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2013؛

- **برنامج مقاولتي:** الذي مكن، منذ بداية سنة 2013 إلى غاية متم شهر غشت من نفس السنة، من مواكبة أكثر من 819 من حاملي المشاريع وإحداث 442 مقاولة مكنت من إحداث 574 منصبا للشغل. وبلغ عدد المقاولات المحدثة، منذ انطلاق هذا البرنامج سنة 2007 إلى غاية متم شهر غشت من سنة 2013، 5.139 مقاولة صغيرة ساهمت في إحداث 14.117 منصبا للشغل.

وبالموازاة مع البرامج الثلاثة السابقة، تم اتخاذ تدابير أخرى تتعلق بإنعاش التشغيل في إطار "تحمل التغطية الإجتماعية" عبر إبرام 538 اتفاقية ما بين يناير وغشت 2013، مما جعل العدد الإجمالي للاتفاقيات الموقعة يصل منذ دخول هذه التدابير حيز التنفيذ إلى 822 اتفاقية. أما بخصوص "عقد الإدماج المهني" فقد بلغ عدد العقود المبرمة 61 عقدا خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2013 أي بحصيلة إجمالية مند دخول عقد الادماج المهني حيز التنفيذ في أكتوبر 2011 ناهزت 208 عقدا مُوقعا.

أما بخصوص سنة 2014، فمن المتوقع في إطار برامج إنعاش التشغيل الثلاث، إدماج 55.000 مستفيدا من برنامج "إدماج" و18.000 مستفيدا من برنامج "تأهيل" ومواكبة 1.500 حاملا لمشروع في إطار التشغيل الذاتي.

كما ستتميز سنة 2014 كذلك بمواصلة البرامج التي توجد حاليا قيد التنفيذ والمتعلقة بإنعاش التشغيل مع السهر على تعزيزها وتطويرها وذلك على ضوء نتائج تقييمها وكذا اتخاذ تدابير جديدة لإنعاش التشغيل و هكذا سيتم:

- الإنهاء من إنجاز دارسة لتقييم برنامج "تأهيل"؛
- إحداث برنامج " مبادرة" الذي يهدف إلى إنعاش التشغيل ذي المنفعة الاجتماعية داخل النسيج الجمعوي و انطلاق برنامج "تأطير" الذي يهدف الى تحسين التأطير وتشغيل الباحثين عن العمل الحاصلين على الشهادات منذ مدة طويلة.

كما سيتم إنجاز عمليات أخرى تهدف أساسا إلى:

- تعزيز المراقبة و الحقوق الأساسية للشغل ولمفهوم الشغل اللائق؛
- تحسين الظروف الصحية والسلامة بأماكن العمل ومواصلة برنامج مكافحة تشغيل الأطفال؛
- تطوير دورات التكوين والتدريب لفائدة هيئات النقابات المهنية؛
- تقوية دور مفتشية الشغل في مجال مراقبة ظروف العمل بالقطاع غير المهيكل؛
- إعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية.

يجدر التذكير الى أنه ومن أجل تعزيز السلم الاجتماعي، وفي إطار الحوار الاجتماعي مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين ، تم إحداث تعويض عن فقدان الشغل بالموازاة مع إحداث نظام لمواكبة الأشخاص المعنيين قصد تسهيل إعادة إدماجهم في سوق الشغل. وسيتكلف الصندوق الوطني للضمان الإجماعي بتدبير هذا الإجراء.

و ستساهم الدولة في تمويل هذه الخدمة من خلال دفعة انطلاقة "FONDS D'AMORÇAGE " مع العلم أن استمرارية تمويل هذه الخدمة ستقتصر فقط على مساهمات المأجورين وأرباب العمل.

5.2.3 الاقتصاد الوطني في خدمة التنمية المستدامة

1.5.2.3 حماية البيئة

تعتبر حماية البيئة في كل قطاعات الأنشطة الاقتصادية من بين الأولويات الأساسية لجميع السياسات والاستراتيجيات التنموية باعتبار شرطا أساسيا لضمان ديمومة الموروث الطبيعي الوطني وتحسين مستوى العيش للمواطنين.

وتتجلى أهمية قطاع البيئة في دعوة صاحب الجلالة في خطاب العرش ل 30 يوليوز 2009 إلى إعداد ميثاق وطني للبيئة. وفي هذا الإطار، تهدف السياسة الوطنية المتبعة في مجال البيئة أساسا إلى ما يلي:

- سد العجز الكبير الذي يعرفه هذا المجال وإحداث نظام للحماية المستدامة للبيئة على شكل ميثاق وطني يتم إعداده بتشاور بين مختلف الفاعلين المعنيين (الوزارات المجتمع المدني القطاع الخاص...)؛

- حماية التنوع البيولوجي وجودة الموروث الطبيعي والتاريخي؛

- التنمية المتوازنة وتحسين جودة العيش والظروف الصحية للمواطنين.

وبالموازاة مع تفعيل البرامج الأساسية للسياسة البيئية الوطنية، وطبقا للتوجيهات الملكية وتنفيذا للالتزامات الحكومية ، تمت المصادقة على مشروع قانون-إطار بمثابة الميثاق الوطني للتنمية المستدامة وذلك بمنحه سندا قانونيا ليشمل المبادئ، الواجبات، الحقوق والالتزامات التي ينص عليها هذا الميثاق.

وهكذا، يجسد هذا المشروع مدى عزم بلادنا على إدراج هذه الديمومة في مجهوداتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مع الحرص على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والبرامج ومخططات العمل المبرمجة في احترام تام لمتطلبات الحفاظ على البيئة و التنمية المستدامة. مما سيترتب عنه مستقبلا إعداد وتفعيل استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

يرتكز تفعيل السياسة العمومية في مجال البيئة حول البرامج الأساسية التالية:

- **البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة**

يهدف هذا البرنامج الذي تم إعداده سنة 2005 أساسا إلى إعادة هيكلة وتوسيع شبكة التطهير السائل، تعزيز شبكة تصريف مياه الأمطار وإنجاز معدات التصفية بمعالجة على ثلاثة مراحل، أو انجاز محطات المعالجة القبلية ومصرفة إلى مياه البحر حسب الحالات. ومن المتوقع أن يمكن هذا البرنامج في أفق 2020 بلوغ نسبة الربط الإجمالي بشبكة التطهير السائل 80% بالوسط الحضري وتقليص تلوث الماء بنسبة 60% وتعزيز نسبة المهنية في تدبير هذا القطاع.

سيتم إنجاز هذا البرنامج على مستوى 260 مدينة ومركز حضري تضم ساكنة إجمالية تصل إلى أكثر من 10 ملايين نسمة.

وعلى مستوى الإنجازات، يلخص الجدول التالي تحسن مؤشرات قطاع التطهير السائل للفترة 2005-2012 :

تطور المؤشرات الأساسية لقطاع التطهير السائل

المؤشر / السنة	2005	2012
نسبة الربط بشبكة التطهير السائل	%70	**%73**
مستوى معالجة المياه المستعملة	%7	**%28**
محطات المعالجة قيد الإشتغال	21 محطة	**73 محطة**
تدبير مرفق التطهير بطريقة مهنية	**101 جماعة**	**177 جماعة**

وقد تميزت سنة 2013 بتمويل مشاريع التطهير السائل لفائدة 102 مدينة ومركز حضري عبر مساهمة للميزانية العامة للدولة تقدر ب265 مليون درهم.

كما ستعرف سنة 2014 مواصلة تفعيل برنامج التطهير السائل عبر مساهمة مالية تصل إلى 250 مليون درهم من أجل تمويل مشاريع تتعلق ب 123 مدينة ومركز حضري.

البرنامج الوطني للنفايات المنزلية

تم إعداد البرنامج الوطني للنفايات المنزلية سنة 2008 في ظل ظرفية تتميز بتطور كبير للساكنة الحضرية وانتشار الأحياء الهامشية مع ارتفاع ملحوظ على مستوى الحاجة للولوج إلى الخدمات الأساسية. أمام هذه الوضعية أصبح من الصعب جمع وإفراغ وإتلاف النفايات المنزلية والمماثلة والتي يصل حجمها بالوسط الحضري إلى حوالي 5 ملايين طن سنويا أي بنسبة 0,76 كيلوغرام للفرد في اليوم.

يهدف هذا البرنامج بالأساس إلى دعم الجماعات من أجل:

- تدبير مرافق النفايات المنزلية بطريقة مهنية؛
- الرفع من عملية جمع النفايات والنظافة بالحواضر إلى مستوى 90% في أفق 2015 و100% في أفق 2020؛
- إنجاز مطارح مراقبة للنفايات المنزلية والمماثلة لها لفائدة جميع المراكز الحضرية بنسبة 100% في أفق 2015؛
- تطوير عملية -الفرز وإعادة التدوير والتثمين- عبر عمليات رائدة قصد بلوغ مستوى إعادة تدوير في حدود 20 % في أفق 2015؛
- إغلاق أو إعادة تأهيل جميع المطارح العشوائية في أفق 2015؛
- تكوين و تحسيس الفاعلين المعنيين بإشكالية النفايات المنزلية؛ و
- تعميم المخططات المديرية لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها على جميع أقاليم وعمالات المملكة.

وقد بلغت المساهمات المالية المخصصة من الدولة لفائدة الجماعات الترابية منذ سنة 2008 إلى غاية متم شهر أبريل 2013 ، مبلغا إجماليا يقدر بـ 2,18 مليار درهم.

منذ انطلاق البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، تم إحداث 14 مطرحا مراقبا، و4 مطارح توجد في طور الإنجاز كما تمت إعادة تأهيل 24 مطرحا عشوائيا. وقد مكنت المطارح التي يتم استغلالها حاليا من معالجة حوالي 1,7 مليون طن سنويا أي بنسبة 32% من مجموع النفايات المنزلية على المستوى الوطني إلى غاية متم سنة 2012.

كما تميزت سنة 2013 بمواصلة المنجزات المتعلقة بالبرنامج الوطني للنفايات المنزلية وذلك عبر رصد غلاف مالي يصل إلى 80 مليون درهم تخصص لإنجاز مطرحين مراقبين لفائدة مدينتي طنجة وورزازات وإغلاق مطرحين موجودين حاليا بعد إعادة هيكلتهما لفائدة مدينتي العيون وورزازات.

وبالإضافة إلى ذلك، ستعرف سنة 2014 مواصلة تفعيل البرنامج الوطني للنفايات المنزلية من أجل تدارك التأخر المسجل على مستوى التطهير الصلب وقلة الكفاءة اللازمة على المستوى المحلي.

ويمكن تلخيص العمليات الأساسية المبرمجة في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل والبرنامج الوطني للنفايات المنزلية برسم سنة 2014 كما يلي:

- مواصلة تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة عبر تنظيم المناظرة الوطنية الأولى حول التنمية المستدامة وتنظيم الدورة الثامنة للمجلس الوطني للبيئة؛
- تأهيل الظروف البيئية على مستوى قطاع الخزف وذلك عبر استبدال الأفران التقليدية بأخرى تعمل بالغاز لفائدة صناع الخزف بالمناطق الهشة وذات الأولوية. سيتم تخصيص غلاف مالي يصل الى 20 مليون درهم من أجل إعانة الصناع على اقتناء أفران الغاز في حدود 40%؛
- مواصلة مشروع التدبير المندمج للمناطق الساحلية (2012-2017) على مستوى الجهة الشرقية، الذي انطلق في إطار التعاون مع البنك الدولي وكذا دعم صندوق البيئة العالمي (**FEM**) بملغ 46 مليون درهم.

2.5.2.3 المحافظة على الموارد الغابوية ومحاربة التصحر

تطبيقا للبرنامج الغابوي الوطني 1999-2019، تم وضع برنامج عشري (2005/2014) من أهدافه الاستراتيجية : محاربة التصحر و المحافظة وتنمية الموارد الغابوية و التنمية البشرية في المجال الغابوي ومحيط الغابات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تم وضع مخطط عمل يرتكز على المحاور الرئيسية التالية:

- التحصين الشامل للمجال الغابوي (9 ملايين هكتار)؛
- التصدي لتدهور الغطاء الغابوي عن طريق التشجير و إعادة إحياء الغابات وتحسين المراعي على مساحة تقدر ب400.000 هكتار؛
- التحكم في انجراف التربة على مساحة تقدر ب 1,5 مليون هكتار؛
- مساهمة المساحات الغابوية في تحسين ظروف عيش الساكنة المجاورة؛
- الحفاظ وتثمين التنوع البيولوجي الذي يزخر به بلدنا في 154 موقع ذو أهمية بيولوجية وإيكولوجية تغطي 2,5 مليون هكتار؛
- تحسين مساهمة المنتوجات الغابوية المحلية في تغطية الحاجيات الصناعية والصناعة التقليدية، وكذا تحسين مستوى تنافسية السلاسل الغابوية؛
- تثمين الفضاءات المحمية والمحافظة عليها وحماية موارد الصيد البري و أسماك المياه العذبة وتدبيرها المستدام.

وفي هذا الإطار ، تميزت سنة 2013 بإنجاز ما يلي:

- التحصين العقاري: تحفيظ الملك الغابوي على مساحة 630.000 هكتار؛
- إعادة احياء الغابات وتنمية الأنظمة الإيكولوجية الغابوية عبر إعادة التشجير وتجديد الأغراس على مساحة تقدر ب 44.000 هكتار، مع العمل على تعويض الجمعيات المستفيدة بحماية مساحة 92.833 هكتار وإنتاج 40 مليون شتلة؛
- محاربة التصحر وحماية المياه والتربة عبر تثبيت 700 هكتار من الكثبان الرملية وتصحيح مسار الوديان لأكثر من 180.000 متر مكعب؛
- تقوية التجهيزات والبنيات عبر فتح و صيانة المسالك الغابوية على مسافة تقدر ب 1800 كيلومتر؛
- إنجاز الأشغال المتعلقة بالمراعي وتحسين التشجير.

أما برسم سنة 2014، وأخذا بعين الاعتبار لإنجازات البرنامج العشري 2005-2014، فمن المتوقع إنجاز العمليات المتعلقة بالسنة الأخيرة من هذا البرنامج، وذلك تماشيا مع البرنامج الحكومي وتحقيقا لأهداف حماية الأنظمة الايكولوجية للغابة والتدبير المستدام لمواردها.

3.3 تطوير الرأسمال البشري وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي

بفضل المجهودات المبذولة في السنوات الأخيرة في إطار تفعيل سياسته الهادفة الى تطوير الرأسمال البشري وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي، حقق المغرب معظم أهداف الألفية للتنمية التي تعتبر بمثابة خارطة طريق معتمدة من طرف المجتمع الدولي والتي تروم إلى محاربة الفقر وتسريع التنمية على الصعيد العالمي في أفق 2015.

وفي هذا الصدد، تم تقليص الفقر المطلق أو النسبي أو المتعدد الأبعاد إلى أقل من النصف ما بين 1990 و2011. ومن جهة أخرى، انتقلت النسبة الصافية للتمدرس من 52,4% في بداية التسعينات إلى 99,6 % في 2012-2013، في حين انتقلت نسبة تعلم الأطفال ما بين 15 و24 سنة من 58% سنة 1994 إلى 84,6% سنة 2012. كما تمكن المغرب من التقليص من نسبة وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات إلى 30,5 لكل ألف ولادة ما بين 2007 و2011، أي أكثرمن نصف نسبة 76 في الألف التي سجلت ما بين 1987 و1991. كما لوحظ أيضا تطور في تحقيق الأهداف الأخرى كتحسين صحة الأم.

كذلك، واستنادا على هذه المكتسبات فإن الحكومة عازمة، وفقا للتوجهات الملكية السامية وتنفيذا لبرنامجها، على مواصلة عملها من أجل تمكين المواطن من التعليم والصحة الجيدة والسكن اللائق.

كما ستواصل الحكومة إيلاء عناية خاصة للطبقات الاجتماعية المهمشة خاصة عبر مواصلة المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية.

من جهة أخرى، و بغية التوفر على معطيات محينة تمكن من ملاءمة مختلف السياسات العمومية مع التحولات الديمغرافية وحاجيات الساكنة وخاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن وكذا فيما يخص محاربة الفقر، ستقوم الحكومة بتنظيم الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014 وذلك تماشيا مع مبادئ و توصيات الأمم المتحدة.

1.3.3 تعليم ذو جودة للجميع

1.1.3.3 قطاع التربية الوطنية

دعا جلالة الملك، في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 20 غشت 2013، بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب، إلى تمكين المدرسة المغربية من الوسائل التي تساعدها على أداء مهمة التربية والتكوين وتلبية التطلعات المشروعة للشباب المغربي. كما أكد جلالة الملك على ضرورة متابعة الاصلاحات التي أجريت على مستوى التعليم الأولي والوسائل البيداغوجية وثانويات التميز.

وتحتل هذه المكونات مكانة مهمة في إطار سياسة الحكومة للتربية والتكوين والذي ترتكز على أربعة خيارات استراتيجية: 1) دعم التمدرس مع إعطاء الأولوية لمبدأ المساواة وتكافؤ

الفرص، 2) تحسين جودة التعليم، 3) تطوير حكامة ونجاعة المنظومة التعليمية، 4) تعزيز قدرات الموارد البشرية.

هذا وفيما يتعلق بدعم التمدرس ستقوم الحكومة بمتابعة المجهودات المبذولة في مجال التعليم الأولي والابتدائي والاعدادي وكذا توسيع قاعدة التعليم الثانوي التأهيلي وذلك بهدف الوصول إلى نسبة تمدرس بالتعليم الاولي تبلغ 75% برسم السنة الدراسية 2016-2017 مقابل 59,5% سنة 2011-2012. وخلال نفس الفترة من المنتظر أن تنتقل نسبة التمدرس بالتعليم الابتدائي والاعدادي و التأهيلي على التوالي من 97,9% و83,7% و55,4% إلى 100% و90% و 65%.

وفي نفس السياق، سيتم العمل على تحسين مؤشرات جودة التعليم بحلول عام 2016-2017 من خلال خفض نسبة الانقطاع عن الدراسة بالتعليم الابتدائي والاعدادي و التأهيلي على التوالي لتصل إلى 2,1% و5,6% و7,4% مقابل 3,2% و10,4% و11% سنة 2011-2012 وكذا الانتقال إلى نسبة استكمال الدراسة بالتعليم الابتدائي والاعدادي و التأهيلي والتي تبلغ على التوالي 86,2% و65,3% و37,5% سنة 2011-2012 إلى 90% و80% و60% في أفق سنة 2016-2017.

وستندرج ألية الحكامة في إطار المجهود المتواصل من أجل التحكم في التدبير وتحسين الأداء خصوصا من خلال التنظيم المؤسساتي والتعاقد ومتابعة تنفيذ المخطط المديري لنظام المعلومات 2012-2016. أما على مستوى المؤسسات التعليمية فسيتم اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ملاءمة نظام التربية والتكوين مع الاحتياجات والظروف المحلية، تسريع مساطر تدبير المؤسسات التعليمية وكذا تحديد المسؤوليات.

وفيما يخص ورش الموارد البشرية سيتم اتخاذ إجراءات عملية عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة مندمجة والانتهاء من إرساء نظام معلوماتي لتدبير الموارد البشرية.

وفيما يتعلق بإنجازات القطاع، فقد عرفت السنة الدراسية 2012-2013 تطورا ايجابيا لمجمل المؤشرات حيث تم تقريبا تعميم الولوج إلى التمدرس حيث انتقلت نسبة التمدرس بالتعليم الابتدائي من 91,2% سنة 2007-2008 إلى 99,6% سنة 2012-2013. وخلال نفس الفترة انتقلت كل من نسبة تمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 12 و14 سنة من 71,3% إلى 85,4%، ومن 48% إلى 58,8% بالنسبة للأطفال ما بين 15و17 سنة.

وإضافة الى ذلك تم توسيع العرض المدرسي من خلال افتتاح 192 مؤسسة تعليمية جديدة برسم السنة الدراسية 2012-2013 حيث بلغ مجموع المؤسسات برسم هذه السنة 10.208 مؤسسة مقابل 9.206 مؤسسة سنة 2007-2008.

هذا وقد مكنت المجهودات المبذولة من أجل تحسين الجودة والفعالية الداخلية من تطوير نسبة استكمال الدراسة بمختلف الأسلاك حيث بلغت سنة 2012-2013 على التوالي 50,4% و41,9% و34,4% بالنسبة للتعليم الابتدائي والاعدادي و التأهيلي مقابل 29,7% و23,6%

و18,5% سنة 2007-2008. كما بلغت نسبة النجاح بالباكالوريا 57,31% سنة 2012-2013 مقابل 44,7% سنة 2007-2008.

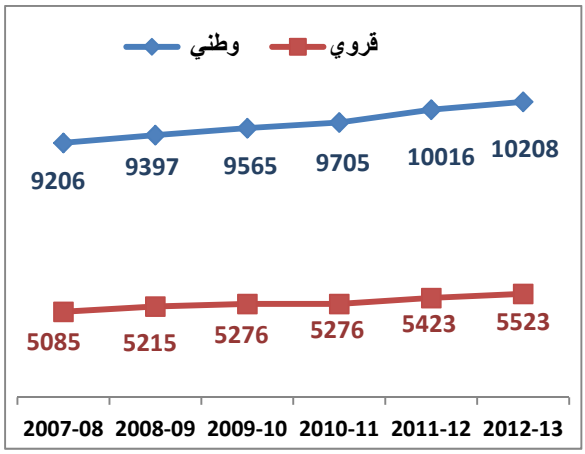

تطور عدد المؤسسات المدرسية

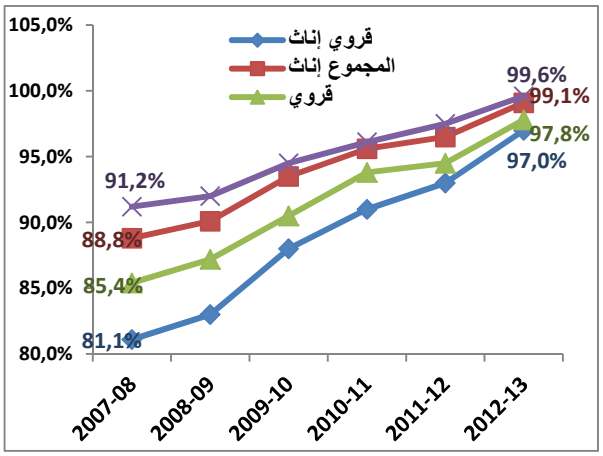

تطور نسبة تمدرس الأطفال ما بين 6 و 11 سنة

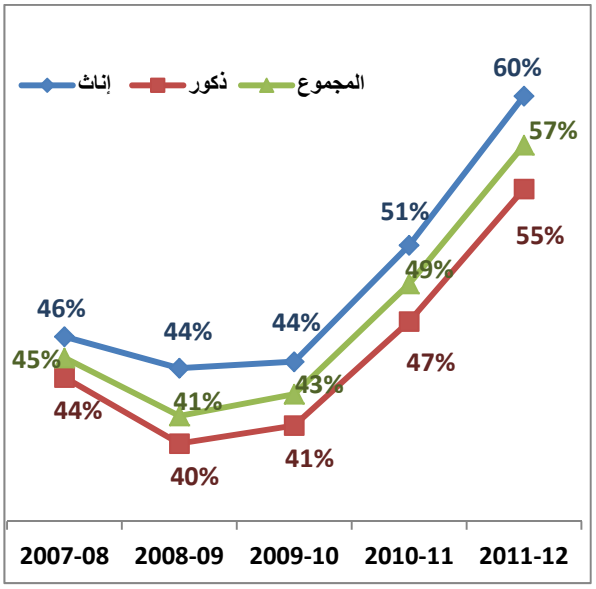

تطور نسبة النجاح في الباكالوريا

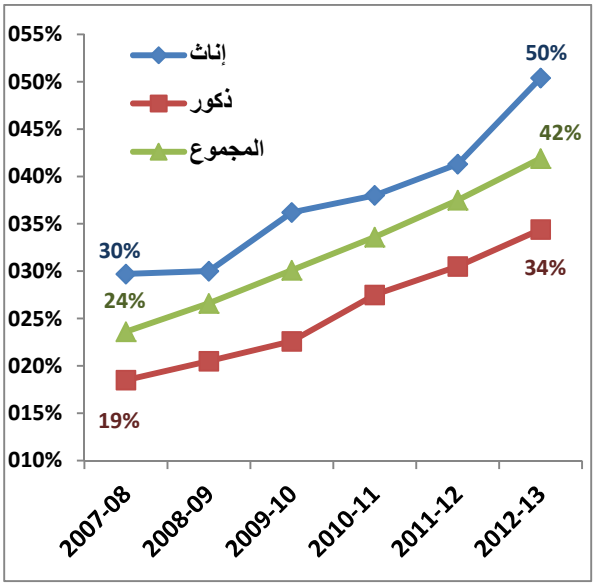

تطور نسبة استكمال الأسلاك الدراسية

هذا، وقد تم تعزيز المجال التشريعي والتنظيمي في سنة 2013 بالمصادقة على القانون رقم 13-02 المتعلق بالإجراءات الخاصة بمحاربة الغش في الامتحانات المدرسية والجامعية وكذا مصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون الخاص بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وذلك وفقا للتوجيهات الملكية الواردة في الخطاب الملكي ل 20 غشت 2013.

اضافة الى ذلك، يتوقع مواصلة تمديد شبكة المدارس الجماعاتية من خلال إحداث 50 وحدة جديدة وتوسيع العرض المدرسي بالتعليم التأهيلي عن طريق إحداث 85 إعدادية و74 ثانوية وكذا تعويض 1000 قاعة من البناء المفكك وربط 2200 مؤسسة تعليمية بالكهرباء و الماء والصرف الصحي وإعادة تأهيل وتجديد التجهيزات ب 3520 مؤسسة تعليمية والصيانة الوقائية لفائدة 10.016 مؤسسة.

2.1.3.3 التربية غير النظامية

بالموازاة مع المجهودات المبذولة في مجال تعميم التعليم، ستعمل الحكومة على مواصلة محاربة ظاهرة اللاتمدرس والانقطاع عن الدراسة بالنسبة للأطفال أقل من 16 سنة في أفق إدماجهم في التعليم النظامي أو التكوين المهني وكذلك تمكينهم من ولوج ملائم لسوق الشغل.

وتهم العمليات المنجزة في إطار التربية غير النظامية تفعيل البرامج التالية:

- برنامج مدرسة الفرصة الثانية الذي يستهدف الأطفال ما بين 9 و 15 سنة الغير المتمدرسين أو المنقطعين عن الدراسة في سن مبكرة. وقد استفاد من هذا البرنامج 174.147 طفل ما بين سنتي 2010 و2012 من بينهم 83.940 فتات. وخلال نفس الفترة تم إعادة إدماج ما يناهز 61.902 طفل منهم 52.743 في التعليم النظامي و9.159 طفل في التكوين المهني.

- برنامج محاربة ظاهرة الهدر المدرسي الذي يهدف إلى تعزيز أليات اليقظة التربوية داخل مؤسسات التعليم الابتدائي والإعدادي. وقد مكن هذا البرنامج من ضمان تتبع تربوي لفائدة 876.638 تلميذ على المستوى الابتدائي والإعدادي.

- برنامج المرافقة الدراسية الذي يستهدف الأطفال المدمجين في مدرسة الفرصة الثانية والتلاميذ ما بين الأسلاك (خاصة الفتيات في العالم القروي). وقد تم تمديد التغطية الجغرافية لهذا البرنامج لخمس جهات خلال السنة الدراسية 2012-2013.

3.1.3.3 محاربة الأمية

تتجسد التزامات الحكومة في مجال التعلم الذي يعتبر عاملا أساسيا لتأهيل النسيج السوسيو-اقتصادي عن طريق مواصلة تفعيل استراتيجية محاربة الأمية. و قد مكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار من خفض نسبة الأمية إلى أقل من 28% في متم سنة 2012.

وقد بلغت أعداد المستفيدين من برامج محو الأمية ما يناهز 750 000 مستفيدة ومستفيد خلال السنة الدراسية 2012-2013، وهكذا بلغ العدد الاجمالي للمستفيدين خلال السنوات العشر الماضية أكثر من 6 700 000 شخصا تشكل الفتيات والنساء أكثر من 84 % منهم والمنحدرين من العالم القروي أكثر من النصف. ومن جهة أخرى بلغت مساهمة 1200 جمعية شريكة في برنامج محاربة الأمية نسبة 53% برسم سنة 2013.

كما استفاد ما يناهز 30 000 مستفيدة ومستفيد خلال موسم 2012-2013 من برنامج ما بعد محو الأمية الذي يهدف إلى الحفاظ على مكتسبات المستفيدين خلال التكوين الأساسي لمحو الأمية وذلك بتأطير 50 جمعية.

وعلى المستوى المؤسساتي، تمت خلال سنة 2013 المصادقة على مرسوم يتعلق بتطبيق القانون 09.38 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

وترتكز العمليات المبرمجة خلال سنة 2014 في إطار البرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تقليص معدل الأمية إلى 20 % في أفق 2016 على المحاور التالية:

- مواصلة تعبئة مختلف الفاعلين والمتدخلين من قطاع عام ومجتمع مدني وجمعيات ومقاولات للرفع من عدد المستفيدين وبلوغ هدف 800.000 مستفيد و مستفيدة؛
- دعم الشراكات مع الجهات والجماعات الترابية الأخرى؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تنويع البرامج وطرق التدريس قصد تلبية الحاجيات المتجددة للمستفيدين.

4.1.3.3 تطوير التعليم العالي

ترتكز استراتيجية الحكومة في الفترة ما بين 2013 و2016 على تحسين حكامة منظومة التعليم العالي وكذا تطوير البحث العلمي والتعاون الدولي.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول النقط التالية:

- الرفع من قابلية خريجي التعليم العالي للاندماج في سوق الشغل؛
- تحسين حكامة التعليم العالي؛
- تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة؛
- مراجعة الترسانة القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي وتكوين الأطر؛
- تطوير التعاون الدولي.

وتندرج هذه الاستراتيجية في إطار استمرارية المجهودات المبذولة في المخطط الاستعجالي 2009-2012 والتي مكنت من تسجيل تقدم إيجابي في مؤشرات قطاع التعليم العالي وخاصة الرفع من أعداد الطلبة والمستفيدين من المنح واللذان بلغا على التوالي 543.419 و216.500 طالب برسم السنة الجامعية 2012-2013.

ومن جهة أخرى، واعتبارا لتزايد أعداد الطلبة ومن أجل الرفع من الطاقة الاستيعابية للجامعات، انطلقت مجموعة من المشاريع بما فيها الشروع في إنجاز كليتين للطب والصيدلة بكل من طنجة وأكادير ومدارس عليا للتكنولوجيا بكل من قلعة السراغنة وبني ملال وكلية علوم الشريعة بالسمارة والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخلة، وكذا الشروع في إنجاز 25 مدرجا بمختلف الجامعات. بالإضافة إلى ذلك، تمت مهننة المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح عبر اعتماد ما يناهز 1160 شعبة برسم سنة 2012-2013 وتحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة.

أما بالنسبة لسنة 2014، تروم العمليات المبرمجة تفعيل التوجهات الملكية لخطاب 20 غشت 2013 وخاصة توطيد مكتسبات المخطط الاستعجالي والرفع من قابلية خريجي التعليم العالي للاندماج في سوق الشغل عبر:

- ملاءمة البرامج و المسارات مع متطلبات سوق الشغل؛
- وضع الوسائل الضرورية لمواجهة الصعوبات المترتبة عن تغيير لغة التدريس في المواد العلمية؛
- تعزيز تأهيل الطلبة لتسهيل اندماجهم في فرص الشغل التي تتيحها المهن العالمية الجديدة للمغرب؛
- الرفع من عدد الطلبة المستفيدين من المنحة بهدف الوصول إلى 230.000 مستفيد برسم سنة 2013-2014، وكذلك توسيع الولوج للخدمات الصحية لفائدة الطلبة كخطوة أولى لتطبيق التغطية الصحية؛
- توسيع وإعادة تأهيل البنيات التحتية للمؤسسات الجامعية القائمة و كذا مواصلة وتسريع المهنية في الشعب بالنسبة للمؤسسات ذات الولوج المفتوح.

2.3.3 عرض صحي جيد و متاح للجميع

إدراكا منها لتطلعات السكان إلى مستوى جيد للخدمات الصحية، والحاجة إلى تكريس الحق في الصحة باعتباره مبدأ أساسيا من حقوق الإنسان، وضعت الحكومة مخطط عمل للفترة 2012-2016 يهدف الى تعزيز المكتسبات والتغلب على العجز المسجل في هذا القطاع. ويرتكز هذا المخطط على المجالات التالية:

- تحسين الولوج للخدمات الصحية وتنظيم المصالح من خلال تطوير خدمات الطب الاستعجالي، وتعزيز العرض الاستشفائي، وإعادة تنظيم وتوحيد سلاسل الولوج للخدمات الصحية وتنمية الصحة بالمجال القروي؛
- تعزيز صحة الأم والطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تنفيذ مخطط لتسريع الحد من وفيات الأمهات والرضع وسياسة وطنية لصحة الأم والطفل واستراتيجية وطنية لتغذية الطفل. وسيتم تعزيز هذه الآليات عن طريق اتخاذ تدابير لتعزيز صحة الشباب، وتحسين الرعاية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تطوير أليات الوقاية والسيطرة على الأمراض المعدية، والأمراض المزمنة والسرطان، ومكافحة الاضطرابات النفسية لدى البالغين والأطفال ومكافحة الإدمان؛
- تطوير الموارد الاستراتيجية لقطاع الصحة والتحكم فيها وتحسين حكامة المنظومة الصحية من خلال تعبئة الموارد البشرية، وتعميم التغطية الصحية الأساسية، وتحسين

وفرة الأدوية والمستلزمات الطبية، وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع وكذلك توطيد الجهوية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد ساهم تطبيق هاته الاستراتيجية، خلال سنة 2013، في تسجيل تقدم ملحوظ خصوصا فيما يهم:

- الإسراع في تعميم نظام المساعدة الطبية والذي مكن 5,47 مليون شخص (حاملي بطاقات وإيصالات) من الاستفادة من هذا النظام حتى مطلع شهر أكتوبر 2013، أي حوالي 67٪ من السكان المؤهلين. وتصل تكلفة توفير الرعاية الصحية المقدمة في إطار نظام المساعدة الطبية إلى نحو 2,4 مليار درهم؛

- إطلاق مخطط للتكفل بالحالات الاستعجالية بوضع 30 وحدة طبية استعجالية للقرب و20 وحدة للمساعدة الطبية الاستعجالية للتوليد في المناطق القروية، واقتناء سيارات إسعاف مجهزة بمعدات تكنولوجية طبية حديثة وشراء خدمة طائرة هليكوبتر للمستعجلات المتنقلة لفائدة المركز الاستشفائي الجامعي بمراكش؛

- وضع مخطط الإسراع في الحد من وفيات الأمهات والرضع، وخاصة من خلال توسيع نطاق مجانية الولادات والعمليات القيصرية، ودعم التكفل بالمضاعفات الأخرى التي تقع أثناء الحمل وبعد الولادة وتعزيز الوحدات الطبية الاستعجالية للتوليد في المناطق القروية وتوسيع نطاقه ليشمل 20 موقعا جديدا في مناطق يتعذر الوصول إليها و تغطيتها؛

- تحسين الاستقبال والمصالح الصحية في المستشفيات العامة عبر مواصلة تجهيز مستشفى التخصصات بالمركز الاستشفائي الجامعي بمراكش، الانتهاء من بناء المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة، ومواصلة تأهيل المراكز الاستشفائية في مشروع "الصحة المغرب|||"؛

- تحسين فرص الحصول على الأدوية والمستحضرات الصيدلانية ولا سيما من خلال زيادة الاعتمادات المخصصة لشراء الأدوية والمنتجات الصيدلانية، وكذلك التخفيض من سعر 320 دواءا مخصص للأمراض المزمنة وتبسيط مساطير منح التراخيص لتسويق الأدوية الجنيسة؛
- تعزيز اليقظة الصحية ومكافحة الأمراض خصوصا من خلال مواصلة أشغال بناء وتجهيز المراكز الجهوية للسرطان والعلاج الكيميائي للقرب، وتعزيز المستلزمات المتعلقة بالصحة العقلية وتشغيل مراكز غسيل الكلى التي بلغت 176 منها 88 بالقطاع العام وكذلك 6 مراكز لزرع الكلي.

كما تندرج الإجراءات المزمع اتخاذها برسم سنة 2014 في إطار خطة العمل 2012-2016 وتتمحور حول المجالات الرئيسية التالية:

- توسيع التغطية الصحية الأساسية من خلال توطيد مكاسب عملية تعميم المساعدة الطبية و مواصلة الدراسة العامة لاقتراح سيناريوهات التغطية المقترحة عبر التأمين الصحي الإجباري للمستقلين و المهن الحرة؛

- تنفيذ المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية من خلال متابعة إحداث مراكز استعجالية للقرب، وتأهيل وضعية المستعجلات في المستشفيات و تشغيل وحدات طبية استعجالية؛

- مواصلة أشغال بناء المستشفيات الجهوية والإقليمية والمحلية، وإجراء دراسات لإطلاق أعمال بناء مركز استشفائي جامعي جديد بكل من طنجة وأكادير وإعادة بناء المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا في الرباط؛

- تحسين الاستقبال والرعاية الصحية في المستشفيات العامة وتوسيع شبكة المستشفيات من خلال تأهيل مستوى المستشفيات المنصوص عليها في مشروع "الصحة المغرب|||"؛

- تطوير الخدمات الصحية الأساسية خاصة في المناطق القروية من خلال إعادة تأهيل منشآت الولادة، وتعزيز تأطير وتجهيز المراكز الصحية خاصة تلك المتعلقة بالمستفيدين من نظام المساعدة الطبية وتحسين التكفل بالحوامل في مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية؛

- توطيد المكتسبات في مجال صحة الأم والطفل والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

3.3.3 عرض سكن لائق وتنمية ترابية منسجمة

1.3.3.3 سياسة تروم تحسين أوضاع السكن وإنعاش السكن الاقتصادي

ترتكز السياسة العمومية لقطاع السكن على تقليص العجز السكني و توفير الظروف الملائمة للاندماج الاجتماعي للساكنة المهمشة. وفي الاطار تتوخى الحكومة تقليص هذا العجز إلى النصف في أفق سنة 2016 ليصل إلى 400.000 وحدة سكنية مقابل 840.000 وحدة سنة 2011 وذلك بإنتاج 170.000 وحدة سنويا. يمكن تلخيص محوري هذه السياسة المتمثلين في تحسين ظروف السكن وإنعاش عرض السكن كما يلي :

1.1.3.3.3 تحسين ظروف السكن:

لمحاربة الفقر والتهميش الحضري ولتمكين الساكنة المهمشة من سكن لائق، شرعت الحكومة في إنجاز عدة برامج:

1.1.1.3.3.3 برنامج مدن بدون صفيح

انطلق هذا البرنامج سنة 2004 بهدف القضاء على مدن الصفيح المتواجدة ب85 مدينة وجماعة حضرية لفائدة 362.319 أسرة. و يتم إنجازه في إطار شراكة مع السلطات الجهوية والمحلية بواسطة "عقود المدينة". و تقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج ب 25 مليار درهم، منها 10 ملايير درهم كمساهمة للدولة.

منذ انطلاقه وحتى متم شهر يونيو 2013، مكن برنامج "مدن بدون صفيح" من تقليص نسبة الأسر القاطنة في مدن الصفيح من 8,2 % إلى 3%، كما شمل عدد الأسر المستفيدة 211.000 أسرة. كما تم الإعلان على 48 مدينة بدون صفيح من بين 85 مدينة مشمولة بهذا البرنامج، مما مكن من تحسين ظروف عيش أكثر من مليون ساكنة.

من جهة أخرى، بلغت نسبة التقدم العام في إنجاز البرنامج على صعيد 37 مدينة غير معلنة كمدن بدون صفيح 78%. كما مكن المغرب هذا البرنامج من الحصول على الجائزة الشرفية للإسكان سنة 2010 المقدمة من طرف الأمم المتحدة للإسكان وكذا تحقيق مرتبة مهمة في إطار "جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات 2010".

وستعرف سنة 2014 تسريع وتيرة تفعيل هذا البرنامج من خلال إعلان 11 مدينة جديدة بدون صفيح وهي: القصر الكبير وسيدي سليمان وبن يخلف وقلعة السراغنة وسطات وسيدي بنور والحسيمة وبركان والبروج والسمارة وسيدي يحيى الغرب.

2.1.1.3.3.3 برنامج تأهيل البنايات المهددة بالانهيار

يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم المباني المهددة بالانهيار وإعادة إيواء الأسر القاطنة بها، كما تقوم الدولة أيضا من خلال هذا البرنامج بمنح مساعدات مباشرة للمستفيدين من أجل إنجاز أعمال التدعيم المحددة من طرف مكاتب الدراسات.

وقد أعطيت الانطلاقة، خلال الفترة ما بين 1999 و 2013، لإنجاز 58 عملية في إطار هذا البرنامج لصالح 57.366 أسرة، بتكلفة تقدر ب 2.962 مليون درهم ومساهمة للدولة ناهزت 1.296 مليون درهم، موزعة على 10 جهات من المملكة و تشمل 29 عمالة و إقليم.

كما يتوقع إعطاء الانطلاقة أشغال 8 برامج جديدة برسم سنة 2014 في كل من الدار البيضاء والقباب وبنجرير وقلعة السراغنة والقصر الكبير ومكناس وأسفي وسلا لفائدة 15.000 أسرة.
و تداركا للفراغ القانوني المؤطر في هذا المجال، قامت الحكومة بوضع قانون خاص بالبنايات المهددة بالانهيار أحالته على مسطرة المصادقة.

3.1.1.3.3.3 برنامج إعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز وإعادة التأهيل الحضري

تهدف عمليات التأهيل الحضري إلى تعميم الولوج إلى المرافق الأساسية وتحسين الإطار المشيد وجودة الفضاءات الحضرية في المدن. و قد مكن هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات 2002 و 2013، من تحسين ظروف العيش لفائدة 1.007.360 أسرة. كما يتوقع خلال سنة 2014 إطلاق 60 برنامجا جديدا للتأهيل الحضري و مشاريع أخرى تندرج ضمن سياسة المدينة.

4.1.1.3.3.3 برنامج السكن الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية للمملكة

يهدف هذا البرنامج، من جهة، إلى محاربة السكن غير اللائق بالمراكز الحضرية للأقاليم الجنوبية التي تهم 20.686 وحدة سكنية، ومن جهة أخرى، إلى توفير26.000 قطعة أرضية مجهزة تتلاءم و حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية وإلى تمكين الأسر المعوزة وذات الدخل الضعيف من الولوج إلى السكن.

يتم تمويل هذا البرنامج، البالغة تكلفته الإجمالية 4.096 مليون درهم، من طرف الميزانية العامة بمبلغ 1.734 مليون درهم و كذا صندوق التضامن للسكنى و الاندماج الحضري بمبلغ 2.145 مليون درهم.

2.1.3.3.3 إنعاش عرض السكن

1.2.1.3.3.3 برنامج المدن الجديدة

من أجل التخفيف من ضغط الطلب على السكن الذي تعرفه المدن المغربية الكبرى، عمدت الدولة على مبادرة إنشاء مدن جديدة بالقرب من مراكش، الرباط ، الدار البيضاء و طنجة وهي على التوالي : تامنصورت، تامسنا، لخيايطة وشرافات. تبلغ تكلفة إنجاز هذه المدن الجديدة 122 مليار درهم وتمتد على مساحة إجمالية قدرها 5.270 هكتار و ينتظر أن تستوعب حوالي 200.000 وحدة سكنية.

2.2.1.3.3.3 برنامج السكن الاجتماعي 250.000 درهم

بغية الرفع من عرض السكن الاجتماعي، منحت الدولة إعفاءات و تحفيزات ضريبية لفائدة المنعشين العقاريين الذين يلتزمون بإنجاز 1500 وحدة سكنية على الأقل خلال 5 سنوات وذلك وفق اتفاقيات و دفاتر تحملات محددة بين الدولة و هؤلاء المنعشين.

منذ سنة 2010 و إلى متم شهر يونيو 2013، تمت الموافقة على 503 مشروع تضم إنجاز 371.215 وحدة سكنية بينما انطلقت الأشغال فعليا بالنسبة ل412 مشروع تشمل 313.594 وحدة سكنية.

و من المتوقع أن يصل مجموع الوحدات السكنية الإجتماعية المحدثة، بنهاية سنة 2014، 120.000 وحدة.

3.2.1.3.3.3 برنامج السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة

تم خلال سنة 2008 وضع آلية جديدة لتحفيز المنعشين العقاريين على إنجاز برنامج يستهدف الفئات ذات الدخل المحدود. و يتمثل هذا البرنامج في إنجاز وحدات سكنية تتراوح مساحتها بين 50 و 60 مترا مربعا و لا يتجاوز ثمن بيعها 140.000 درهم.

وقد بلغ عدد المساكن المنخفضة التكلفة التي أعطيت انطلاقة إنجازها ما بين 2008 و2013، حوالي 52.912 وحدة سكنية تم إنهاء 22.411 منها. كما عرف النصف الأول من سنة 2013، بناء 1.315 وحدة سكنية.

4.2.1.3.3.3 برنامج المساكن المخصصة للطبقة المتوسطة

أدرجت الآلية المتعلقة بهذا النوع من السكن في إطار قانون المالية لسنة 2013 وهدفها إنعاش العرض السكني الموجه إلى الطبقة المتوسطة، وقد حددت هذه الآلية مساحة الوحدات السكنية بين 80 و 120 مترا مربعا و ثمن بيعها في قيمة لا تتجاوز6.000 درهم للمتر المربع. ويستفيد من هذا المنتوج الفئات الاجتماعية ذات دخل شهري لا يتجاوز 20.000 درهم. و ستعرف سنة 2014 إنشاء 5000 مسكن من هذا النوع.

2.3.3.3 سياسة ترابية ضامنة للتنوع و التمازج الاجتماعي والتنمية المستدامة

نظرا لاستمرار العجز الاجتماعي الذي يعرفه النسيج الحضري لبلادنا، فإن كل مدينة مدعوة إلى التجند من أجل إطلاق المشروع المندمج للتنمية الخاص بها، وذلك من أجل التصدي للتحديات الحضرية، وزيادة القدرة التنافسية لمجالاتها، وتهيئة الظروف المثلى لإقلاع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . هذا التوجه يستوجب تظافر جميع الفاعلين من أجل الاستفادة من كل الفرص التي تتيحها المدينة كمجال للإنتاج والتقاء الطاقات البشرية ورؤوس الأموال والخبرات.

و على هذا الأساس، فإن سياسة المدينة التي تصبو إلى خلق مدن شاملة، منتجة و متضامنة تعتمد في تدخلها على بلورة رؤية مشتركة لمستقبل المدينة بين الدولة و الفاعلين المحليين. و هكذا فقد أسفرت المشاورات الواسعة التي تم تنظيمها على الصعيد المركزي والإقليمي منذ فبراير 2012 بمشاركة مختلف الجهات المعنية، إلى التعاقد، إلى غاية نهاية شهر شتنبر 2013، بشأن 13 برنامج بكلفة إجمالية قدرها 11,85 مليار درهم تساهم فيها الدولة بمبلغ 1,4 مليار درهم وذلك.

من جهة أخرى، شرعت الحكومة على إثر المناظرات الأولى لسياسة المدينة المنعقدة بتاريخ 27 يونيو 2012 في تفعيل مجموع التوجهات المكونة للإطار المرجعي لسياسة المدينة،

ولاسيما التدابير المتعلقة بالمساعدة القانونية والمؤسساتية والتقنية. تجدر الاشارة الى احداث اللجنة البينوزارية الدائمة لسياسة المدينة في سنة 2013.

وبهدف تنزيل هذه التدابير، فقد تم تحديد إجراءين سيتم الشروع في إنجازهما مع حلول سنة 2014 وهما كالتالي :

- إنشاء مرصد لسياسة المدينة قصد خلق نظام يقظة على الصعيد الترابي و حيز لتداول الحلول المبتكرة فيما يخص سبل التنسيق بين رؤى التخطيط، والتعاون في تدبير الفضاءات الحضرية وتحديد أهم مصادر المعلومات المتعلقة بالمدينة من حيث مؤشرات تتبع و تقييم مشاريع المدن؛

- تأطير الفاعلين في ميدان سياسة المدينة وذلك بهدف تشجيع المبادرات المحلية، من خلال وضع برنامج تكوين في المهن المرتبطة بهذه السياسة لفائدة أطر القطاع المكلف بسياسة المدينة.

و في نفس السياق، وبهدف جعل مدينة طنجة في مصاف المدن الدولية العالمية الكبرى، فقد أشرف صاحب الجلالة الملك بتاريخ 26 سبتمبر 2013 على إعطاء انطلاقة برنامج طنجة متروبول بكلفة تناهز 7,6 مليار درهم. هذا البرنامج الطموح الذي سيتم إنجازه وفق مقاربة جديدة تقوم على اندماج وانسجام التدخلات العمومية، يولي العناية الى العناصر الأساسية التي تهيكل كل مدينة كبرى مستشرفة للمستقبل. هذه العناصر تجمع بين البيئة الحضرية لتحسين جودة الحياة، والبيئة الاجتماعية لتثمين الثروة البشرية، والبيئة الاقتصادية لتطوير مؤهلات المدينة، و كذا البيئة الثقافية التي ترسخ الهوية وقيم الانفتاح التي تزخر بها المدينة.

3.3.3.3 تنمية مجالية متماسكة ومنسجمة

فيما يتعلق بالتعمير وإعداد التراب، تتمركز توجهات البرنامج الحكومي بالنسبة للفترة 2014-2016 حول المحاور التالية :

- استكمال تغطية التراب الوطني من حيث وثائق التعمير إلى جانب تحيين الوثائق المتقادمة منها؛

- الاستجابة لكافة الاشكالات الترابية التي تعاني منها بعض المجالات وذلك عن طريق الخبرة المهنية والدراية الخالصة بالشأن التعميري ؛

- السهر على التنفيذ الأمثل للبرامج و الإجراءات المتعلقة بالتنمية الجهوية مع ضمان التنمية القروية المتكاملة

- تمكين مختلف الجهات الوطنية من التوفر على رؤية تنموية شمولية على المدى الطويل (التصاميم الجهوية لإعداد التراب) بغية التعاقد الرسمي عليها في إطار عقود ثنائية دولة– جهة ؛

- وضع النظم المعلوماتية المجالية والأدوات العملياتية لاتخاذ القرار في خدمة كافة فاعلي التنمية الترابية ؛

- تنسيق مختلف السياسات العمومية في مجال إعداد التراب وذلك من خلال تفعيل، أو إعادة تفعيل، مختلف الهيئات الفاعلة (المجلس الأعلى لإعداد التراب، واللجنة الوزارية الدائمة لإعداد التراب ، الجنة الجهوية لإعداد التراب).

و في هذا الصدد تجدر الاشارة الى أن متوسط معدلات التغطية بوثائق التعمير يصل حاليا إلى 98 ٪ في المناطق الحضرية و 62 ٪ في المناطق القروية.

فيما يخص إعداد التراب الوطني، واصلت الحكومة خلال سنة 2013 مجهودات تغطية مختلف الجهات بالتصاميم الجهوية لإعداد التراب وذلك قصد تعميم هذه الوثائق على كامل التراب الوطني. وهكذا، فقد تم إنهاء خمسة تصاميم، بينما تتواجد ثلاثة بالمرحلة النهائية، وأربعة في طور الانجاز كما أعطيت الانطلاقة لخمس مخططات أخرى.

4.3.3 التنمية البشرية في خدمة إعادة التوازن المجالي والاجتماعي

1.4.3.3 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ورشا ملكيا أعطيت انطلاقته من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس في 18 مايو 2005، يحمل رؤية شاملة ويجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتتجسد أهدافه الرئيسية في محاربة الفقر، الهشاشة والإقصاء الاجتماعي من خلال توطيد القدرات المحلية، وتحسين الظروف المعيشية والولوج للخدمات الأساسية والبنيات التحتية وإنشاء مشاريع مدرة للدخل.

وتتمحور هذه المبادرة حول أربعة برامج:

1. مكافحة الفقر في المناطق القروية ؛
2. مكافحة الإقصاء الاجتماعي في المناطق الحضرية ؛
3. محاربة الهشاشة ؛
4. برنامج أفقي يهدف مواكبة الفاعلين بالتنمية البشرية من خلال دعم أنشطة التكوين وتعزيز القدرات والتواصل.

وترتكز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية (2011-2015) بميزانية قدرها 17 مليار درهم، على استمرار البرامج الأربعة المذكورة أعلاه وعلى اعتماد برنامج جديد مخصص "للتأهيل الترابي" لفائدة ساكنة المناطق الجبلية التي تعاني من العزلة أو النائية باعتماد مالي قدره 5 مليارات درهم.
وهكذا تتميز هذه المرحلة الثانية لما يلي:

- توسيع نطاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتشمل 702 جماعة قروية تحت عتبة 14٪ كمعدل للفقر مقابل 30٪ والذي شمل 403 جماعة في إطار المرحلة الأولى؛

- تمديد استهداف 532 حيا حضريا مهمشا في المدن والمراكز الحضرية التي يبلغ تعداد سكانها 20.000 نسمة، مقابل 264 حيا بالمدن التي تتجاوز ساكنتها 100.000 نسمة؛

- إطلاق برنامج تأهيل المجال الترابي الذي سيستفيد منه حوالي مليون شخص من القاطنين ب 3.300 دوارا تابعا ل 22 إقليما معزولا.

وفيما يتعلق بالبرامج الأربعة الرئيسية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم إنجاز أزيد من 10.567 مشروعا وأنشطة للتنمية خلال الفترة 2011-2012، لفائدة 2,42 مليون شخص منها 1.984 نشاطا مدرا للدخل. وبلغ إجمالي الاستثمارات 5,95 مليار درهم ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيها ب3,6 مليار درهم، أس برافعة استثمارات بنسبة 40%.

وفيما يتعلق بسنة 2013 وإلى غاية نهاية شهر شتنبر، مكن تنفيذ هذه البرامج من إطلاق 2.010 مشروعا و311 نشاطا تنمويا، باستثمار إجمالي قدره 2 مليار درهم، لفائدة 308.847 مستفيدا.

وأخيرا، تتمثل الإنجازات التي حققها برنامج تأهيل المجال التربوي فيما يلي :

- بناء 63 سكنا وظيفيا لفائدة الموظفين الطبيين و8 مراكز صحية؛

- بناء 1144 وحدة سكنية لفائدة مدرسي التربية الوطنية؛

- فك عزلة المناطق القروية من خلال بناء 266 كلم من الطرق والممرات ومنشأة فنية فضلا عن كهربة 1.432 دوارا وإمداد مياه الشرب ب 189 نقطة ماء.

2.4.3.3 تأهيل العالم القروي و المناطق الجبلية

وعيا منها بالأهمية الاستراتيجية لتنمية المناطق القروية والجبلية وبضرورة تعميم ولوج المواطنين للخدمات الأساسية، وضعت الحكومة عدة برامج تهدف الى التقليص من الخصاص الذي تعاني منه ساكنة هذه المناطق و العمل على تحسين ظروف عيشها وذلك في إطار مقاربة مجالية مندمجة و تشاركية.

و هكذا، فقد تم تسجيل إنجازات مهمة في ما تتعلق بالربط بالشبكة الكهربائية والولوج للماء الصالح للشرب وكذا فك العزلة عن العالم القروي. بالإضافة إلى ذلك ستعمل الحكومة على مواصلة دعمها للعالم القروي وللمناطق الجبلية عبر رصد إمكانيات مالية مهمة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

- **كهربة العالم القروي: برنامج الكهربة القروية الشمولي (PERG)**

تم تسجيل إنجازات مهمة في إطار برنامج الكهربة القروية الشمولي (PERG) حيث همت هذه الإنجازات إلى غاية نهاية سنة 2012، ربط 35.600 قرية بالشبكة الكهربائية

(حوالي 1.985.709 منزلا) وكذا تجهيز ما يقارب 51.559 منزل بلوازم الطاقة الشمسية داخل 3.663 قرية، وبذلك بلغ عدد المستفيدين من الكهرباء حوالي 12 مليون مواطن منذ انطلاق هذا البرنامج سنة 1995. وقد بلغ حجم الاستثمارات المنجزة ما يناهز 20,142 مليار درهم إلى غاية متم سنة 2012، في حين بلغ معدل الربط بالشبكة الكهربائية خلال نفس الفترة ما يناهز 98,06% مقابل 18% سنة 1995.

الولوج للماء الصالح للشرب بالعالم القروي: برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي (PAGER)

يندرج هذا البرنامج الذي انطلق سنة 1995 في إطار المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتحسين الولوج للماء الصالح للشرب بالعالم القروي، ويهدف إلى تزويد 31.000 منطقة بالماء الشروب لفائدة ساكنة تناهز 11 مليون نسمة. وتقدر كلفة هذا البرنامج بحوالي 10 مليار درهم.

يتم تمويل هذا البرنامج، الذي يتميز بنهجه التشاركي، بمساهمة الميزانية في حدود 80%، كما تساهم الجماعات القروية المعنية وكذا المستفيدون من البرنامج على التوالي في حدود 15% و5%.

هذا وقد بلغ تعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب إلى مرحلة حاسمة بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل الرفع من وثيرة تنفيذ هذا البرنامج (PAGER) خاصة منها تلك المتعلقة بإسناد مسؤولية تنفيذه، انطلاقا من سنة 2004، إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الماء). كما يتوقع أن يبلغ معدل الولوج للماء الصالح للشرب بالعالم القروي مع متم سنة 2013 إلى 94%.

وستواصل الحكومة سنة 2014 تنفيذ برنامج التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي بهدف الوصول إلى نسبة الولوج للماء الشروب تناهز 95% في أفق سنة 2015.

الطرق القروية: البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية (PNRR2)

يرمي هذا البرنامج إلى تحسين وبناء 15.500 كلم من الطرق القروية في أفق سنة 2015، وذلك لوضع تدابير لتعزيز القدرات المؤسساتية المتعلقة بتسيير الموارد المالية الخارجية المرصودة للطرق ولشبكة الطرق الغير المصنفة. كما يهدف هذا البرنامج، من خلال سياسة المشاركة الفعلية للجماعات الترابية في اختيار وتمويل مشاريع الطرق، وكذا تدعيم التضامن الوطني عبر تقليص الفوارق بين الجهات بتسهيل الولوج إليها.

ويتوخى هذا البرنامج، عند نهايته، إلى فك العزلة عن ساكنة قروية تناهز 3 ملايين نسمة والرفع من معدل ولوج الساكنة القروية من 54% سنة 2005 إلى 80% عند نهاية البرنامج.

وفي هذا السياق، بلغ عدد السكان المستفيدين من هذا البرنامج ما يناهز 2.634.100 شخص سنة 2012 مقابل 300.000 شخص عند انطلاق هذا البرنامج سنة 2006.

و ستعرف سنة 2014 مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية من خلال بناء 1002 كلم من الطرق القروية وتهيئة 1345 كلم من الطرق القروية على التوالي، وذلك بغلاف مالي يقدر ب 2,79 مليار درهم.

صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية :

يهدف برنامج العمل المسطر برسم سنة 2014 إلى تعزيز المكتسبات ودعم الاندماج والتكامل بين مختلف السياسات الموجودة (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الصحة، الفلاحة، التعليم، المساعدات المادية المقدمة للتشجيع على التمدرس، الطرق، الماء الصالح للشرب والكهربة) لتحقيق نمو ترابي متوازن. و لهذه الغاية سيتم التركيز على المحاور التالية :

- **التأهيل الاجتماعي للجماعات الأكثر تأخرا** عبر تطوير الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة، التعليم، خدمات الطوارئ والإسعافات الأولية) وللخدمات العمومية وخدمات القرب ذات الجودة بتأطير مناسب (الخدمات الإدارية، خدمات البريد والاتصالات، الخدمات البنكية) و كذا للبنيات التحتية المتعلقة بالطرق والنقل (الشبكة الطرقية ووسائل النقل العمومي).

- **خلق ديناميكية اقتصادية مستدامة لوحدات الإنتاج** عبر ثلاثة توجهات أساسية:

توجه فلاحي يسعى إلى تحسين مداخيل الساكنة عن طريق العمل على ضمان ديمومة وحدات الإنتاج عبر مشاريع فلاحية ذات طابع تضامني تشتمل على:

- عمليات تحويل الأراضي المعدة للحبوب إلى مناطق لزراعة الفواكه مع تحسين جودة عمل شبكات ري الأراضي ذات الطبيعة الهيدروليكية المتوسطة و الصغيرة؛

- بناء و تجهيز وحدات تنمية تهدف إلى تحسين جودة المنتوجات و الرفع من قيمتها المضافة و ذلك في إطار الديناميكية التي أفرزها مخطط المغرب الأخضر؛

- بناء و إعادة تأهيل الممرات الفلاحية من أجل تسهيل الولوج إلى الأسواق والمساهمة في فك العزلة عن الساكنة.

- توجه يمس محوري السياحة والصناعة التقليدية ويهدف إلى خلق مدارات ومحطات سياحية سهلة الولوج و كذا قرى للصناع التقليديين؛

- توجه ذو بعد خدماتي و صناعي عبر تطوير مراكز حضرية صغيرة داخل هذه المناطق الصعبة الولوج وجعلها بالتالي مراكز إدارية و تجارية محورية.

أما بخصوص الاعتمادات المرصودة لصندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية برسم سنة 2014، فسيتم تقسيمها على مختلف البرامج و العمليات وفق مقاربة طلبات مشاريع أخذا بعين الاعتبار الحاجيات المعبر عنها من طرف الفاعلين المحليين المستفيدين و ذلك لضمان انسجام و تناسق مختلف التدخلات العمومية في فضاء قروي مندمج.

استراتيجية تنمية مناطق الواحات و شجر الأركان

أعطى جلالة الملك يوم 4 أكتوبر 2013 بالراشيدية الانطلاقة لاستراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجرة الأركان التي تشكل مجالا ترابيا شاسعا، يتكون من خمس جهات، ستة أقاليم و 400 جماعة، يغطي ما يقارب من 40% من التراب الوطني.

وتتجلى الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية في التنمية البشرية للمناطق المستهدفة، وتثمين الموارد الاقتصادية، الثقافية والطبيعية التي تزخر بها هذه المناطق ، فضلا عن حماية البيئة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على المحاور التنموية الثلاثة التالية:

1 – مجال ترابي أكثر جاذبية، و يتمثل التحدي في تحسين ظروف الحياة والازدهار لجميع المواطنين من خلال تعزيز الخدمات الأساسية، وتطوير الخدمات في مجال الرعاية الصحية والتعليم للجميع، بالإضافة إلى توفير المرافق الثقافية والرياضية؛

2 – مجال ترابي تنافسي، الذي يعتمد اقتصاده على تثمين موارده الطبيعية والثقافية بطريقة تمكن الساكنة المحلية من الاستفادة المباشرة منها. وفي هذا الإطار، تحظى ثلاثة قطاعات أساسية بالأولوية (الزراعة والأركان، السياحة، والمعادن) من خلال هيكلة نسيج الفاعلين ومواكبتهم في تصور وتنمية الأنشطة المدرة للدخل القائمة على تثمين الموارد المحلية؛
3 – مجال ترابي محافظ عليه، وذلك بالاعتماد على برامج تحقق المستوى الأمثل في تعبئة وإدارة الموارد المائية والمحافظة على التربة والتنوع البيولوجي.

وقد تمت ترجمة هذه المحاور إلى 45 برنامجا تنمويا بغلاف استثماري يناهز 93 مليار درهم من أجل تحقيق الأهداف الطموحة التالية في أفق 2020:

- ناتج داخلي خام ترابي ودخل فردي مضاعف ب **2,5**؛
- خلق 160.000 منصب شغل إضافي؛
- مواءمة مع المعايير الدولية المتعلقة بالخدمات الأساسية (الماء والكهرباء)، والخدمات في مجال الرعاية الصحية والتعليم.

3.4.3.3 صندوق دعم التماسك الاجتماعي 2014 : أداة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين

إن التزام الحكومة بتعزيز التماسك الاجتماعي يتمثل أيضا في الإجراءات الممولة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي الذي تم إحداثه سنة 2012. ويتعلق الأمر بتعبئة الوسائل اللازمة لتعزيز الإجراءات الاجتماعية لصالح الفئات المعوزة. ويساهم هذا الصندوق الذي بلغت موارده إلى غاية أواخر شهر غشت 2013 حوالي 2,5 مليار درهم في تمويل النفقات المتعلقة بتنفيذ نظام المساعدة الطبية (RAMED)، وتقديم الدعم للتعليم المدرسي، فضلا عن تقديم المساعدة إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:

- **مواصلة عملية تعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED) لضمان الولوج العادل للخدمات الصحية لفائدة جميع المواطنين.**

يعتبر نظام المساعدة الطبية (RAMED) أحد الأوراش الهامة التي تجسد قيم التضامن والتعاون الوطني. ويعكس تنفيذه التزام الدولة بتوفير رعاية صحية جيدة وموزعة بشكل متوازن على التراب الوطني و كذا بضمان الحصول على العلاج لجميع الفئات الاجتماعية عن طريق التكفل الجماعي والتضامني للنفقات الصحية.

ويمول هذا النظام أساسا من طرف الدولة والجماعات الترابية وكذا من خلال مساهمة المستفيدين من المصاريف المرتبطة بالخدمات الطبية ومن مساهمة سنوية لفائدة نظام المساعدة الطبية.

للإشارة، وبعد التجربة النموذجية لهذا النظام على مستوى جهة تادلة أزيلال وتعميمه على مجموع التراب الوطني ابتداء من مارس 2012 تم تسجيل إلى غاية 4 أكتوبر 2013 ما يناهز 1.995.898 أسرة أي ما يمثل 5,47 مليون مستفيد.

وخلال سنة 2014، ستسهر الحكومة على مواكبة عملية تعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED) وذلك عبر اتخاذ مجموعة من التدابير تهم خاصة ضمان موارد كافية لتمويل هذا النظام من خلال تخصيص جزء من موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي؛ التحكم في تكلفة هذا النظام؛ ترشيد النفقات الموجهة للتكفل بالفئات المعوزة؛ تحسين أداء المؤسسات الصحية

المواكبة لهذا النظام؛ تنظيم وتحسين الخدمات الصحية المقدمة من طرف المستشفيات من خلال تأهيلها وتجهيزها بالمعدات البيو طبية وتطوير مراكز القرب للمستعجلات.

برنامج "تيسير" لدعم تعميم التعليم الابتدائي

تم إطلاق هذا البرنامج سنة 2008 في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الزامية التمدرس بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و 15 سنة من خلال تعزيز الطلب على التمدرس ومكافحة الهدر. و تتجلى هذه العملية في تقديم منح دراسية لجميع الأطفال بجميع المستويات داخل نفس المؤسسة شريطة الاحترام التام لشروط الانضباط المحددة في نسبة الغياب التي يجب أن لا تتجاوز 4 مرات في الشهر.

ويبلغ مقدار المنح الدراسية 60 درهما شهريا بالنسبة للسنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي، و 80 درهما شهريا بالنسبة للسنتين الثالثة والرابعة و 100 درهم بالنسبة للسنتين المتبقيتين، وذلك لمدة 10 أشهر في كل سنة.

وقد بلغ عدد المستفيدين خلال العام الدراسي 2012-2013 حوالي 460.000 أسرة و783.000 تلميذا، ويتوقع أن يصل عدد المستفيدين خلال العام الدراسي 2013-2014 إلى 475.000 أسرة و 825.000 تلميذ.

المبادرة الملكية "مليون محفظة"

تتجلى هذه المبادرة في توزيع المحافظ واللوازم والكتب والمقررات الدراسية على تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي ذلك حسب مستويات التعليم في الوسطين الحضري والقروي.

ويعتمد إنجاز هذه المبادرة على نهج تدبير لامركزي. وهكذا فقد تم إحداث فروع جهوية وإقليمية للجمعية المغربية لدعم التمدرس (AMAS) تفوض لها الموارد المالية الضرورية لإنجاز هذه العملية.

وقد بلغ عدد المستفيدين خلال العام الدراسي 2012-2013 ما يناهز 3.933.749 تلميذا، وبلغ هذا العدد 3.906.000 تلميذا خلال السنة الدراسية 2013-2014.

برنامج لمساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

قامت الحكومة بإعداد استراتيجية وطنية شاملة ومندمجة للوقاية من الإعاقة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ولوجهم، سواء على الصعيد المادي أو الاقتصادي، إلى الخدمات الصحية، والتعليم، والتشغيل والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى.

وترتكز الإجراءات ذات الأولوية في هذا الإطار على إنجاز البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، فضلا عن إنشاء وحدات جهوية للاستقبال والتوجيه والمساعدة التقنية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة على مستوى المندوبيات الجهوية للتعاون الوطني.
من ناحية أخرى، تم إعداد وتوزيع دلائل للوقاية من الإعاقة التي تتعلق بالحمل والولادة والحوادث المنزلية.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الرفع من معدل تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، تم تنفيذ برنامج يتعلق بتمدرس الأطفال ذوي الإعاقات العميقة المنحدرين من أسر معوزة استفاد منه حوالي 1498 طفلا وطفلة برسم سنة 2013، و ذلك داخل 42 مركزا متخصصا.

كما تتمثل أهم العمليات المبرمجة لتقديم المساعدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة برسم سنة 2014، في ما يلي:

- إطلاق المرحلة الثانية من ورش النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، فضلا عن المشروع التجريبي لتهيئة أماكن الولوج في مدينة مراكش؛
- إعداد دفاتر التحملات الخاصة بمراكز الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكولات المتعلقة بالرعاية والتكفل؛
- الانتهاء من إنجاز البحث الوطني الثاني حول الإعاقة.

4.4.3.3 برنامج "حساب تحدي الألفية"- المغرب

في إطار المجهودات المتواصلة التي تبذلها الحكومة لمكافحة الفقر والنهوض بالتنمية البشرية، وقع المغرب ومؤسسة تحدي الألفية بتاريخ 31 غشت 2007، اتفاقية حصل المغرب بموجبها على منحة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 697,5 مليون دولار أمريكي. وقد تم توجيه هذا الغلاف المالي لتمويل برنامج يهدف إلى تحسين الحكامة وتحديث الهياكل الاقتصادية والمالية للحد من الفقر من خلال التنمية الاقتصادية.

وبعد 5 سنوات تنفيذه، تم الانتهاء من إنجاز برنامج "تحدي الألفية" بتاريخ 15 شتنبر 2013. و قد بلغ مجموع الالتزامات 680,7 مليون دولار فيما بلغ إجمالي ما تم صرفه 574,2 مليون دولار، ومن المنتظر أن يصل هذا المبلغ إلى 665,7 مليون دولار بتاريخ 15 نونبر 2013، أي 95 % من الغلاف المالي المخصص للمغرب في إطار هذا البرنامج.

ولقد ساهمت هذه الجهود في تحسين ظروف العيش ل 2,4 مليون مستفيد من خلال مجموعة من المشاريع والأنشطة التي التزمت الحكومة بضمان استمراريتها.

هذا، ويمكن عرض الحصيلة ووقع مختلف المشاريع التي تم تنفيذها في إطار هذا البرنامج كما يلي:

- فيما يتعلق بمشروع **"زراعة الأشجار المثمرة"**، فقد استفادت 110.400 أسرة قروية من زراعة اشجار الزيتون و اللوز على مساحة تقدر ب 82.514 هكتارا في جميع أنحاء المملكة. و لقد ساعدت البنية التحتية للري على إعادة تأهيل 53.400 هكتارا فيما استفاد 34.000 شخص من عملية بناء 20 معصرة حديثة لزيت الزيتون بقدرة إنتاجية تصل الى 12.500 طن من زيت الزيتون سنويا ؛
- بالنسبة **لمشروع الصيد التقليدي** الذي تم تنفيذه بالكامل، بلغ عدد المستفيدين 24.800 شخص. كما تم بناء 11 نقطة مهيئة للتفريغ، و11 بنية تحتية في الموانئ، كما تم بناء

5 أسواق لبيع السمك بالجملة. إضافة إلى ذلك، تم تكوين 1.267 من الباعة المتجولين والذين نُظموا في إطار جمعيات، و تم تجهيزهم بدراجات ثلاثية العجلات مزودة بصناديق عازلة للحرارة، كما تم تكوين 21.576 صيادا (أي 116% من الهدف المبرمج) على تقنيات الصيد؛

- أما فيما يخص برنامج **"الصناعة التقليدية والمدينة العتيقة لفاس"**، والذي يهم 29.400 من الحرفيين في فاس ومراكش، فقد تم تسليم 23 معمل انتاج وفندق يضم 77 وحدة للصناع التقليديين في مجال النحاس بعين النقبي بفاس. كما تم إحداث وإعادة تأهيل 11 مدارا سياحيا بمسافة 48 كلم في مدينتي مراكش وفاس. من ناحية أخرى، شارك 315 حرفيا و 76 مقاولة صغرى و متوسطة، في ميدان الصناعة التقليدية، في تظاهرات وطنية و دولية ترويجية.

- وبخصوص بنشاط **"محاربة الأمية الوظيفية"**، فقد بلغ عدد المستفيدين من الصناع التقليديين والمزارعين ومهنيي الصيد وأسرهم 69.731 مستفيدا، من بينهم 67٪ من النساء، علما أن العدد الأولي المستهدف حدد في 69.000 مستفيد. إضافة إلى ذلك، استفاد 23.700 من الحرفيين والمتدربين من التكوين المهني. ومن ناحية أخرى، استفاد 10.000 شخص في مجالات الصناعة التقليدية، والزراعة والصيد التقليدي، من برنامج توسيع الوصول إلى المهارات والكفاءات (PEAQC)، المخصص لإبراز الممارسات المبتكرة، بهدف تطوير و تعزيز مهاراتهم المهنية؛

- أما بالنسبة للجانب المالي، ومن أجل تحسين القدرة على اتخاذ القرار داخل جمعيات القروض الصغرى، فقد مكن مشروع "الخدمات المالية - القروض الصغرى" بمواكبة هذه الجمعيات من خلال تمويل أنشطة مبتكرة تشتمل أساسا على "ذكاء الأعمال" « BUSINESS INTELLIGENCE » وحلول الإدارة والعلاقة بالزبائن. هذا، وقد تم اقتناء 150 شباكا متحركا وتم تسليمهم إلى جمعيات القروض الصغرى. كما تجدر الإشارة إلى بعثات المساعدة التقنية التى تم إبرامها لفائدة جمعيات القروض الصغرى بهدف تعزيز القدرة المؤسسية والتشغيلية لهذه الجمعيات، وذلك لفائدة ما مجموعه 140.000 مستفيد؛

- ساهم مشروع **"دعم المقاولة "** في استمرارية المقاولات التي تم إنشاؤها وفي تحسين دخول المقاولين الشباب من خلال تقديم خدمات الدعم ما بعد خلق المقاولة لصالح 400 مقاولة و 200 من الأنشطة المدرة للدخل.

إن النتائج الإيجابية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة عززت موقع بلادنا وسمحت له بأن يكون مؤهلا لبرنامج ثاني لمؤسسة تحدي الألفية. إضافة إلى ذلك، فإن المنهجية المتبعة في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار برنامج حساب تحدي الألفية – المغرب تمثل نموذجا متميزا يقتدى به في المستقبل.

5.4.3.3 صندوق التكافل العائلي

في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر، قامت الحكومة ابتداء من سنة 2010 بإحداث صندوق التكافل العائلي. و يندرج هذا الصندوق ضمن جيل جديد من الخدمات الهادفة إلى تعزيز تماسك واستمرارية الخلية الأسرية وتلبية حاجيات جزء مهم من المجتمع والذي يتمثل في النساء والأطفال بعد تفكك روابط الزواج.

ويقوم هذا الصندوق، الذي يتم تمويله من خلال تخصيص 20٪ من عائدات الرسوم القضائية و يديره صندوق الإيداع والتدبير، بتقديم دفوعات مسبقة برسم النفقة لفائدة الأمهات المطلقات المعوزات ولأطفالهن المستحقين للنفقة طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

ومنذ انطلاقته سنة 2011 إلى غاية شهر غشت 2013، قام صندوق التكافل العائلي، عن طريق صندوق الإيداع و التدبير، بتنفيذ 1.599 حكما قضائيا بمبلغ إجمالي وصل إلى 12,49 مليون درهم.

6.4.3.3 تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تعمل الحكومة على نشوء اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال و منظم قادر على لعب دوره كاملا في مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال ما يلي:

- تشجيع الربط الشبكي بين الفاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي؛
- المساهمة في تنمية مجالية مندمجة ترتكز على استغلال رشيد وتثمين للثروات والطاقات المحلية؛
- تحسين الرؤية والمعرفة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل خلق مناصب الشغل والحفاظ على ديمومتها؛
- جمع البيانات وتطوير نظام معلوماتي يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي.

هذا وقد عرف القطاع التعاوني في السنوات الأخيرة، دينامية جديدة بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. من ناحية أخرى، ومن أجل تمكين التعاونيات من التغلب على الصعوبات التي تحول دون إقلاعها، و التي ترتبط بضعف المهارات الإدارية والتقنية والتسويقية، قامت الحكومة، في إطار استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي 2010 - 2020 ، بتنفيذ برنامج " مرافقة " لمواكبة التعاونيات بعد إنشائها و ذلك لضمان تنافسيتها على مستوى الابتكار و المبادرة.

5.3.3 التنمية الاجتماعية الشاملة

1.5.3.3 المرأة و الأسرة والطفولة و الأشخاص المسنين

ترتكز استراتيجية المرأة و الأسرة والطفل و الاشخاص المسنين، الممتدة في الفترة ما بين 2012 و 2016، و التي تستمد توجيهاتها من الإستراتيجية الحكومية « 4+4 » على المحاور الأساسية التالية:

أ - حماية حقوق المرأة:

نظرا لأهمية المساواة في إرساء دولة الحق والقانون وتحقيق تنمية اجتماعية عادلة ومنصفة، أولت الحكومة في إطار برنامجها 2012-2016، اهمية محورية لتعزيز حقوق المرأة ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف. ويتجلى هذا الاهتمام في إعداد الخطة الحكومية للمساواة " إكرام" في أفق المناصفة و التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

ولقد تمت المصادقة على هذه الخطة من قبل الحكومة في يونيو 2013. كما تم نشر المرسوم رقم 495.13.2 القاضي بإحداث لجنة وزارية للخطة الحكومية 2012-2016 للمساواة " إكرام " في أفق المناصفة.

إضافة إلى اعتماد خطة " إكرام "، فقد عرفت سنة 2013 إعداد مشروع قانون يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة وإطلاق برنامج توعية متكامل حول العنف ضد النساء.

وسيتم خلال سنة 2014 إنجاز العمليات التالية:

- تفعيل برنامج دعم القدرات المؤسسية للفاعلين المعنيين بتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة " إكرام" ؛
- اعادة تأهيل الفضاءات المتعددة الوظائف للمرأة التي توجد في وضعية صعبة وإعداد دفتر تحملات نموذجي لتحسين جودة رعاية المرأة وضمان استقلاليتها؛
- إعداد تقرير وطني حول المساواة بين الجنسين في المغرب لسنة 2014؛
- تفعيل برنامج توعية متكامل بين القطاعات لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة.

ب- الأسرة والطفولة والاشخاص المسنين

تميزت سنة 2013 بالقيام بعملية تشاور موسعة أشرفت عليها لجنة علمية بهدف إعداد مشروع قانون بإحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفل. ولقد مكنت هذه العملية من دراسة أكثر من 92 مذكرة مقدمة من قبل الأحزاب السياسية، والهيئات النقابية ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني وبعض المؤسسات القانونية و ذلك في اطار منهجية تشاركية منفتحة على التجارب الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، انجزت الحكومة سنة 2013 العديد من العمليات نذكر من أهمها:

- إعداد مشروع سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفل وذلك بدعم من اليونيسيف ؛
- دعم 26 مشروع لجمعيات عاملة في مجال حماية الطفل؛
- تنفيذ برنامج تعزيز الوساطة الأسرية لدعم الفاعلين العاملين في مجال مدونة الأسرة؛
- اصلاح دور المسنين، وذلك عبر إعادة تأهيل المباني، تكوين وتأطير الموارد البشرية، وتعبئة الشركاء والفاعلين المحليين، ودعم مبادرات الجمعيات وتنميط الخدمات؛
- القيام بحملة توعية لحماية المسنين من اجل تعزيز دور الأسرة في رعاية هذه الفئة الاجتماعية.

أما بالنسبة للبرامج المقترحة لسنة 2014 فهي تهم بالخصوص:

- تفعيل السياسة العامة المتكاملة لحماية الطفل؛
- وضع آلية محلية مندمجة لحماية الطفل؛
- الاستمرار في دعم ومواكبة الجمعيات وتنظيم وتأطير العاملين الاجتماعيين في مجال الطفولة؛
- وضع برنامج لتعزيز حقوق الطفل في وسائل الإعلام من خلال إعداد ميثاق شرف للطفل في الإعلام؛
- إعداد استراتيجية مندمجة لحماية الأسرة وتعزيز برنامج النهوض بالوساطة الأسرية؛
- وضع برنامج لإعادة تأهيل مؤسسات الحماية الاجتماعية لاستقبال الأشخاص المسنين.

2.5.3.3 سياسة الشباب: رافعة للتنمية البشرية

من أجل تلبية الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها في مجال الشباب، اتخذت الحكومة الإجراءات التالية:

- توسيع شبكة المخيمات الصيفية للرفع من قدراتها الاستيعابية ليستفيد منها أكثر من 300.000 شاب، لاسيما الشباب المنحدرين من الفئات الاجتماعية المعوزة؛
- توسيع شبكة مؤسسات الشباب والطفولة والمرأة لتلبية الاحتياجات المعبر عنها من طرف السكان؛
- تعزيز الدعم المالي لفائدة جمعيات الشباب.

و قد مكنت الجهود المبذولة لفائدة الشباب في سنة 2013 من إنشاء 69 دار للشباب و15 مركزا نسويا وكذا 11 مخيما للاصطياف إضافة إلى مركزين للاستقبال. بالإضافة إلى هذا فقد تم إعادة تأهيل و توسيع وتجهيز معهد مولاي رشيد للشبيبة و الطفولة في بوزنيقة، كما تم تجهيز مجموعة من المؤسسات التربوية الاجتماعية.

كما ستتم مواصلة هذه الجهود في سنة 2014 عبر:

- إنشاء 5 مراكز لخدمة الشباب وإعادة تأهيل حوالي 100 دار للشباب في جميع أنحاء المملكة؛
- إعادة تأهيل 133 مركز نسوي و 43 مخيم للاصطياف؛
- إنشاء 5 مراكز اصطيافيه وترفيهية 4 مراكز منها ستكون مماثلة لمركز مولاي رشيد للشبيبة و الطفولة ببوزنيقة؛
- إنشاء 3 مراكز للاستقبال و إعادة تأهيل 17 مركزا للمراقبة و إعادة التأهيل؛
- مواصلة تجهيز مختلف المؤسسات والمنشآت الاجتماعية التربوية (دور الشباب، المراكز النسائية، رياض الأطفال، مراكز الاستقبال، مخيمات الاصطياف، مراكز المراقبة وإعادة التأهيل).

3.5.3.3 المغاربة المقيمون بالخارج

ترتكز السياسة المتبعة من طرف الحكومة فيما يخص المغاربة المقيمين بالخارج على مواصلة تفعيل برنامج حكومي على المدى المتوسط يهدف أساسا إلى:

- الحفاظ على الحقوق والمواكبة الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج عن طريق تطوير التعاون والتشاور مع بلدان الإقامة؛
- المحافظة على الهوية الوطنية للأجيال الصاعدة من المغاربة المقيمين بالخارج عن طريق إنشاء مراكز ثقافية بالخارج وتعزيز تدريس اللغات والثقافات المغربية وتطوير الأنشطة الثقافية لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج في المغرب و في الخارج؛
- تعبئة المغاربة المقيمين بالخارج من أجل المساهمة في تدبير الشأن العام و وضع الوسائل والإجراءات اللازمة لتعزيز النسيج الجمعوي وإدماجه في العمل الاجتماعي وكذا في مشاريع التنمية البشرية؛

وقد همت أهم الإنجازات التي عرفتها سنة 2013 تعزيز برنامج تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة أطفال المغاربة المقيمين بالخارج وكذا تنظيم عدة أيام للتواصل والتبادل.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعزيز العمل الاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج بفضل توقيع أول اتفاقية مع مجموعة العمران تروم توفير الدعم عن قرب من أجل اقتناء منزل بالمغرب خصوصا في الفترة الصيفة.

أخيرا، فيما يتعلق بدعم الجمعيات فقد تم التوقيع على اتفاقيات مع 5 جمعيات تعمل في مجال دعم الشباب المقيمين في كاتالونيا والأندلس.

واعتبارا للظروف الدولية الراهنة والمتمثلة في استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية، سيتم إعطاء الأولوية برسم سنة 2014 إلى الإجراءات المتمثلة فيما يلي:

- توسيع برنامج "راميد" بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج المتواجدين على تراب الوطن والغير مستفيدين من نظام التأمين على المرض؛
- وضع الاجراءات و التدابير اللازمة من أجل مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج العائدين للوطن الأم نتيجة الأزمة التي أثرت في البلدان المضيفة (اسبانيا، ايطاليا،....) ؛
- مواصلة الأنشطة الاجتماعية الثقافية بالمغرب كاليوم الوطني للجالية المغربية و تنظيم المخيمات الإصطيافية و الجامعية الصيفية؛
- تعزيز الخدمات الاجتماعية داخل القنصليات بالخارج و تنمية الشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال الجالية المغربية المقيمة بالخارج.
- أخيرا، و من أجل تشجيع الجالية المغربية المقيمة بالخارج على الاستثمار بالمغرب و كذا ربط وتعزيز الأواصر الاقتصادية والمالية مع بلدهم الأم، قامت الدولة برسم سنة 2013 بتجديد و تعزيز صندوق دعم الاستثمارات للجالية المغربية MDM » « INVEST و الذي تم إنشاؤه في الفترة 2011-2010. وقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى إعطاء مرونة أكبر في استعمال هذا الصندوق.

4.5.3.3 دعم المقاومين وأعضاء جيش التحرير

يتمحور برنامج العمل الحكومي لفائدة المقاومين وأعضاء جيش التحرير حول مواصلة البرامج التي تم وضعها سابقا و التي تتركز حول:

- الحفاظ على الذاكرة التاريخية وأمجاد الكفاح الوطني و نشر قيم الوطنية عن طريق:
  - مواصلة برنامج استعادة الأرشيف الوطني الخاص بالحقبة الاستعمارية 1912-1956 المتعلق بالمقاومة؛
  - المساهمة في إنشاء وتجهيز مركبات اجتماعية ثقافية للمقاومة في عدة أقاليم بالمملكة وذلك بشراكة مع الجماعات الترابية؛

- إنشاء النصب التذكارية و تأهيل مقابر الشهداء وذلك من أجل التعريف برموز المقاومة الوطنية.

- مواصلة تحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسر المقاومة وجيش التحرير عبر:

- مواصلة تحمل التأمين الصحي الأساسي و التكميلي لفائدة المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛

- دعم إنشاء و توسيع التعاونيات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية لفائدة المقاومين ؛

- المساهمة في اقتناء الأراضي والسكن لفائدة المقاومين وأعضاء جيش التحرير والتي وصل عدد المستفيدين منها إلى 23 برسم سنة 2013؛

- تقديم المساعدة للمقاومين بالنسبة لنفقات الجنازة لفائدة ذوي الحقوق للمقاومين.

5.5.3.3 إعادة الادماج الاقتصادي والاجتماعي للسجناء

تعتزم الحكومة مواصلة الجهود المبذولة لفائدة السجناء وذلك من أجل تحسين ظروفهم وإنجاح إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا عبر تحسين الظروف المعيشية والايواء ومستوى التغذية وشروط النظافة وكذا الرعاية الطبية لفائدة نزلاء السجون.

وهكذا، سيتم اتخاذ تدابير جديدة تهم تطوير جيل جديد من المنشآت خارج الأوساط الحضرية تحترم المعايير المتبعة في مجال الاحتجاز و الأمن. بالإضافة إلى ذلك، سيتم بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز معايير السلامة و الموثوقية والأداء الوظيفي عبر إنشاء نظام للأمن بهذه المراكز من شأنه الحد من مخاطر الهروب وكذا حماية السجناء.

و على مستوى إعادة الادماج الاجتماعي و الاقتصادي للسجناء، سيتم التركيز على تطوير برامج التعليم و التكوين المهني والأنشطة الاجتماعية والثقافية وكذا تطوير أشكال جديدة للتكوين بشراكة مع القطاع الخاص في أنشطة متعددة (الفندقة، الطبخ، الصناعة التقليدية ...).

6.3.3 التنمية الثقافية والإعلامية والرياضية.

1.6.3.3 سياسة ثقافية لخدمة التنمية الاجتماعية

تهدف السياسة الحكومية في المجال الثقافي إلى الحفاظ على الهوية الوطنية المنفتحة على العالم ودعم ومواكبة الابداع الثقافي والفني وكذا تثمين الثرات التاريخي المادي وغيرالمادي. كما تهدف هذه السياسة أيضا إلى وضع اقتصاد ثقافي عن طريق مواكبة تطور الصناعات الثقافية وإحداث مناصب للشغل في المهن الفنية و الثقافية.

وقد مكنت الجهود المبذولة في المجال الثقافي وخصوصا فيما يتعلق بالتغطية الكاملة للتراب الوطني بالمراكز الثقافية من تحقيق مجموعة من الإنجازات برسم سنة 2013. وفي هذا الإطار، تم استكمال أشغال البناء المتعلقة بالمتحف الوطني للفنون المعاصرة و إنجاز ما يفوق

50% من أشغال بناء المعهد الوطني للموسيقى لفنون الرقص. بالإضافة إلى هذا، تم تأهيل وتجهيز 9 دور للثقافة وإعطاء الانطلاقة لمشروع بناء المعهد الموسيقي بالرباط وكذا استكمال أشغال المعهد الموسيقي بتازة. وفيما يخص تشجيع القراءة، تمت مواصلة بناء مكتبات للوسائط بكل من المحمدية، الراشيدية، القنيطرة، كلميم، طانطان و فاس وكذا تأهيل نقط القراءة بالإضافة إلى إعادة تأهيل أزيد من عشرين مكتبة عمومية.

وبالإضافة إلى ذلك، تمت مواصلة عمليات المحافظة على الآثار عبر ترميم المآثر التاريخية على مستوى المواقع التاريخية ليكسيس وتامودا ومازورا وواليلي ووكذا تأهيل مواقع الصخور بكلميم والسمارة.

وعلى مستوى التراث المتحفي، تهم أهم الانجازات في سنة 2013 مصادقة المجلس الحكومي على المرسوم الذي يحدد قائمة المتاحف التي سيتم وضعها رهن إشارة المؤسسة الوطنية للمتاحف.

أما في سنة 2014، تعتزم الحكومة تعزيز ومواصلة الجهود المبذولة وذلك استنادا إلى التوجيهات الملكية السامية بمناسبة عيد العرش 30 يوليوز 2013. وترتكز أهم الأعمال المبرمجة برسم سنة 2014 إلى افتتاح المتحف الوطني للفنون المعاصرة وكذا منح المساعدات المالية لإنتاج ونشر القطع المسرحية.

موازاة مع ذلك، ستتم تعبئة موارد إضافية عن طريق الصندوق الوطني للعمل الثقافي من أجل تمويل العمليات المتعلقة بتشجيع نشر و توزيع الكتاب وتنظيم تظاهرات ثقافية ومهرجانات فنية وكذا إنجاز أعمال الترميم وتثمين التراث المادي و غير المادي الوطني.

2.6.3.3 التنمية الاعلامية

على المستوى الاعلامي، تهدف السياسة الحكومية إلى مواصلة الإصلاحات المتعلقة بعصرنة وإعادة تأهيل الميدان السمعي البصري وتنمية قطاع الصحافة وعصرنة المؤسسة الصحفية وتقنين تنظيم قطاع الإعلان وكذا دعم الانتاج السينماتوغرافي إضافة إلى تعزيز تدابير حماية الملكية الفكرية و محاربة القرصنة و التزوير.

وفي هذا الإطار، نشرت الحكومة، بتاريخ 22 أكتوبر 2012 دفاتر التحملات الجديدة المتعلقة بالإذاعة و التلفزة المغربية وكذا القناة الثانية و التي ترمي إلى تنمية قطاع إعلام عمومي مهني ومسؤول و تنافسي خاضع لمبادئ الاختلاف و الأخلاق وتساوي الفرص. وقد عرفت سنة 2013 وضع تدابير جديدة للحكامة من خلال دفاتر تحملات جديدة من أجل تنافسية أفضل وشفافية أكثر واستعمال أمثل للموارد المخصصة للإنتاج التلفزي. وفي هذا السياق، تم إنشاء العديد من لجان انتقاء البرامج على مستوى القنوات التلفزية العمومية.

وقد عملت الحكومة أيضا على مواصلة دعمها لقطاع الصحافة عن طريق توقيع العقد البرنامج بالنسبة للفترة المتراوحة بين 2013 و 2017، بتاريخ مارس 2013، يرمي إلى تأهيل المقاولة الصحفية. ويهدف هذا العقد البرنامج إلى تعزيز النموذج الاقتصادي للمقاولات الصحفية ودعم الموارد البشرية واحترام الاتفاقيات الجماعية وكذا مواكبة التحولات التكنولوجية والرقمية إضافة إلى تشجيع القيم الأخلاقية والأخلاق المهنية.

ويخول هذا العقد البرنامج الجديد ربط المساعدة العمومية للمقاولة الصحفية بأهداف واضحة و مسطرة وتنويع أنماط المساهمة العمومية لتشمل المساعدة المباشرة الرئيسية و المساعدة التكميلية المباشرة و كذا تشجيع التعددية والصحافة الجهوية و الصحافة الالكترونية.

ومن جهة أخرى وتنزيلا لمقتضيات الدستور المتعلقة بالتعددية اللغوية والثقافية ومواكبة للتحولات في قطاع التكنولوجيات الحديثة، عملت الحكومة على اعتماد مشروع مرسوم من شأنه الزيادة في الغلاف المالي للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة والتي من المنتظر تضمنها على جائزتين للإنتاج الصحافي باللغتين الأمازيغية والحسانية. وتهدف هذه الآليات الجديدة للتحفيز إلى مكافأة مهنيي قطاع لإعلام والاتصال على جهودهم المبذولة وكذا تحفيزهم لإبداع أكبر في هذا المجال.

وقد عرفت سنة 2013 أيضا تنظيم محاضرة ديبلوماسية بمدينة مراكش بشراكة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتي انبثق عنها توقيع معاهدة دولية تهدف إلى تحسين ولوج المكفوفين للمؤلفات المنشورة والمحفوظة من طرف حقوق المؤلف.

ومن جهة أخرى، تم برسم سنة 2013 إرساء ظروف جديدة للمساعدات الممنوحة لإنتاج المؤلفات السينماتوغرافية وإنشاء المعهد الجديد العالي لمهن السمعي البصري والسينما من أجل تعزيز الموارد البشرية العاملة في هذا المجال.

وبرسم سنة 2014، سيتم تعزيز محور عصرنة القطاع عبر نشر نص جديد متعلق بإصلاح قانون الصحافة على إثر انتهاء أعمال اللجنة الاستشارية لإصلاح قانون الصحافة والنشر. ويتوخى هذا المشروع عصرنة القطاع و ترسيخ مبدأ حق الولوج إلى المعلومة ووضع آليات للتقنين الذاتي للمهنة. كما يهدف أيضا إلى ترسيخ أسس حريات الصحافة بشكل يتماشى مع مقتضيات الدستور الجديد والالتزامات الدولية للمملكة. كما يتطلع هذا النص الجديد إلى تقنين الصحافة الالكترونية والتأسيس للمبادئ الأخلاقية والمسؤولية في ممارسة المهنة.

ومن جهة أخرى، سيتم تفعيل المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية (2013-2015) استجابة للالتزامات الدولية للمغرب خاصة ما انبثق عن المعاهدة الجهوية التي نصت على ضرورة الانتقال إلى البث الرقمي الأرضي على الشريط (VHF) ابتداء من سنة 2020. وسيتم إنجاز هذا المخطط من طرف اللجنة الوطنية للانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي والتي تم إحداثها بتاريخ شتنبر 2013 عبر مرسوم تحت إشراف رئيس الحكومة. وتتجلى مهام هذه اللجنة في مواكبة وتتبع أجرأة المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية وأجندته وكذا تدبيره على الصعيد الجهوي إلى غاية التوقف النهائي عن البث التناظري. وسيساهم هذا المشروع في تعزيز السيادة الوطنية في هذا المجال وضمان استمرارية الخدمة العمومية إضافة إلى النتائج الإيجابية المنتظر تحقيقها على المستوى الاقتصادي.

3.6.3.3 دعم التنمية الرياضية

تستند السياسة المتبعة من طرف الحكومة في المجال الرياضي على إمكانيات المغرب في مجال الرياضة عالية الأداء وعلى الأهمية التي يوليها المغاربة إلى الرياضة وعلى غنى النسيج الجمعوي في هذا المجال والذي يضم أكثر من 8000 جمعية رياضية وكذا على البنيات التحتية

التي تغطي كافة جهات المملكة وتنوع الأنشطة الرياضية المزاولة. وتهدف هذه السياسة إلى مواصلة الأهداف التالية:

- تنمية الميدان الرياضي عن طريق وضع آليات للحكامة الجيدة؛
- تنمية ممارسة الرياضة المهيكلة وتعزيز رياضة النخبة العالية الأداء؛
- تدعيم شبكات المنشآت الرياضية ؛
- تعزيز الجهة باعتبارها مستوى ارتكاز لتنمية الممارسة الرياضية.

وفي هذا السياق، تتثمل أهم الانجازات التي عرفتها سنة 2013 فيما يلي:

- على مستوى البنية التحتية الرياضية، فقد تم تأهيل 44 ملعبا بالعشب الاصطناعي وكذا تأهيل و توفير الإنارة لأربعة ملاعب تدريبية بمدينة مراكش و لأربعة ملاعب تدريبية بمدينة أكادير وإنشاء لوحات التسجيل الإلكترونية ووضع طلاء اصطناعي في 10 قاعات متعددة الرياضات و التجهيز الرياضي في 15 قاعة متعددة الرياضات. ومن جهة أخرى، تم تأهيل حوض السباحة الأولمبي بالمركز الوطني للرياضات مولاي رشيد وإنجاز 3 أحواض سباحة شبه أولمبية وأخيرا تم إنجاز 100 مركز لرياضة القرب.
- أما فيما يتعلق بالتنمية الرياضية، فقد مكنت الجهود المبدولة من الرفع من المساهمات الممنوحة للفيدراليات إلى ما يعادل 168,63 مليون درهم سنة 2013 مقابل 39,89 مليون درهم سنة 2008.
- مشاركة المغرب في التظاهرات العالمية الكبرى سنة 2013 (ألعاب البحر الأبيض المتوسط بتركيا والألعاب الفرنكوفونية بفرنسا وألعاب الاتحاد الاسلامي بإندونيسيا). إضافة إلى هذا، فقد تم تنظيم العديد من التظاهرات الدولية بالمغرب برسم سنة 2013 خاصة البطولة الافريقية لكرة القدم للصغار واللقاء الدولي محمد السادس لألعاب القوى بالرباط؛
- أما في المجال القانوني، فتجدر الإشارة على الخصوص أنه تمت صياغة النصوص التطبيقية للقانون المتعلقة بنظام الجمعيات الرياضية وكذا القرار الذي يحدد شروط الإستفادة من المنح وتجديد رخص مراكز التكوين الرياضي وكذا آليات التسيير.

تعتزم الحكومة برسم سنة 2014 وضع مخطط عمل متعلق بالتنمية الرياضية يهدف إلى إعطاء انطلاقة أشغال تأهيل المركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط (ملعب كرة القدم والقاعة المتعددة الرياضات إبن ياسين) والمركب الرياضي بفاس وتأهيل مركز المنظر الجميل وإنجاز 10 أحواض سباحة نصف أولمبية وانطلاق أشغال إعادة تأهيل "كزابلنكيز" LA CASABLANCAISEوإنشاء ملعب ذو طاقة استيعابية تصل إلى 15000 مقعد بالناضور.

وكذلك ستعرف سنة 2014 إنجاز 150 مركز رياضي للقرب وبناء 10 قاعات متعددة الرياضات في إطار اتفاقية شراكة وبناء مضمار للدراجات بمدينة إفران وإعادة تأهيل مركز مصباحيات بالمحمدية إضافة إلى تأهيل المركز الرياضي بوركون بالدار البيضاء.

وفي المجال الرياضي، سيشارك المغرب سنة 2014 في عدة تظاهرات وطنية ودولية خاصة الألعاب الأولمبية الصيفية للشباب والألعاب الأولمبية الشتوية وسينظم المغرب كأس العالم للأندية في كرة القدم وكأس العالم لألعاب القوى القارية والبطولة الافريقية لألعاب القوى.

7.3.3 تأطير الحقل الديني

تواصل الحكومة سياستها في مجال تأطير الحقل الديني والحفاظ على الهوية الوطنية التي تعتبر الإسلام قاعدة أساسية لها وذلك من خلال:

- تعزيز الحملات التحسيسية في المجال الديني ؛
- تأهيل المتدخلين في الحقل الديني خاصة القيمين الدينيين؛
- إدماج وتأهيل مدارس التعليم الأصيل في النظام التعليمي الوطني ؛
- بناء وترميم المساجد والمراكز الدينية والثقافية؛
- المساهمة في عمليات محاربة الأمية.

وتتمثل أهم الانجازات برسم سنة 2013 فيما يلي:

- إنشاء معهد محمد السادس للتجويد والدراسات القرآنية والذي من شانه تكوين خريجين متخصصين في التجويد والدراسات القرآنية مع تحفيز البحث العلمي في هذا المجال ؛
- تأهيل الأئمة والمدرسين عن طريق التكوين المستمر وذلك في إطار ميثاق والماس الذي يهدف إلى تحديث الخطاب الديني وتحسين مردودية المؤسسات الدينية ؛
- تحسين الوضع المادي وتعزيز الدور الاجتماعي للقيمين الدينيين والمدرسين عبر الرفع من التعويضات الممنوحة لفائدة الأئمة والمدرسين وكذا دعم ميزانية الدولة للتغطية الصحية للأئمة (التكميلية والجزئية) إضافة إلى تحسين الخدمات الاجتماعية لهذه الفئة وكذا منح تعويضات للمشفعين بالخارج خلال شهر رمضان ؛
- تأهيل مؤسسات التعليم الأصيل عن طريق إنهاء أشغال بناء وتوسيع 4 مؤسسات ومواصلة أشغال البناء و التوسيع والتأهيل بالنسبة ل 12 مؤسسة في طور الإنجاز وكذا تجهيز 22 مؤسسة في مختلف جهات المملكة في الفترة 2012-2013 ؛
- مواصلة أشغال بناء 21 مسجد؛

- مواصلة بناء المراكز الدينية والثقافية عن طريق إعطاء الانطلاقة لأشغال بناء 5 مراكز بكل من بن سليمان و الناضور وتاوريرت و سلا ومراكش .

ويتمحور برنامج العمل الحكومي برسم سنة 2014 في مواصلة إنجاز البرامج المذكورة أعلاه، خصوصا ما يلي:

- تحسين الخطاب الديني وتحسيس المواطنين بالأسس والتعاليم الأساسية للدين الاسلامي الداعية لمبدأ التسامح و المواكبة لتطور المجتمع ؛
- مواصلة تحسين الوضعية المادية للقيمين الدينيين؛
- مواصلة برنامج التكوين الأولي للأئمة والمرشدات (200 إمام و مرشدة في السنة) وكذا التكوين المستمر لجميع أئمة المساجد؛
- تشجيع تعلم القرآن عن طريق طباعة نسخ من القرآن الكريم على صعيد أكبر وتنظيم مباريات الحفظ والتجويد تتوج بمنح جوائز للفائزين؛
- بناء مساجد جديدة في الأحياء المهمشة داخل الأوساط الحضرية و القروية؛
- برمجة وإنشاء و تأهيل وتجهيز 6 مؤسسات للتعليم الأصيل وتنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة المدرسين والتأطير البيداغوجي ؛
- إعطاء الانطلاقة لبناء مراكز دينية و ثقافية بكل من سيدي بنور وسيدي سليمان وقلعة السراغنة و العرائش وأسا وكلميم.

4.3 المحافظة على الموجودات الخارجية و التحكم في عجز الميزانية

يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2014 محطة لتأكيد مجهودات الحكومة الرامية الى تحقيق نمو قوي ومستدام وترسيخ العدالة الاجتماعية مع المحافظة على التوازنات الماكرواقتصادية لبلادنا خاصة في ظل الظرفية الاقتصادية الدولية الصعبة.

إن استقرار الإطار الماكرواقتصادي رهين بالمحافظة على معدل عجز الميزانية في مستوى مقبول، وكذا باسترجاع التوازنات و تطوير الموجودات الخارجية.

1.4.3 إعادة توازن الميزانية

جعلت الحكومة من أولوياتها إعادة توازنات المالية العمومية وتقويم مسارها بهدف التخفيض التدريجي لعجز الميزانية ليصل إلى حوالي 3% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2016.

وسيتم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2014، العمل على تحسين شروط توازن الميزانية عبر تحكم أفضل في النفقات من خلال المزيد من النجاعة في الأداء العمومي وتحسين تعبئة الموارد المتاحة.

1.1.4.3 التحكم في النفقات

قامت الحكومة، منذ تنصيبها، بإيلاء أهمية بالغة لترشيد نمط عيش الدولة وذلك من أجل توفير هوامش في الميزانية كفيلة بالحفاظ على المجهود الاستثماري خصوصا في ظل ظرفية صعبة كانت لها تداعيات سلبية على توازن المالية العمومية. وهكذا تم خلال سنة 2012، اتخاذ التدابير التالية:

- تخفيض بنسبة 50% للنفقات المتعلقة بالإيواء والإطعام والاستقبال وتنظيم الندوات وكذا النفقات المرتبطة بإنجاز الدراسات ؛
- حصر نفقات شراء وكراء السيارات في الحدود الدنيا المطلوبة ؛
- تخفيض النفقات المرتبطة بتسيير وصيانة حظيرة السيارات ؛
- ربط التحويلات لفائدة المؤسسات والمنشئات العمومية، والمصالح المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة بمستوى فائض خزينتها وبمستوى إنجاز المشاريع الموكلة إليها؛
- تشجيع الإستغلال المشترك لوسائل التسيير؛
- عدم برمجة تشييد أية بنايات إدارية أو مساكن وظيفية جديدة وتشجيع الاستغلال المشترك للبنايات الموجودة؛
- تخفيض كلفة كراء البنايات عبر مراقبة الاستعمال القانوني وتحسين عقود الكراء.

و قد عرفت سنة 2013 مواصلة هذه التدابير مع التركيز على :

- الحد من شراء السيارات إلا في الحالات الضرورية والمعللة مع إمكانية اللجوء إلى الكراء المنتهي بالشراء؛
- تخفيض النفقات المتعلقة بالدراسات مع تشجيع اللجوء إلى الكفاءات الداخلية للإدارة؛
- تجميد 15 مليار درهم من اعتمادات الاستثمار الجديدة المفتوحة برسم قانون المالية عبر مرسوم السيد رئيس الحكومة. و ذلك بهدف إعطاء الأولوية خلال سنة 2013 إلى تصفية الاعتمادات المرحلة التي سجلت ارتفاعا هاما، حيث انتقلت من 9 مليار درهم سنة 2005 إلى 21 مليار درهم سنة 2013 .

ويندرج مشروع قانون المالية لسنة 2014 في نفس سياق التدابير المتخذة خلال السنتين السابقتين. و هكذا تتمثل توجهات السيد رئيس الحكومة فيما يلي :

- **ترشيد نفقات التسيير** وحصرها في الحد الأدنى الضروري مع التأسيس لمبدأ الاستغلال المشترك للإمكانيات المتوفرة، ويتعلق الأمر بالخصوص بنفقات تسيير واستغلال حظيرة سيارات الدولة، وبنفقات الاستقبال والإطعام والإيواء، وكذا النفقات المتعلقة باستغلال البنايات الإدارية. بالإضافة إلى هذا يتعين:

  - الالتزام بعدم اقتناء وكراء السيارات إلا في الحالات الضرورية والمعللة ؛

  - العدول عن برمجة أية بنايات أو مساكن إدارية جديدة وتقليص نفقات الكراء المتعلقة بها مع تشجيع اللجوء إلى الائتمان الإجاري العقاري ؛

  - عقلنة المهام بالخارج وحصر مصاريفها في الحد الأدنى الضروري لما يضمن التمثيل الرسمي لبلادنا في مختلف المنتديات والمؤتمرات ؛

  - تقليص كلفة المشتريات عبر تفعيل مقتضيات المرسوم الجديد للصفقات العمومية فيما يتعلق بتكتل المشتريات.

- **تعزيز فعالية نفقات الاستثمار** وربطها بقدرة الإنجاز وبتحقيق الأهداف المسطرة لها و ذلك عبر :

  - إعطاء الأولوية لاستكمال المشاريع التي توجد في طور الإنجاز وتلك المستفيدة من تمويل خارجي خاصة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي ؛

  - إعطاء الأولوية إلى تصفية الإعتمادات المرحلة مع العلم ان اعتمادات الاستثمار التي سيتم منحها إلى القطاعات برسم قانون المالية 2014 تأخذ بعين الاعتبار الاعتمادات المتوقع ترحيلها إلى سنة **2014**، على أساس أن كل تجاوز لهذه الاعتمادات بالنسبة لأي قطاع سيترتب عنه نقص المبلغ المعادل لزيادة الاعتمادات المرحلة الفعلية على تلك المتوقعة، من اعتمادات الأداء المفتوحة لنفس هذا القطاع؛

  - ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات وربطها بالنتائج المتوخاة ، والحرص على تثمين الدراسات المنجزة عن طريق الاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه ستتم مواصلة التحويلات لفائدة المؤسسات والمنشآت العامة، ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة ارتباطا بمستوى فائض خزينتها وبمستوى إنجاز المشاريع الموكولة إليها.

- **التحكم في تطور كتلة الأجور**، من خلال :

  - تحديد المقترحات المتعلقة بالمناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتغطية الحاجيات الملحة والمرتبطة بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين مع الحرص على ضمان التوزيع المتكافئ على المستوى المجالي.

  - إرجاء تنفيذ النصوص المتعلقة بأية ترقية أو مراجعة للأجور والتعويضات أو للأنظمة الأساسية المتخذة خارج إطار قانون المالية للسنة إلى قانون المالية للسنة الموالية ؛

  - الامتناع عن التوظيف في المناصب المالية التي تصبح شاغرة خلال السنة .

ومن جهة أخرى ستقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة للتحكم في نفقات المقاصة والحد من تفاقم الدين العمومي. للاطلاع على هذه التدابير بشكل تفصيلي يمكن الاطلاع على التقريرين المرفقين بمشروع قانون المالية المتعلقين بالمقاصة و الدين.

وموازاة مع ذلك، سيمكن تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية من تكريس المبدأ الذي يقوم على ربط النفقات العمومية بالنجاعة و الفعالية.

2.1.4.3 تحسين المداخيل

بالإضافة الى المجهودات المبذولة لترشيد النفقات العمومية، ستعمل الحكومة على تطوير المداخيل عبر تعبئة الموارد الضريبية والجمركية وتثمين الملك الخاص للدولة بالتدبير النشيط للمحفظة العقارية وتصفية الباقي استخلاصه واعتماد سياسية جديدة لتوزيع أرباح المؤسسات العمومية.

1.2.1.4.3 تعبئة الموارد الضريبية و الجمركية

تحرص السياسة المتبعة لتعبئة الموارد الضريبية والجمركية إلى الحد من تفاقم الضغط الضريبي بهدف تقوية مردودية وتنافسية المقاولات وضمان عدالة أكبر في توزيع الأعباء الضريبية. وتتركز الجهود المبذولة في هذا الصدد في:

- تعزيز إمكانيات المصالح الضريبية والجمركية على مستوى المراقبة الضريبية و الاستخلاص؛

- التصفية التدريجية للباقي استخلاصه؛

- التقليص التدريجي من الإعفاءات الضريبية باستثناء الإعفاءات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار المنتج وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

- تشجيع الملزمين على تصفية ديونهم الضريبية بإعفائهم كليا أو جزئيا من أداء الغرامات والزيادات الناجمة عن التأخير وصوائر التحصيل من فاتح يناير إلى 30 دجنبر2013 وذلك بهدف تعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية والمواطنين.

من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2014، تتوخى الحكومة مواصلة تفعيل الإصلاح الضريبي خاصة عن طريق تفعيل التوصيات والمقترحات التي انبثقت عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة بالصخيرات يومي 29 و 30 أبريل 2013.

ويلخص العنوان الرابع من هذه المذكرة التقديمية أهم المقتضيات المقترحة برسم سنة 2014 في المجال الضريبي و الجمركي.

2.2.1.4.3 تثمين الملك الخاص للدولة

بالإضافة إلى تعبئة المداخيل الضريبية و الجمركية، يعد تثمين الملك الخاص للدولة من بين الأوراش ذات الأولوية. وفي هذا الإطار سيتم التركيز على استكمال العمليات الرامية إلى :

- تحسين المداخيل المرتبطة بتسيير الملك الخاص للدولة ؛
- تصفية الباقي استخلاصه ؛
- الاستفادة من المجالات الجديدة لتعبئة المداخيل (مراجعة فواتير الكراء، أجرة الخدمات المقدمة...) ؛
- تثمين المحفظة العقارية في إطار مخططات التهيئة والمخططات المديرية للتعمير.

3.2.1.4.3 تطوير التدبير النشيط للمحفظة العمومية

موازاة مع الإجراءات السالفة الذكر، ستتم مواصلة تحسين موارد الدولة عبر تطوير التدبير النشيط للمحفظة العمومية. وفي هذا الصدد تم إطلاق دراسة خلال سنة 2013.

ويهدف هذا الإجراء إلى ترسيخ دور المؤسسات والمنشآت العمومية في مسار التنمية الاقتصادية لبلادنا وتحسين الوضعية المالية للمحفظة العمومية على مستوى مردودية الموارد الذاتية وتطوير النتائج والتحكم في المخاطر وتحويلات الميزانية وأيضا إلى إرساء خارطة طريق للمساهمين الممثلين للدولة في مجال تنزيل السياسات العمومية والحفاظ على المصالح وملك الدولة والحكامة الجيدة والأرباح.

2.4.3 إعادة التوازنات الخارجية و تحسين الموجودات الخارجية

على إثر الظرفية الدولية الصعبة التي انعكست سلبا على الطلب الخارجي في اتجاه السوق المغربية، عملت الحكومة على اتخاذ تدابير مستعجلة تهدف من جهة إلى التخفيض من الضغط

عن عجز الميزان التجاري وميزان الأداءات ومن جهة أخرى إلى دعم استقرار الموجودات الخارجية خاصة عن طريق إنعاش الصادرات والتحكم في الواردات و تعبئة احتياطي العملة.

1.2.4.3 الرفع من حجم الصادرات

عملت الحكومة على اتخاذ تدابير هيكلية تهدف إلى تحسين العرض التصديري وتنافسية وجاذبية المغرب من خلال توجيه الجهود نحو المنتوجات الوطنية التي تتوفر على مقومات وتعتبر أكثر ملاءمة للطلب الدولي، و تعزيز موقع المغرب في الأسواق التقليدية وانفتاحه على أسواق جديدة ذات مؤهلات قوية كالأسواق العربية والإفريقية، وكذلك مواكبة المقاولات المصدرة وتلك المقبلة على التصدير بإتاحة مختلف الإمكانيات لتطورها عالميا.

1.1.2.4.3 تحسين الإطار القانوني للتجارة الخارجية

تميزت سنة 2013، فيما يتعلق بملاءمة الإطار القانوني للتجارة الخارجية، بالانتهاء من إعداد مشروع قانون يتعلق بمراقبة التصدير والاستيراد وإعادة الاستيراد والتعشير وإعادة الشحن و الخدمات المرتبطة بها، و كذا النصوص التنظيمية المتعلقة بتطبيق هذا القانون.

بالإضافة إلى ذلك، تم استكمال إعداد القرارات التي تدخل في إطار المرسوم رقم 2-12-645 والمتعلق بتطبيق القانون رقم 15-09 المرتبط بالإجراءات المتعلقة بتدابير الحماية التجارية وتأسيس النظام الداخلي للجنة مراقبة الواردات.

2.1.2.4.3 تطوير و إنعاش الصادرات

تتمثل أهم الإنجازات المسجلة خلال سنة 2013 في مجال تطوير وإنعاش الصادرات فيما يلي:

- **احداث و تطوير اتحادات التصدير**: تم القيام بعمليات التواصل والتحسيس حول البرنامج الجديد لدعم اتحادات تصدير المنتجات البحرية خاصة على مستوى جهة طنجة ـ تطوان. كما تم تأسيس 15 اتحادا للتصدير تهم بالخصوص الصناعات الغذائية والبناء والأشغال العمومية والنسيج والجلد وصناعة السيارات والصناعة الميكانيكية.

- **إضفاء الطابع الدولي على المعارض القطاعية**: حيث تم تنظيم المعرض الدولي ميديكال ـ اكسبو برسم الدورة الرابعة عشرة لمنتدى الصيدلة الدولي الذي أقيم في مراكش من 30 ماي إلى فاتح يونيو2013؛

- **برنامج التدقيق من أجل التصدير**: تم إلى غاية يونيو2013، في اطار هذا البرنامج، دراسة 69 ملفا لفائدة قطاعات الصناعة الجلدية والصناعة الغذائية وتكنولوجيات الاتصال والنسيج والصناعة الكيميائية والشبه كيميائية.

- **برنامج خاص بعقود تنمية الصادرات**: إلى حدود 25 شتنبر 2013، تم اختيار 74 مقاولة من طرف لجنة التقييم والإسناد. ويتوقع أن يفتح باب الترشيحات برسم سنة 2014 في شهر دجنبر2013.

و في إطار مواصلة سياسة تطوير وتشجيع الصادرات، سيتم برسم سنة 2014 إنجاز دراسات تقييم الوقع وذلك من أجل تحسين اتخاذ القرار الاستراتيجي في مجال التجارة الخارجية.

ويتعلق الأمر أساسا بدراسة تقييم السوق الإفريقية و قابليتها لاستقبال منتوجات مغربية وبدراسة إمكانية إلغاء الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية تسهيل التبادلات بين دول الجامعة العربية وبدراسة تقييم وقع اتفاقية التبادل الحر الشامل والعميق مع الاتحاد الأوروبي وكذا بدراسة وقع تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد المغربي.

ومن جهة أخرى، ستتميز سنة 2014، بتسريع وتيرة إنجاز برامج استراتيجية "مغرب تصدير +" عبر :

- **برنامج التدقيق من أجل التصدير** :افتحاص 250 مقاولة .
- **برنامج خاص بعقود تنمية الصادرات**: توقيع 100 عقدا.
- **برنامج دعم اتحادات التصدير**: تأسيس 15 اتحادا للتصدير.
- **برنامج التكوين و تقوية الكفاءات في مجال التجارة الدولية** : تكوين 580 شخصا من طرف معاهد التكوين المغربية خلال الفترة ما بين 2014 و 2015.
- **برنامج خاص بإضفاء الطابع الدولي على المعارض القطاعية** : يتعلق الأمر ب 5 معارض في ميادين الصناعة الدوائية وتصدير الخدمات و الصناعة الكهربائية و صناعة السيارات و المنتوجات المحلية.

بالإضافة إلى ما سبق، ستعرف سنة 2014، تعزيز تنويع الأسواق المستهدفة عن طريق تحسين مكانة المغرب في جامعة الدول العربية (تتبع تفعيل المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر) والانخراط في عملية تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الإسلامية وإزاء دول مجلس التعاون الخليجي، كما سيتم تتبع مفاوضات اتفاق التبادل الحر الشامل والعميق بين المغرب والاتحاد الاوروبي.

2.2.4.3التحكم في تدفق الواردات

تتوجه مجهودات الحكومة نحو تفعيل مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى التحكم في تدفق الواردات في إطار يحترم الالتزامات الدولية للمغرب وكذا الممارسات الدولية في هذا المجال. وهكذا ستعطى الأولوية إلى تفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بحماية المستهلك ومواصلة تطوير وتفعيل المعايير الجديدة للسلامة والجودة، وكذا الإجراءات المتعلقة بالحماية التجارية من خلال محاربة عمليات إغراق الأسواق والتقليد والتهريب والتخفيض من قيمة الفواتير عند الاستيراد. وسيتم كذلك تسريع وضع النظام الخاص المتعلق بالمستوردين.

3.2.4.3 إنعاش الاستثمارات الخارجية المباشرة

بالرغم من الوضعية الاقتصادية الدولية الصعبة، بلغت الموارد المرتبطة بالاستثمارات الخارجية إلى حدود نهاية غشت 2013 ما يقارب 26,9 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بنسبة 23,5% بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012. كما بلغ صافي التدفقات 20,9 مليار درهم إلى نهاية شهر غشت 2013 (+ 32 %).

ولمواصلة تعزيز جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر، ستعمل الحكومة برسم سنة 2014، على تقوية تدخلات الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات. وهكذا ستعمل هذه الوكالة على تفعيل عمليات تشجيع وتسويق العرض المغربي في مجال الاستثمار و التي ترتكز بالخصوص على المحاور التالية:

- القيام ب 210 زيارات عمل (BUSINESS TO BUSINESS) ، منها 125 زيارة في أوروبا ؛
- التنظيم و المشاركة في 30 حدثا و مواصلة الإعلان في وسائل الإعلام الدولية (ROAD SHOW FINANCIAL TIMES....)؛
- العمل على القيام بزيارة 44 مقاولة وكذا 25 مشروعا استثماريا.
- المصادقة على قانون إصلاح ميثاق الاستثمار ومرسومه التطبيقي وكذا مواكبة القطاعات الوزارية في إنجاز المراسيم الخاصة بها ؛
- إنجاز 3 افتحاصات وإعداد مخطط سنوي للتدقيق إضافة إلى تتبع العمليات ذات الأولوية على مستوى آليات التحكم في المخاطر.

4.2.4.3 تعبئة احتياطي العملة

بهدف تعزيز مستوى احتياطي العملة ببلادنا، اتخذت الحكومة عدة إجراءات وتدابير أهمها:

- الحفاظ على أهلية المغرب للخط الائتماني الوقائي لصندوق النقد الدولي بعدما صادق على ذلك المجلس التنفيذي للصندوق خلال شهري فبراير ويوليوز 2013، و ذلك في إطار السياسة الاستباقية المتبعة من طرف الحكومة من أجل توفير احتياطات احترازية من الممكن استعمالها إذا دعت الضرورة إلى ذلك لمواجهة المخاطر المحتملة على مستوى ميزان الأداءات. كما يندرج هذا الإجراء في إطار تعزيز الثقة في آفاق الاقتصاد الوطني لدى المؤسسات المالية الدولية و المستثمرين الأجانب.
- تعبئة التمويلات الخارجية المتاحة أمام بلادنا في إطار العلاقات التي تجمعها مع المؤسسات المالية العربية والدولية من أجل تمويل السياسات الهيكلية والقطاعية خاصة مع مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والبنك الإفريقي

للتنمية وغيرها مع البحث عن بدائل أخرى للتمويل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الشراكة الإستراتيجية التي تربط بلادنا مع بلدان مجلس التعاون الخليجي و التي توجت بمنح المغرب هبات تقدر ب 5 ملايير دولار برسم الفترة الممتدة بين 2012 و2016.

- تكثيف الجهود لتمكين المغرب من ولوج الأسواق العالمية بشروط تفضيلية، على غرار الإصدار الناجح للسندات السيادية خلال شهري دجنبر 2012 وماي 2013، الشيء الذي من شأنه أن يعزز مستوى احتياطي العملة و يخفف من الضغط على السيولة في السوق الداخلي.

الباب الرابع: تقديم الأحكام المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2014

تتضمن المقتضيات المدرجة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2014 أحكاما ذات طابع جبائي وتدابير أخرى مختلفة.

I – أحكـام ذات طابـع جـبـائـي

أ - الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

1- التـأهيـل والمصادقة

1-1 التـأهيـل

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-339 الصادر في 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من الفصل 2 من مشروع قانون المالية لسنة 2014، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2014 :

- تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك؛

- تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء أو التخفيض من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

1-2 - المصـادقـة

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل وذلك طبقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من مشروع قانون المالية لسنة 2014، يرمي إلى المصادقة على المرسوم التالي المتخذ سنة 2013:

- المرسوم رقم 655-13-2 صادر في 30 من رمضان 1434 (8 أغسطس 2013) يتعلق بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته.

تميز الموسم الفلاحي لسنة 2013 بمحصول جيد من القمح اللين قد يمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي للاستهلاك الوطني من هذه المادة حتى نهاية هذه السنة.

ومن جهة أخرى، سجلت الأسعار الدولية للقمح اللين انخفاضا كبيرا مند بداية شهر يونيو من سنة 2013 و ذلك نظرا لتطور عرض الدول المصدرة الرئيسية.

وأخذا بعين الاعتبار هذه العناصر وبحذف تمكين تسويق المحصول الوطني من القمح اللين بأحسن الأثمان، بدا من الملائم رفع الرسم الجمركي المطبق على القمح اللين من 17,5% إلى 45 %.

2- مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة

2-1- إحداث مقتضى قانوني يعاقب استيراد البضائع الحاملة لعلامة صنع أو تجارة أو خدمات مقلدة

يهدف اقتراح تعديل مدونة الجمارك إلى ما يلي:

- تنسيق التشريع الجمركي مع المعايير الدولية في هذا المجال؛
- الانخراط في مسعى المنظمات الدولية التي تلح على تدخل المصالح الجمركية في هذا المجال والقيام بدورها كاملا في حماية حقوق الملكية الفكرية وبالتالي حماية المستهلك في مواجهة غزو وتهديد المنتجات المزيفة، علما بأن الجمارك المغربية تعتبر من طرف العديد من الهيئات الدولية كمثال يقتدى به في المنطقة؛
- إرساء مراقبة فعالة وذلك بتخويل إدارة الجمارك سلطات بشكل يمكنها من حماية المستهلك و محاربة هذا الشكل من المنافسة غير الشريفة؛
- وضع رهن إشارة إدارة الجمارك الوسائل الكفيلة لمحاربة التقليد عند استيراد البضائع؛
- إعطاء تدخل الجمارك دورا ردعيا أكثر فاعلية بحكم أن الإدارة ستعتبر كطرف أساسي في قضايا محاربة التقليد من خلال العمليات الوقائية المتخذة في إطار القانون رقم 97-17 أو من خلال العمليات الزجرية تطبيقا لمدونة الجمارك.

2-2 - تنسيق مقتضيات مدونة الجمارك مع النظام الأساسي للوظيفة العمومية (الفصلان 42 و 238)

يرمي تعديل مقتضيات الفصلين 42 و 238 من مدونة الجمارك إلى تنسيق تلك المقتضيات مع نصوص النظام الأساسي للوظيفة العمومية خصوصا على مستوى تسميات بعض موظفي إدارة الجمارك التي تم تغييرها في النظام المذكور.

2-3- عرض استهلاك العتاد المستورد في إطار نظام القبول المؤقت والمستعمل في إنتاج سلع موجهة للتصدير (الفصلان 134 المكرر أربع مرات و151)

يستفيد، العتاد المستورد في إطار نظام القبول المؤقت و المستعمل في إنتاج سلع موجهة للتصدير في حدود 75% منها على الأقل، من الإعفاء من الإتاوة المنصوص عليها في الفصل 148 من مدونة الجمارك.

ويؤدي هذا العتاد عند عرضه للاستهلاك، بالإضافة إلى الرسوم والضرائب المستحقة على أساس قيمته عند الاستيراد، الفائدة عن التأخير تحسب ابتداء من تاريخ الاستيراد تحت نظام القبول المؤقت.

وبما أن هذا العتاد قد استعمل في تطوير الصادرات، يقترح الأخذ بعين الاعتبار عند عرضه للاستهلاك، الرسوم والضرائب وكذا القيمة المعمول بها في تاريخ تسجيل تصريح العرض للاستهلاك.

2-4- تنسيق مقتضيات الفصلين 145 و146 من مدونة الجمارك المتعلقة بنظام القبول المؤقت مع مقتضيات اتفاقية كيوطو لتبسيط و تنسيق الأنظمة الجمركية

يرمي هذا التعديل إلى تنسيق مقتضيات مدونة الجمارك المتعلقة بنظام القبول المؤقت لوسائل النقل ذات الاستعمال الشخصي مع المعايير الدولية وبالخصوص اتفاقية كيوطو لتبسيط و تنسيق الأنظمة الجمركية.

كما يهدف التعديل المقترح إلى إعطاء تعريف أدق للبضائع التي يمكنها الاستفادة من نظام القبول المؤقت وذلك على غرار ما هو معمول به على الصعيد الدولي في هذا المجال.

2-5- تنسيق مقتضيات مدونة الجمارك مع مقتضيات القانون رقم 05-53 المتعلق بالتبادل الاليكتروني للمعطيات القانونية (الفصل 203 المكرر)

يهدف هذا التعديل إلى تنسيق مقتضيات مدونة الجمارك المتعلقة بإيداع التصاريح والوثائق الملحقة بها بالطرق الاليكترونية أو المعلوماتية مع مقتضيات القانون رقم 05-53 المتعلق بالتبادل الاليكتروني للمعطيات القانونية.

2-6- زجر الأعمال والمناورات التي تلحق الضرر بمعطيات النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك

يرمي مقترح تعديل مقتضيات الفصل 281 من مدونة الجمارك إلى الأخذ بعين الاعتبار جميع الأعمال والمناورات التي يمكن أن يقوم بها المخالفون بهدف إتلاف المعطيات المخزنة بالنظام المعلوماتي للإدارة ، كتغيير أو إضافة معطيات بهدف الحصول بصفة غير قانونية على امتياز معين.

ب - الضرائب والرسوم ومختلف التدابير الجبائية

تندرج التدابير الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2014 في إطار تفعيل المقترحات الصادرة عن المناظرة الوطنيـة حـول الجبايـات، المنعقدة بتاريخ 29 و30 أبريل 2013 .

فقد وضعت هذه المناظرة المعالم الكبرى لإصلاح متدرج لنظامنا الضريبي ، بغية تحقيق مزيد من العدالة من خلال توسيع الوعاء ومزيدا من الشفافية باستبعاد بعض الاختلالات ومزيدا من النجاعة بالرفع من المردودية وتحسين تدبير الضريبة .

وستساهم المقترحات المشار إليها أعلاه في تعزيز العدالة الجبائية وإقرار التنافسية بين المقاولات والحد من النفقات الجبائية وترشيدها وتحسين العلاقات بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية ، باعتماد عدد من الإجراءات العملية الهادفة إلى تدبير المادة الضريبية.

كما ركزت هذه المناظرة على ضرورة تعزيز النظام الجبائي المغربي والعمل على عقلنته وتقوية موارده، مع تفادي تشتيت الواقعة المنشئة للضريبة بانتشار الرسوم شبه الضريبية والتي تضر بانسجامه وتناسقه.

وهكذا، تهم التدابير المقترح إدراجها في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2014 كلا من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة.

1- التدابير الخاصة بالضريبة على الشركات

➢ فرض الضريبة تدريجيا على الشركات الفلاحية

بما أن الإعفاء الذي تستفيد منه الشركات الفلاحية سينتهي أجله بتاريخ 31 ديسمبر 2013، واعتبارا للتوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة خلال

سنة 2013، ومراعاة لما ورد في الخطاب الملكي السامي بتاريخ 30 يوليوز 2013 بمناسبة عيد العرش وكذا التوجهات الحكومية ، يقترح ابتداء من فاتح يناير 2014 :

- فرض الضريبة تدريجيا على الشركات الفلاحية الكبرى التي تحقق رقم معاملات يفوق 5.000.000 درهم ؛

- إعفاء المستغلات الزراعية الصغرى والمتوسطة والنشاطات الأخرى ذات الطابع الزراعي، كليا وبصفة دائمة ، إذا كان رقم معاملاتها السنوي يقل عن 5.000.000 درهم.

وعليه ، يقترح فرض الضريبة على الشركات على المستغلات الزراعية الكبرى بصفة انتقالية ، كما يلي :

- ابتداء من فاتح يناير 2014 إلى غاية 31 ديسمبر 2015 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 35.000.000 درهم ؛

- ابتداء من فاتح يناير 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2017 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 20.000.000 درهم ؛

- ابتداء من فاتح يناير 2018 إلى غاية 31 ديسمبر 2019 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 10.000.000 درهم .

2- التدابير الخاصة بالضريبة على الدخل

2-1- مراجعة قواعد تحديد الربح الجزافي

تعتبر مراجعة قواعد تحديد الأساس المفروضة عليه الضريبة في مجال الدخول المهنية، لا سيما نظام الربح الجزافي، إحدى الاقتراحات المنبثقة عن أشغال المناظرة الوطنية حول الجبايات والهادفة إلى تحسين هذا النظام فيما يتعلق بالمردودية والعدالة والشفافية.

وهكذا، يقترح :

- ✓ **إقرار التزامات محاسبية مخففة بالنسبة للملزمين الخاضعين للضريبة حسب نظام الربح الجزافي**

ويهدف هذا الاقتراح إلى إلزام كل الخاضعين للضريبة حسب نظام الربح الجزافي بمسك سجل مؤشر عليه من طرف مسؤول بمصلحة الوعاء ، تسجل فيه كل المبالغ المدفوعة برسم المشتريات معززة بوثائق الإثبات وكذا المبالغ المتعلقة بالمبيعات.

- ✓ **تعزيز المراقبة على العمليات المنجزة من طرف الخاضعين لنظام الربح الجزافي من خلال فحص السجل المشار إليه أعلاه، وتمديد حق المراقبة ليشمل هذه العمليات.**

2-2- فرض الضريبة تدريجيا على الدخول الزراعية

تبعا للخطاب الملكي السامي بتاريخ 30 يوليوز 2013 بمناسبة عيد العرش والتوجيهات الحكومية وكذا التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات، يقترح إحداث نظام جبائي ملائم للقطاع الفلاحي ، يأخذ بعين الاعتبار التوجهات المذكورة.

وهكذا، يقترح في مجال الضريبة على الدخل، فرض الضريبة على الأرباح المتأتية من المستغلات الزراعية الكبرى التي يتجاوز رقم معاملاتها 5.000.000 درهم وإعفاء المستغلات الصغرى والمتوسطة التي لا تتجاوز هذا السقف بصفة دائمة.

غير أنه وبصفة انتقالية ، يقترح فرض الضريبة على الدخل على المستغلات الزراعية تدريجيا ، كما سبق الإشارة إلى ذلك بالنسبة للضريبة على الشركات .

2-3- إلغاء إعفاء الدخول المتأتية من إيجار البناءات الجديدة

حاليا ، تعفى من الضريبة الدخول المتأتية من إيجار البناءات الجديدة أو البناءات الإضافية طوال السنوات الثلاث الموالية للسنة التي انتهى فيها بناؤها.

وبعد هذه المدة تستفيد من تخفيض بنسبة 40% دون تحديد في الزمن.

وفي إطار ترشيد النفقات الجبائية، يقترح إلغاء الإعفاء الممنوح لثلاث سنوات والاحتفاظ بخصم 40%.

2-4- إلزامية الإدلاء بالإقرار الالكتروني والأداء الالكتروني للضريبة بالنسبة للمهن الحرة

بغرض تبسيط الإجراءات وتمكين الإدارة الجبائية من الحصول على المعلومات قصد استغلالها استغلالا أفضل بطريقة إلكترونية ، يقترح فرض إلزامية الإدلاء بالإقرار الالكتروني والأداء الالكتروني للضريبة بالنسبة للمهن الحرة ، المحددة لائحتها بنص تنظيمي .

ويهدف هذا التدبير أساسا إلى خفض التكلفة من خلال التقليص من الوقت المخصص لمعالجة الملفات وتعزيز الشفافية في مجال العلاقات بين الإدارة الجبائية والملزمين.

3- تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة

يشكل إصلاح الضريبة على القيمة المضافة إحدى أهم التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات. وللشروع في إنجاز هذا الورش الكبير، يجب أن ترتكز الجهود المستقبلية على التوسيع الأمثل للوعاء والسير قدما في مسلسل الحد من الأسعار للاقتصار على سعرين فقط وذلك للتخفيف من حالات المصدم وإلغاء قاعدة الفاصل الزمني المحدد في شهر وإحداث نظام التصريح التلقائي وتعميم إرجاع الدين الضريبي.

وسيتم تطبيق هذه التدابير خلال السنتين القادمتين. أما التدابير المقترح تطبيقها خلال سنة 2014 فإنها تتمثل فيما يلي :

3-1- تطبيق سعر 10% أو 20% على بعض المنتجات أو الخدمات المعفاة

في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة الهادف إلى توسيع الوعاء من خلال إلغاء الإعفاءات التي لم تعد مبررة، يقترح ابتداء من فاتح يناير 2014 تطبيق :

أ- سعر 10% على بعض المنتجات أو الخدمات التالية:

- ✓ خدمات المطعم المقدمة مباشرة من طرف المقاولة لمستخدميها ؛
- ✓ عمليات استغلال الحمامات ؛
- ✓ الخشب و الفلين في حالتهما الطبيعية؛
- ✓ بعض المعدات الفلاحية.

ب- سعر 20% على العمليات والسلع التالية:

- ✓ الزبيب والتين المجفف؛
- ✓ الشموع والبرافين؛
- ✓ معدات الصيد البحري؛
- ✓ المعدات المقتناة من طرف جامعة الأخوين بإفران.

3-2- تطبيق سعر 10% على بعض المنتجات الخاضعة لسعر 7%

في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة والهادف إلى توحيد الأسعار المطبقة على المشتريات والمبيعات وتحقيق الانسجام فيما بينها باعتماد سعرين 10% و 20%، وللحد من حالات المصدم وتعزيز حياد الضريبة على القيمة المضافة، يقترح ابتداء من فاتح يناير 2014 فرض الضريبة بسعر 10% على بعض السلع الخاضعة لسعر 7% وتشمل:

- ✓ مصبرات السردين؛
- ✓ الأغذية المخصصة لتغذية المواشي.

3-3- تطبيق سعر 20% على بعض السلع الخاضعة لسعر 10%

في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة والهادف إلى حصر أسعارها في سعرين فقط 10% و20%، يقترح ابتداء من فاتح يناير 2014 فرض الضريبة بسعر 20% على بعض المنتجات الخاضعة لسعر 10% وتتمثل في :

- ✓ ملح الطبخ؛
- ✓ الأرز المصنع.

3-4- تطبيق سعر 20 % على بعض السلع الخاضعة لسعر 14 %

في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة والهادف إلى تحديد أسعارها في سعرين فقط 10% و20%، يقترح ابتداء من فاتح يناير 2014 فرض الضريبة بسعر 20% على بعض المنتجات الخاضعة لسعر 14% وتتمثل في:

- ✓ الشحوم الغذائية؛
- ✓ السيارات النفعية.

3-5- إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بالخصم

حاليا ، يطبق حق الخصم بعد انصرام شهر على وضع المخالصات الجمركية أو الأداء الجزئي أو الكلي للفاتورات أو البيانات الحسابية المحررة في اسم الملزم ، طبقا لأحكام المادة 101 -3° من المدونة العامة للضرائب.

واعتبار لإحدى التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات، وتوخيا لإقرار حياد أفضل للضريبة على القيمة المضافة، يقترح إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بمباشرة الخصم بعد مضي شهر، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2014.

ومن جهة أخرى، ولمعالجة الانعكاس المالي السلبي المتمثل في نقص في المداخيل المقدر ب 3 ملايير درهم المتعلق بمبلغ الضريبة المؤداة خلال شهر دجنبر 2013 والقابلة للخصم في شهر يناير 2014، يقترح إقرار نظام انتقالي يقضي بخصم مبلغ الضريبة المذكور ، بشكل موزع على مدة خمس سنوات ابتداء من فاتح يناير 2014.

3-6- إحداث نظام التصريح الذاتي

استئناسا بالنظام الضريبي الأوروبي، يقترح اعتبار الزبون المقيم في المغرب مدينا بصفة قانونية بالضريبة على القيمة المضافة إذا تعلق الأمر بخدمات مقدمة من طرف مقاولات غير مقيمة، وذلك للتبسيط وتخفيف الالتزامات الجبائية المترتبة على الفاعلين الاقتصاديين خصوصا منهم الذين لا يتوفرون على مؤسسة قارة بالمغرب.

4- تـدابيـر مشتـركـة

4-1- حـذف إلـزام مؤجري السكن الاجتماعي بإرفاق إقرارهم بنسخة من دفتر التحمـلات

يقترح حذف إلـزام مؤجري السكن الاجتماعي بالإدلاء بنسخة من دفتر التحمـلات ، على اعتبار أن هذا الدفتر يخص المنعش العقاري الذي ينجز مشروع بناء السكن الاجتماعي ولا يخص مؤجري السكن المذكور .

4-2- تـحـديد ثمن بيع المتر المربع المغطى للسكن المخصص للطبقة الوسطى في مبلغ 6.000 درهم دون احتساب الضريبة

يقترح تحديد ثمن بيع المتر المربع المغطى للسكن للطبقة المتوسطة في مبلغ 6.000 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة عوض 6.000 درهم باحتساب الضريبة وذلك لجعل هذا المنتوج أكثر جاذبية للمنعشين العقاريين وتشجيعهم على الانخراط فيه .

II – مقتضيات مختلفة

أ ـ تأهيل خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق

1 ـ إحداث منحة تكسير ومنحة تجديد المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق

يضم أسطول الحافلات قرابة 2700 حافلة للنقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق، منها 1700 حافلة يفوق عمرها 10 سنوات.

يسعى هذا التدبير الى التمكن من إتلاف 700 حافلة أصبحت تشكل خطرا على سلامة المسافرين ومستعملي الطريق نظرا لحالتها المتهالكة ، وذلك مقابل استفادة مالكيها من منحة يحدد سقفها في 300.000 درهم عن تكسير حافلة واحدة و400.000 درهم عن تكسير حافلتين و500.000 درهم عن تكسير ثلاث حافلات خلال نفس السنة .

وفي نفس الإطار ، سوف يتم العمل على تشجيع تجديد 1.000 حافلة مقابل استفادة مالكها من منحة تجديد يحدد سقفها في 400.000 درهم عن كل حافلة .

وتصل التكلفة الإجمالية لهذه المنح التي تخضع لشروط ترشيح محددة سلفا الى 520 مليون درهم على مدى الفترة 2014-2016 .

2 ـ إحداث منحة التنازل عن مأذونيات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق

يرمي هذا التدبير إلى تعويض الأشخاص الذاتيين الحاملين لرخص النقل الطرقي سواء كانت مستغلة من طرف الغير أو غير مستعملة الذين يرغبون في التنازل عن رخصهم لصالح الادارة . ويصل عددها إلى 2700 رخصة.

وقد رصد لهذا الغرض ، منحة يحدد مبلغها الأقصى حسب صنف المركبة وطول الخط موضوع الرخصة ، والذي يتراوح بين 6.000 درهم للكيلومتر بالنسبة للخطوط التي يقل طولها عن 50 كيلومترا ، و1.000 درهم للكيلومتر بالنسبة للخطوط التي يزيد طولها على 400 كيلومتر.

ويصل المبلغ الإجمالي لهذه العملية خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2016 إلى 930 مليون درهم .

3 ـ إحداث منحة لتأهيل مقاولات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق

يستهدف هذا التدبير تخويل مقاولات النقل التي توافق على الانخراط في منظومة المعايير الدولية لتصنيف وتدبير ومراقبة مقاولات النقل الطرقي العمومي الجماعي للمسافرين . ويناهز عدد المقاولات المستهدفة حوالي 1.500 مقاولة صغيرة ومتوسطة ستستفيد من منحة لا تتجاوز قيمتها 200.000 درهم للمقاولة .

ويصـل المبلـغ الإجمالـي الضروري لتفعيل هـذا الإجـراء على مـدى الفتـرة 2014-2016 إلى 300 مليون درهم .

وتبلغ التكلفة الإجمالية للتدابير المتعلقة بتأهيل النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق ، 1.750 مليون درهم ، ستتحملها ميزانية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "مديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية" التابع لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك.

ب ـ منحة تجديد مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ومركبات النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي و منحة تكسير مركبات ذات محرك للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير

يضم قطاع النقل الطرقي للبضائع 40.000 مقاولة ويشغل حوالي 170.000 شخص ويحقق رقم معاملات إجمالي سنوي يقدر ب 15 مليار درهم .

يعرف هذا القطاع مجموعة من الاختلالات من أهمها :

- تهالك مركبات النقل الطرقي للبضائع حيث أن معدل عمر هذه المركبات يناهز 14 سنة مما يشكل خطرا بالغ الأهمية على السلامة الطرقية وكذلك على البيئة ؛
- هيمنة الشاحنات ذات الوزن الصغير والمتوسط والتي لا تتلاءم مع المسافات الطويلة؛
- الصعوبات المتعلقة بالولوج إلى التمويل .

ومن أجل العمل على تجاوز هذه الإكراهات ، فقد تم وضع برامج لتجديد حظيرة مركبات النقل الطرقي للبضائع منذ سنة 2006 . وقد مكنت هذه البرامج خاصة تلك المتعلقة بفترتي 2008-2010 و 2011-2013 من تجديد 1.374 مركبة بمبلغ إجمالي قدره 144,4 مليون درهم . ونتيجة لذلك ، عرفت حظيرة النقل الطرقي للبضائع تجددا جزئيا حيث انتقل معدل عمرها من 14 سنة إلى 12 سنة ونصف .

وللمحافظة على المكتسبات المحققة في إطار هذه البرامج وتعزيز جاذبيتها ، تم التوقيع في يونيو 2011 على اتفاقية بين الحكومة ومهنيي النقل الطرقي للبضائع تتعلق بتأهيل هذا القطاع . وتندرج هذه الاتفاقية في إطار العقد البرنامج 2010-2015 حول التنافسية اللوجستيكية الموقعة في شهر أبريل 2010 بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب .

وعلى ضوء ذلك ، تم التوافق على ضرورة تمديد برنامج تجديد حظيرة مركبات نقل البضائع لفترة جديدة 2014-2016 مع تطعيمه بتعديلات من أهمها :

- الرفع الملموس من قيمة منحة التجديد بمبلغ يتراوح بين 15.000 درهم و65.000 درهم مقارنة مع البرنامج الحالي ، حسب درجة الشاحنة ذات محرك ؛
- تعديل بعض شروط الترشيح المخولة للمنحة وفتح المجال أمام صنف جديد من الشاحنات المتراوحة حمولتها بين 8 و14 طنا ؛
- تمكين ناقلي البضائع من الاستفادة من منح تجديد ثلاث مركبات ذات محرك لاقتناء مركبة واحدة ذات محرك ، غير أن المبلغ الإجمالي لمنح التجديد لا يمكن أن يتجاوز مبلغ اقتناء مركبة جديدة ؛
- إحداث منحة خاصة بتكسير المركبات ذات محرك للنقل الطرقي للبضائع والتي يساوي وزن حمولتها المأذون به أو يتجاوز 15 طنا .

وبالنسبة لتجديد مركبات النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي، فيقترح كذلك تخويل منحة لتجديد المركبات العاملة في القطاع خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2014 إلى أواخر دجنبر 2016 تحتسب على أساس عمر المركبة وعدد الأشخاص المراد نقلهم . ويحدد سقف هذه المنحة في 110.000 درهم عن المركبة .

وعليه ، فإن تكلفة برنامج تأهيل حظيرة نقل البضائع ونقل الأشخاص داخل المجال القروي تناهز 990 مليون درهم عن الفترة 2014-2016 أي بمعدل 330 مليون درهم في السنة. وستتحمل هذه التكلفة ميزانية مرفق الدولة المسير بصفة مستقلة المسمى "مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية" السالف الذكر .

ج – إلغاء اعتمادات الاستثمار المرحلة التي لم تكن محل أمر بالأداء

تشمل اعتمادات الاستثمار المرحلة من سنة إلى أخرى وكذا أرصدة الالتزام المتعلقة بها ، مبالغ مرتبطة بعمليات تتعلق بنفقات قديمة لم تتمكن المصالح المختصة من تصفيتها لأسباب إدارية أو مسطرية .

ولتسوية هذه الوضعية ، يقترح إدراج مقتضى في مشروع قانون المالية لسنة 2014 يهدف إلى إلغاء ، بقوة القانون ، اعتمادات الاستثمار المرحلة من السنوات المالية 2010 وما قبل إلى سنوات 2011 وما يليها والمتعلقة بعمليات النفقات التي لم تكن محل أمر بالأداء ما بين فاتح يناير 2011 و31 ديسمبر 2013 .

إلا أن هذا الإلغاء لن يشمل سوى العمليات التي لم تباشر بشأنها أية مسطرة نزاع قضائي أو العمليات التي لم تنجز الأشغال والخدمات المتعلقة بها .

وتلغى كذلك بقوة القانون اعتمادات الاستثمار المرحلة المتعلقة بالصفقات المنتهية الإنجاز كما تلغى الالتزامات المتعلقة بهذه الاعتمادات .

ويتم تمديد هذا الإلغاء إلى عمليات والتزامات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية .

د ـ ترشيد استعمال المناصب الشاغرة خلال السنة المالية

يعد التطور المتزايد في اعتمادات التسيير وخاصة تلك المتعلقة بكتلة الأجور ، من بين الإكراهات الرئيسية التي تثقل كاهل وضعية المالية العمومية ، إذ أنها تمثل حوالي 33% من مجموع نفقات الميزانية العامة، ففي الفترة الممتدة ما بين 2003 و2012 وصل عدد المناصب الصافية المحدثة الى 73.695 منصبا، منها 83% أحدثت في الخمس سنوات الأخيرة (2008 -2012).

وعلى هذا الأساس ، تولي الحكومة اهتماما خاصا بتطور هذه النفقات وتعتزم اتخاذ مجموعة من التدابير الكفيلة بالتحكم في النفقات المتعلقة بالأجور في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2014 ، من بينها:

- حصر المناصب المالية الجديدة حسب الإحتياجات الضرورية للقطاعات ذات الأولوية؛
- منع اللجوء إلى استعمال المناصب التي تصبح شاغرة خلال السنة المالية باستثناء الحالات المتعلقة بتسوية وضعية الموظفين في وضعية الإلحاق أو الاستيداع وكذا تنفيذ الأحكام القضائية؛
- تأجيل، الى السنة الموالية لقانون المالية، تطبيق جميع النصوص المتعلقة بالترقي في الدرجة و الرتبة و مراجعة الأجور التي لم تكن مبرمجة في اطار قانون المالية للسنة الجارية ؛
- حث الآمرين بالصرف على التسريع في إعداد الجداول المتعلقة بالموظفين داخل الآجال التنظيمية.

و – التأهيل والمصادقة

1- التأهيل

1-1- في مجال فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية

ينص القانون التنظيمي لقانون المالية على وجوب الالتزام بالنفقات والأمر بصرفها وأدائها في حدود الاعتمادات المفتوحة ، واستثناء لهذا المبدأ ، تنص المادة 43 من القانون التنظيمي المذكور على أنه ، يمكن في حالة ضرورة ملحة ذات مصلحة وطنية ، أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم أثناء السنة تطبيقا للفصل 70 من الدستور .

ويهدف التأهيل المقترح في إطار أحكام مشروع قانون المالية الحالي إلى الترخيص للحكومة بفتح اعتمادات إضافية بموجب مراسيم خلال سنة 2014 لمواجهة حاجيات مستعجلة أو غير متوقعة أثناء إعداد الميزانية .

وتدرج في قانون المالية للسنة الموالية هذه المراسيم التي يتعين ، وفقا للدستور، عرضها على البرلمان بقصد المصادقة في أقرب قانون للمالية .

1-2- في مجال إحداث حسابات خصوصية للخزينة خلال السنة المالية

ينص القانون التنظيمي لقانون المالية على أن الحسابات الخصوصية للخزينة تحدث بقانون المالية . واستثناء لهذا المبدأ ، تنص المادة 18 من القانون التنظيمي المذكور على أنه يجوز في حالة الاستعجال والضرورة الملحة أن تحدث خلال السنة المالية ، بموجب مراسيم ، حسابات خصوصية جديدة للخزينة .

ويهدف التأهيل المقترح إلى الترخيص للحكومة بأن تحدث خلال سنة 2014 حسابات خصوصية للخزينة بموجب مراسيم وفقا للمادة 18 السالفة الذكر .

وتدرج في قانون المالية للسنة الموالية هذه المراسيم التي يتعين عرضها على البرلمان بقصد المصادقة تطبيقا لأحكام الدستور .

1-3- في مجال إحداث مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية

استنادا إلى أحكام الفصل 70 من الدستور ، يمكن أن يؤذن للحكومة بإحداث مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة ، بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2014 .

وتدرج في قانون المالية للسنة الموالية هذه المراسيم التي يتعين عرضها على البرلمان بقصد المصادقة تطبيقا لأحكام الدستور .

2- المصادقة

اعتمد المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثانية والثلاثين المنعقدة بالرياض بتاريخ 20 ديسمبر 2011 ، قرارا بتخصيص منحة لفائدة المملكة المغربية بمبلـغ 5 ملايير دولار أمريكي على مدى 5 سنوات لتمويل مشاريع إنمائية بالمغرب .

وخلال الزيارة الملكية الميمونة لهذه الدول الشقيقة في شهر أكتوبر 2012 ، اقترح المغرب جملة من البرامج والمشاريع للاستفادة من هذا التمويل . وتندرج هذه البرامج والمشاريع ضمن الاستراتيجيات القطاعية المختلفة المعتمدة ببلادنا . ويتعلق الأمر على الخصوص بالقطاع الفلاحي والبنيات التحتية والصحة والسكن والتربية الوطنية والتعليم العالي بالإضافة إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

هذا ، وقصد التمكن من ضبط حسابات هذه البرامج والمشاريع المستفيدة من منح دول مجلس التعاون الخليجي ، ونظرا للطابع الاستعجالي لهذه العملية وللضرورة الملحة التي تكتسيها ، تم خلال سنة 2013 إحداث بمقتضى مرسوم حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى "الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي" ، وذلك طبقا لمقتضيات الفصلين 70 و92 من الدستور وكذا المادة 36 من قانون المالية لسنة 2013 التي تأذن للحكومة بإحداث حسابات خصوصية للخزينة بمراسيم خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2013.

ز – الحسابـات الخصوصيـة للخزينـة

➢ تـغـيـيـر

✓ " صنـدوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي والحضري والرابط بين المـدن "

إن التعديل المقترح سوف يساهم في تمويل العمليات المتعلقة بإنجاز واستغلال مشاريع النقل بواسطة طراموای وبكل وسيلة نقل جماعي حضري في جميع أنحاء المملكة مثل مشروع ميترو الدار البيضاء الكبرى .

✓ " صندوق الاصلاح الزراعي"

سيمكن هذا المقترح صندوق الإصلاح الزراعي من تحمل النفقات الخاصة بتنفيذ الاحكام القضائية والقرارات الإدارية المتعلقة بالإصلاح الزراعي.

✓ " صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري "

يهم التعديل المقترح التنصيص على اعتبار وزير السكنى وسياسة المدينة كآمر بقبض موارد الصندوق وصرف نفقاته بالنسبة للسكنى وسياسة المدينة ووزير التعمير وإعداد التراب الوطني بالنسبة للعمليات المتعلقة بالتعمير وإعداد التراب الوطني .

➢ حذف

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، يقترح حذف الحسابات التالية التي استوفت الغرض الذي أحدثت من أجله :

حسابات القروض :

- القروض الممنوحة للتعاونيات الفلاحية؛
- القروض الممنوحة لدول اجنبية؛
- القروض الممنوحة للمكتب الوطني للسكك الحديدية.

حسابات التسبيقات:

- التسبيقات الممنوحة للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني والتعاونيات الفلاحية ؛
- التسبيقات الممنوحة للبنك الوطني للإنماء الاقتصادي.

لائحـة الملحقات

ملحق رقم 1 : التوزيع على القطاعات الوزارية او المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2013.

ملحق رقم 2 : التوزيع على الوزارات او المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2013.

ملحق رقم 3 : التوزيع على القطاعات الوزارية او المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2013.

ملحق رقم 4 : أهم اصناف التكاليف المشتركة.

ملحق رقم 1:

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2013

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014
مقارنة مع قانون المالية لسنة 2013 (1/2)

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير: الموظفون و الأعوان 2013	التسيير: الموظفون و الأعوان 2014	التسيير: المعدات و النفقات المختلفة 2013	التسيير: المعدات و النفقات المختلفة 2014	التسيير: المجموع 2013	التسيير: المجموع 2014	الاستثمار (اعتمادات الأداء) 2013	الاستثمار (اعتمادات الأداء) 2014	المجموع الإجمالي 2013	المجموع الإجمالي 2014	التغيرات %
جلالة الملك	26 292 000	26 292 000	517 164 000	517 164 000	543 456 000	543 456 000	0	0	543 456 000	543 456 000	0,00
البلاط الملكي	401 522 000	410 200 000	1 500 183 000	1 500 183 000	1 901 705 000	1 910 383 000	131 608 000	131 608 000	2 033 313 000	2 041 991 000	0,43
مجلس النواب	298 421 000	328 308 000	69 400 000	73 900 000	367 821 000	402 208 000	42 400 000	20 000 000	410 221 000	422 208 000	2,92
رئيس الحكومة	56 074 000	88 366 000	471 767 000	473 767 000	527 841 000	562 133 000	700 000 000	524 000 000	1 227 841 000	1 086 133 000	-11,54
المحاكم المالية	135 600 000	164 333 000	38 274 000	50 274 000	173 874 000	214 607 000	52 000 000	40 000 000	225 874 000	254 607 000	12,72
وزارة العدل والحريات	3 120 260 000	3 421 140 000	321 783 000	321 783 000	3 442 043 000	3 742 923 000	324 000 000	230 000 000	3 766 043 000	3 972 923 000	5,49
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	1 443 771 000	1 428 993 000	549 874 000	549 874 000	1 993 645 000	1 978 867 000	116 000 000	137 650 000	2 109 645 000	2 116 517 000	0,33
وزارة الداخلية	15 066 836 000	14 960 197 000	3 302 900 000	3 302 900 000	18 369 736 000	18 263 097 000	2 919 430 000	2 067 610 000	21 289 166 000	20 330 707 000	-4,50
وزارة الاتصال	68 820 000	70 205 000	345 925 000	370 925 000	414 745 000	441 130 000	946 630 000	693 880 000	1 361 375 000	1 135 010 000	-16,63
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	5 860 268 000	5 322 268 000	2 800 000 000	2 800 000 000	8 660 268 000	8 122 268 000	1 000 000 000	800 000 000	9 660 268 000	8 922 268 000	-7,64
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	35 780 334 000	39 660 686 000	3 829 369 000	4 006 369 000	39 609 703 000	43 667 055 000	2 768 000 000	2 318 000 000	42 377 703 000	45 985 055 000	8,51
وزارة الصحة	6 422 147 000	7 368 194 000	3 950 000 000	4 050 000 000	10 372 147 000	11 418 194 000	2 000 000 000	1 500 000 000	12 372 147 000	12 918 194 000	4,41
وزارة الاقتصاد والمالية	2 086 702 000	2 180 313 000	244 800 000	260 000 000	2 331 502 000	2 440 313 000	353 000 000	307 250 000	2 684 502 000	2 747 563 000	2,35
وزارة الاقتصاد والمالية -تحملات مشتركة-	0	0	0	0	68 410 074 000	62 028 000 000	18 667 709 000	17 349 000 000	87 077 783 000	79 377 000 000	-8,84
وزارة السياحة	158 658 000	169 766 000	66 620 000	69 234 000	225 278 000	239 000 000	595 320 000	439 660 000	820 598 000	678 660 000	-17,30
الأمانة العامة للحكومة	47 644 000	54 505 000	14 370 000	14 370 000	62 014 000	68 875 000	2 240 000	2 240 000	64 254 000	71 115 000	10,68
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	708 247 000	810 129 000	107 135 000	155 258 000	815 382 000	965 387 000	5 841 187 000	4 768 711 000	6 656 569 000	5 734 098 000	-13,86
وزارة الفلاحة والصيد البحري	732 158 000	790 366 000	1 552 000 000	1 817 968 000	2 284 158 000	2 608 334 000	8 140 650 000	6 916 541 000	10 424 808 000	9 524 875 000	-8,63
وزارة الشباب و الرياضة	435 230 000	439 410 000	170 000 000	175 000 000	605 230 000	614 410 000	700 000 000	662 000 000	1 305 230 000	1 276 410 000	-2,21
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	321 881 000	408 260 000	1 884 000 000	1 944 500 000	2 205 881 000	2 352 760 000	1 210 000 000	775 735 000	3 415 881 000	3 128 495 000	-8,41
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	28 752 000	31 196 000	62 192 000	21 892 000	90 944 000	53 088 000	18 500 000	10 013 000	109 444 000	63 101 000	-42,34
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	121 542 000	133 136 000	55 000 000	99 505 000	176 542 000	232 641 000	330 000 000	261 708 000	506 542 000	494 349 000	-2,41
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	467 358 000	478 355 000	341 308 000	353 658 000	808 666 000	832 013 000	3 509 000 000	2 618 455 000	4 317 666 000	3 450 468 000	-20,08
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	184 751 000	209 397 000	171 603 000	250 532 000	356 354 000	459 929 000	1 180 350 000	944 085 000	1 536 704 000	1 404 014 000	-8,63
وزارة الثقافة	202 393 000	209 435 000	151 920 000	152 000 000	354 313 000	361 435 000	216 750 000	180 000 000	571 063 000	541 435 000	-5,19
وزارة السكنى و سياسة المدينة	255 357 000	174 108 000	492 350 000	27 442 000	747 707 000	201 550 000	1 025 300 000	620 000 000	1 773 007 000	821 550 000	-53,66
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية	220 922 000	178 000 000	258 550 000	84 550 000	479 472 000	262 550 000	424 000 000	85 600 000	903 472 000	348 150 000	-61,47
الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني	20 055 000	27 896 000	6 468 000	6 800 000	26 523 000	34 696 000	12 000 000	11 300 000	38 523 000	45 996 000	19,40

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014
مقارنة مع قانون المالية لسنة 2013 (2/2)

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير						الاستثمار (اعتمادات الداء)		المجموع الجمالي		
	الموظفون و العوان		المعدات و النفقات المختلفة		المجموع						
	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	التغيرات %
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية و تحديث الدارة	54 030 000	58 400 000	17 442 000	13 510 000	71 472 000	71 910 000	47 500 000	59 000 000	118 972 000	130 910 000	10,03
إدارة الدفاع الوطني	21 349 118 000	21 935 000 000	5 350 000 000	5 350 000 000	26 699 118 000	27 285 000 000	4 610 000 000	4 252 000 000	31 309 118 000	31 537 000 000	0,73
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	52 735 000	50 946 000	68 449 000	68 449 000	121 184 000	119 395 000	9 931 000	6 133 000	131 115 000	125 528 000	-4,26
النفقات الطارئة والمخصصات الحتياطية	0	0	0	0	2 666 000 000	2 666 000 000	0	0	2 666 000 000	2 666 000 000	0,00
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق النسان	6 139 000	7 160 000	11 300 000	11 300 000	17 439 000	18 460 000	13 000 000	13 000 000	30 439 000	31 460 000	3,35
المندوبية السامية للتخطيط	259 791 000	299 924 000	85 145 000	86 145 000	344 936 000	386 069 000	97 770 000	75 813 000	442 706 000	461 882 000	4,33
مجلس المستشارين	222 429 000	256 630 000	37 640 000	47 850 000	260 069 000	304 480 000	0	0	260 069 000	304 480 000	17,08
المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر	426 039 000	451 014 000	45 000 000	45 000 000	471 039 000	496 014 000	200 000 000	130 000 000	671 039 000	626 014 000	-6,71
وزارة التضامن و المرأة و السرة و التنمية الجتماعية	41 792 000	45 713 000	475 133 000	476 374 000	516 925 000	522 087 000	177 800 000	110 000 000	694 725 000	632 087 000	-9,02
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	19 938 000	22 955 000	227 495 000	290 935 000	247 433 000	313 890 000	136 000 000	104 300 000	383 433 000	418 190 000	9,06
المندوبية العامة لدارة السجون وإعادة الدماج	824 577 000	868 294 000	556 490 000	596 490 000	1 381 067 000	1 464 784 000	375 000 000	159 000 000	1 756 067 000	1 623 784 000	-7,53
المجلس القتصادي والجتماعي والبيئي	71 417 000	63 305 000	35 000 000	45 000 000	106 417 000	108 305 000	12 000 000	12 000 000	118 417 000	120 305 000	1,59
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني		97 205 000		478 262 000		575 467 000		165 990 000		741 457 000	
المجموع الجمالي	98 000 000 000	103 700 000 000	30 184 049 000	30 959 163 000	199 260 123 000	199 353 163 000	58 905 075 000	49 502 282 000	258 165 198 000	248 855 445 000	-3,61

ملحق رقم 2:

التوزيع على الوزارات او المؤسسات للنفقات الخاصة
بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون
المالية لسنة 2014 مقارنة مع قانون المالية
لسنة 2013

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2013

- بالدرهم -

آمر بالصرف	نفقات التسيير 2013	نفقات التسيير 2014	نفقات الاستثمار (اعتمادات الأداء) 2013	نفقات الاستثمار (اعتمادات الأداء) 2014	المجموع 2013	المجموع 2014	التغيرات %
رئيس الحكومة	18 000 000	18 000 000	-	-	18 000 000	18 000 000	0,00
وزارة العدل والحريات	900 000	900 000	-	-	900 000	900 000	0,00
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	20 000 000	20 000 000	-	-	20 000 000	20 000 000	0,00
وزارة الداخلية	238 800 000	238 800 000	-	-	238 800 000	238 800 000	0,00
وزارة الاتصال	12 500 000	12 500 000	13 480 000	9 110 000	25 980 000	21 610 000	-16,82
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	5 000 000	5 000 000	-	-	5 000 000	5 000 000	0,00
وزارة الصحة	949 900 000	949 900 000	156 500 000	156 500 000	1 106 400 000	1 106 400 000	0,00
وزارة الاقتصاد والمالية	74 500 000	74 500 000	14 500 000	56 500 000	89 000 000	131 000 000	47,19
وزارة السياحة	38 419 000	51 347 000	17 000 000	25 890 000	55 419 000	77 237 000	39,37
الأمانة العامة للحكومة	13 000 000	13 000 000	-	-	13 000 000	13 000 000	0,00
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	182 000 000	179 500 000	569 500 000	570 500 000	751 500 000	750 000 000	-0,20
وزارة الفلاحة والصيد البحري	61 600 000	61 600 000	22 000 000	22 000 000	83 600 000	83 600 000	0,00
وزارة الشباب و الرياضة	38 300 000	43 800 000	-	-	38 300 000	43 800 000	14,36
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20 000 000	20 000 000	-	-	20 000 000	20 000 000	0,00
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	480 000	2 500 000	1 000 000	1 280 000	1 480 000	3 780 000	155,41
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	51 930 000	52 530 000	38 570 000	38 570 000	90 500 000	91 100 000	0,66
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	49 000 000	49 000 000	1 000 000	1 000 000	50 000 000	50 000 000	0,00
وزارة الثقافة	2 300 000	2 300 000	-	-	2 300 000	2 300 000	0,00
وزارة السكنى و سياسة المدينة	26 000 000	-	8 800 000	-	34 800 000		
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية	60 200 000	200 000	-	-	60 200 000	200 000	-99,67
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية و تحديث الإدارة	4 420 000	-	1 000 000	-	5 420 000		
إدارة الدفاع الوطني	321 227 000	323 701 000	3 000 000	3 000 000	324 227 000	326 701 000	0,76
المندوبية السامية للتخطيط	21 490 000	23 330 000	18 700 000	11 880 000	40 190 000	35 210 000	-12,39
المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر	14 000 000	11 000 000	-	-	14 000 000	11 000 000	-21,43
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	-	27 000 000	-	8 300 000		35 300 000	
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5 500 000	5 500 000	-	-	5 500 000	5 500 000	0,00
المجموع الإجمالي	2 229 466 000	2 185 908 000	865 050 000	904 530 000	3 094 516 000	3 090 438 000	-0,13 %

ملحق رقم 3 :

التوزيع على القطاعات الوزارية او المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014 مقارنة ذمع قانون المالية لسنة 2013

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2013 (1/2)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2013	نفقات 2014	التغيرات %
حسابات متعددة الآمرين بالصرف	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90 000 000	90 000 000	0,00
	صندوق التضامن للسكنى والإندماج الحضري	2 420 000 000	2 420 000 000	0,00
	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الإحتياطية	5 000 000	5 000 000	0,00
	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	640 000 000	640 000 000	0,00
	صندوق محاربة آثار الجفاف	0	0	-
	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	300 000 000	114 000 000	-62,00
رئيس الحكومة	صندوق إنعاش الإستثمارات	0	0	-
	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	1 500 000 000	1 324 000 000	-11,73
	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	300 000 000	300 000 000	0,00
	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 945 000 000	3 187 457 000	8,23
وزارة العدل والحريات	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	400 000 000	400 000 000	0,00
	صندوق التكافل العائلي	160 000 000	160 000 000	0,00
وزارة الداخلية	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200 000 000	200 000 000	0,00
	الصندوق الخاص بانقاذ مدينة فاس	0	0	-
	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	511 000 000	508 427 000	-0,50
	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	762 475 000	756 030 000	-0,85
	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	566 500 000	566 500 000	0,00
	حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	23 502 000 000	24 512 314 000	4,30
	صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	600 000 000	381 000 000	-36,50
	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30 000 000	30 000 000	0,00
	صندوق الموازنة و التنمية الجهوية	0	0	-
	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	300 000 000	200 000 000	-33,33
وزارة الإتصال	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	370 000 000	370 000 000	0,00
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	22 500 000	22 500 000	0,00
وزارة الصحة	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	860 000 000	1 000 000 000	16,28
وزارة الاقتصاد والمالية	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	0	0	-
	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	2 132 000 000	1 847 000 000	-13,37
	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	0	0	-
	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	100 000 000	100 000 000	0,00
	الصندوق الخاص بالزكاة	0	0	-
	الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات	0	0	-
	صندوق أجرة الخدمات المقدمة من قبل الوزارة المكلفة بالمالية برسم مصاريف رقابة ومراقبة مقاولات التأمين وإعادة التأمين	24 000 000	0	-100,00
	صندوق الاصلاح الزراعي	105 000 000	90 000 000	-14,29
	صندوق التبغ لمنح المساعدات	70 000 000	70 000 000	0,00
	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	0	0	-
	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	230 000 000	230 000 000	0,00
	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	1 000 000 000	800 000 000	-20,00

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات
نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2013 (2/2)

التغيرات %	نفقات 2014	نفقات 2013	بيان الحساب	آمر بالصرف
0,00	2 000 000 000	2 000 000 000	صندوق دعم التماسك الاجتماعي	وزارة الاقتصاد والمالية
-100,00	0	110 000 000	صندوق مساندة بعض الراغبين في انجاز مشاريع	
0,00	320 000 000	320 000 000	مرصدات المصالح المالية	
0,00	2 200 000 000	2 200 000 000	الصندوق الخاص بالطرق	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
0,00	16 000 000	16 000 000	صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي	
0,00	500 000 000	500 000 000	صندوق التنمية الفلاحية	وزارة الفلاحة والصيد البحري
-25,00	75 000 000	100 000 000	صندوق تنمية الصيد البحري	
0,00	800 000 000	800 000 000	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	وزارة الشباب و الرياضة
-	0	0	الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
0,00	200 000 000	200 000 000	الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة	
-	0	0	صندوق التنمية الطاقية	
0,00	20 000 000	20 000 000	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	وزارة الثقافة
-		2 420 000 000	صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري	وزارة السكنى و سياسة المدينة
0,00	10 000 000	10 000 000	صندوق تحديث الإدارة العمومية	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية و تحديث الإدارة
0,00	40 000 000	40 000 000	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	إدارة الدفاع الوطني
-	0	0	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلم	
0,00	350 000 000	350 000 000	الصندوق الوطني الغابوي	المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر
0,00	14 000 000	14 000 000	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	
-	0	0	دعم العمل الثقافي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج	الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة
0,00	120 000 000	120 000 000	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
0,09	**46 989 228 000**	**46 945 475 000**	**مجموع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**	

حسابات النفقات من المخصصات

-بالدرهم -

التغيرات %	نفقات 2014	نفقات 2013	بيان الحساب	آمر بالصرف
-	0	0	الصندوق الخاص بالتنمية الجهوية	رئيس الحكومة
-	0	0	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	
242,93	274 345 000	80 000 000	صندوق تنمية الجماعات المحلية وهيئاتها	وزارة الداخلية
0,00	10 200 000 000	10 200 000 000	اشتراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية	إدارة الدفاع الوطني
-	0	0	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	
0,00	500 000	500 000	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	المندوبية السامية للتخطيط
1,89	**10 474 845 000**	**10 280 500 000**	**مجموع حسابات النفقات من المخصصات**	

ملحق رقم 4 :

أهم اصناف التكاليف المشتركة

التكاليف المشتركة

1- التسيير

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة لسنة 2014 ما قدره 62.028.000.000 درهم أي بتراجع يبلغ 6.382.074.000 درهم أو 9,33% مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2013. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى التقليص من الاعتمادات المخصصة للمقاصة على إثر اعتماد نظام المقايسة الجزئية لأسعار بعض المواد البترولية.

وتتعلق بنود هذا الفصل بالتحويلات المخصصة لفائدة :

- صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.. **1.650 مليون درهم**

تخصص هذه الاعتمادات التي شهدت تراجعا يقدر ب 8.350 مليون درهم أو 16,70% مقارنة بالسنة المالية 2013 ، لتغطية تكاليف دعم أسعار المواد البترولية والمواد الغذائية الأساسية ولتحمل آثار الإجراءات المواكبة والمتعلقة بالدعم الخاص لبعض القطاعات نتيجة تفعيل نظام المقايسة الجزئية لأسعار بعض المواد البترولية وكذا لتصفية متأخرات الأداء عن سنة 2013 برسم المواد المذكورة.

- الصندوق المغربي للتقاعد..... **13.530,296 مليون درهم**

تغطي هذه الاعتمادات التحملات العادية للسنة وتأخذ بعين الاعتبار تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية لسنة 2014 وتصفية جزء من متأخرات الدولة إزاء الصندوق المغربي للتقاعد وكذا الانعكاسات المالية الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاش.

- الاحتياط الاجتماعي..... **2.015 مليون درهم**

ويتوزع هذا الغلاف على الشكل التالي :

- مساهمة الدولة في نظام التأمين الإجباري عن المرض الأساسي لفائدة موظفي القطاع العام..... **1.500 مليون درهم**

وسيخصص هذا الغلاف لتمويل مساهمة الدولة بصفتها مشغل في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للقطاع العام.

- تعاضدية القوات المسلحة الملكية..... **500 مليون درهم**
- مساهمة الدولة في التغطية الصحية الأساسية لفائدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان..... **15 مليون درهم**

2- الاستثمار

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة لسنة 2014 ما قدره 17.349.000.000 درهم، مسجلة بذلك انخفاضا يقدر ب 1.318.709.000 درهم أو 7,06% مقارنة مع السنة المالية 2013.

وتتجلى المكونات الأساسية لهذا الفصل في ما يلي :

- المساهمات المالية والمساعدات المختلفة..... **4.101 مليون درهم**

تهم هذه الفقرة التي تمثل إجمالا 23,64% من الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة، أساسا تحويلات موجهة لتمويل العمليات التالية :

- تنظيم كأس العالم للأندية البطلة للفيفا..... **350 مليون درهم**
- مخصصات من الرأسمال..... **315,30 مليون درهم**
  بما في ذلك 150 مليون درهم برسم مساهمة الدولة في إنجاز ميناء طنجة المتوسط II (المرحلة الأولى).
- دفعات لفائدة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة..... **300 مليون درهم**
- تسديد لفائدة وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا..... **200 مليون درهم**
- دفعات لفائدة صندوق ضمان السكن..... **200 مليون درهم**
- إعانات لفائدة وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال والجنوب والجهة الشرقية..... **180 مليون درهم**
- تمويل برنامج تأهيل وتنمية مدينة طنجة..... **160 مليون درهم**
- مساهمة الدولة في تمويل مشروع الناضور غرب المتوسط (Nador West Med)..... **160 مليون درهم**
- دفعات لفائدة صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة..... **150 مليون درهم**
- دفع إعانة الاستثمار الصناعي لفائدة شركة بومبارديي أيروسبيس شمال إفريقيا..... **130 مليون درهم**
- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية التي دخلت حيز التنفيذ في إطار برنامج حساب تحدي الألفية المغرب..... **120 مليون درهم**

- إنجاز دراسات وأشغال بناء متعلقة بعدة مدرجات جامعية..... **120 مليون درهم**
- مساهمة الدولة في برنامج التزويد الشامل للعالم القروي بالماء الصالح للشرب..... **100 مليون درهم**
- دفعات لفائدة صندوق التمويل الخاص بتحديث المؤسسات السياحية *(Renovotel)*..... **100 مليون درهم**

- دفعات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية :
  - صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية..... **1.700 مليون درهم**
  - صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية..... **1.000 مليون درهم**
  - صندوق دعم التماسك الاجتماعي..... **1.000 مليون درهم**
  - الصندوق الخاص بالعلاقات العامة (تمويل الإحصاء العام السادس للسكان والسكنى) ..... **600 مليون درهم**
  - صندوق النهوض بتشغيل الشباب..... **400 مليون درهم**
- استرداد الفوائد عن القروض..... **230 مليون درهم**
- تغطية مخاطر صرف العملات المرتبطة بالقروض الخارجية في إطار دعم الدولة لبعض المؤسسات المالية... **30 مليون درهم**